المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم:الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصـــص: إدارة النـــزاعـــات الـدوليـــة

العـامــل الإثني في الــنزاعـات الــدوليـــة حـــالة: البـــحيرات الــكبرى

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ:**

مـطري هـشام **مصطفى خواص**

أعضاء لجنة المناقشة	الصفة
د.تسعديت مسيح الدين	رئيساً
أ.خيدر كريم	مناقشاً
أ.خواص مصطفى	مشرفاً ومقرراً

السنة الجامعية: 2013 – 2014

الشكر والإهداء

أوّلاً أحمد وأشكر الله الذي قدّرني على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الخالص إلى كل الأساتذة الذين كان لي الشرف وتعلمت منهم وبالأخص أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وعلى رأسهم الأستاذ مصطفى خواص الذي لم يبخل جهداً في توجيهي لإعداد هذا العمل .

أشكر كذلك كل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدوني في إتمام هذا العمل .

شكراً لكل من ساعدني بفكرة ، بكلمة ، بدعاء ، بإبتسامة

شكراً للجميع

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين العزيزين اللذان سهرا على بلوغي هذا المستوى

إلى إخوتي وأخواتي على دعمهم المستمر

إلى كل العائلة والأقارب الأعزاء

إلى الأخ والزميل والرفيق عالم محمد وليد

إلى كل الأصدقاء .

هشام

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات .....أ
قائمة الجداول والأشكال.....ج
الملخص ..... د
مـــــقـــــدمـــــة.....1
الفصل الأول : دور الإثنية في النزاعات الدولية 7
المبحث الأول: ماهية الإثنية: 8
المطلب الأول: مفهوم الإثنية 8
المطلب الثاني: المفاهيم المتصلة بالإثنية 12
المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الإثنية..... 17
المبحث الثاني: الأصول النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية 20
المطلب الأول: المقاربة البنائية 20
المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة..... 22
المبحث الثالث : كيف تتحول النزاعات الإثنية إلى نزاعات دولية..... 26
المطلب الأول: مطالب الجماعات الإثنية..... 26
المطلب الثاني: أسباب النزاعات الإثنية 29
المطلب الثالث: نزاع الأكراد في العراق..... 30
الفصل الثاني النزاعات الإثنية في إفريقيا..... 35
المبحث الأول: خاصية النزاعات الإثنية في إفريقيا..... 36
المطلب الأول: طرق الإنتشار الإقلمي للنزاعات الاثنية في إفريقيا..... 36
المطلب الثاني: إنعكاسات النزاعات الإثنية على القارة الإفريقية 41
المبحث الثاني: النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى..... 47
المطلب الأول: جيوبوليتكية منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية..... 47

المطلب الثاني: الدوافع المحركة للسلوك نحو النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ... 49
المطلب الثالث: عوامل وأسباب النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية 52
المبحث الثالث: واقع النزاع الإثني في المنطقة 60
المطلب الأول: السياق العام لدولتي رواندا وبوروندي..... 60
المطلب الثاني: أهم محطات النزاع الإثني في الدولتين 62
المطلب الثالث: النزاع الإثني في جمهورية الكونغو الديمقراطية..... 67
الفصل الثالث :كيفة إدارة النزاعات الإثنية في منطقة البحيرات الكبرى 48
المبحث الأول: آليات إدارة التعدد الإثني..... 75
المطلب الأول: إستراتيجيات إدارة الصراعات الإثنية من حيث نظام الحكم..... 75
المطلب الثاني: إستراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية من حيث الفواعل..... 80
المبحث الثاني: سياسات إزالة الخلافات الإثنية 84
المطلب الأول: سياسة الإبادة الجماعية..... 84
المطلب الثاني: إستراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية بالطرق السلمية..... 86
المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع..... 89
المطـلب الأول: مواقف الدول المؤثرة في النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى. 89
المطلب الثاني: مواقف المنظمات الدولية..... 95
الـــــخاتـــمـــة 98
قائمة المصادر والمراجع 101

أـ قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
01 : أنماط الدول حسب قوتها وتأثيرها على المستوى الدولي	**23**
02: آليات إنتشار النزاعات الإثنية	**38**

ب- قائمة الخرائط

الخرائط	الصفحة
01: منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية	**47**
02 : توضح موقع روندا وبوروندي	**61**

ج- قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
01: أنواع عدم الإستقرار السياسي 1948 – 2007 م	**16**
02: عدد ضحايا النزاعات ما بين 1960م-2005م	**43**

الملخص:

يتمحور موضوع الدراسة حول دور العامل الإثني في النزاعات الدولية بأخذ منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية كدراسة حالة، على إعطاء فكرة عامة على الإثنية وتبيان كيف يمكن لهذه الإثنية أن تخلق نزاعا إثنيا، وذلك من خلال عرض خصوصيات هذه الظاهرة، ثم محاولة دراسة البيئة الإفريقية وبالخصوص منطقة البحيرات الكبرى، من أجل معرفة حقيقة دور العامل الإثني في نشوب نزاعات. وبغية معرفة مدى تأثير هذا العامل في النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى، قمنا بدراسة كيفة إدارة هذا النزاع وعرض مختلف المواقف الدولية المؤثرة فيه. كل هذا دلّنا على نتيجة وهي أن العامل الإثني يساهم في نشوب نزاعات دولية، ولكن يقف وراء هذا العامل عدّة عوامل أخرى أهمها السياسية والإقتصادية.

الكلمات المفتاحية : العامل الإثني ، توظيف الإثنية ، الجماعات الإثنية ، النزاعات الدولية

Résumé :

L'objet de notre étude est de mettre en évidence le facteur ethnique dans les conflits internationaux en prenant la région des grands lacs comme cas d'étude et en exposant les caractéristiques du phénomène , et pour cela il faut analyser l'environnement africain et notamment dans la région des grands lacs afin de connaitre le rôle du facteur ethnique dans cette région .

Pour connaitre l'impacte du facteur ethnique sur le conflit des grands lacs , on a étudié sa gestion ainsi que toutes les positions prises au niveau international pour son traitement , cela nous a amené a un constat qui est que le facteur ethnique participe directement au déclenchement des conflits ainsi que les facteurs politique et économiques .

Les mots clés : Le facteur ethnique , l’instrumentalisation de l'ethnie , les groupes ethniques , les conflits internationaux

Abstract :

The subject of our study is to show the ethnic factor's role in the international conflicts by taking the Great Lakes region as a case of study which we will demonstrate its specificties and clear up how the ethnic factor can set off a conflict in the region , then we will point out the nature of the African environment so that to know the real role of the ethnic factor .

as a process of our study we made a analyse of the conflicts management and the different positions on the international level that could influence it , the result that we came out with is that the ethnic factor participate directly to the set-off of conflicts beside the political and economical factors .

Key words : The ethnic Factor , ethnicity exploitation , Ethnic Groups , International Confli

مـــــقـــــدمـــــة

يتميز حقل العلاقات الدولية بميزتين أساسيتين وهما الطبيعة التعاونية للعلاقات الدولية والطبيعة الصراعية أو النزاعية. وهذا ما يجعل العلاقات الدولية في ديناميكية وحركية مستمرة خاصة في الحقبة الأخيرة بسبب تنوع أساليب النزاعات وتنوع الأطراف الرئيسة فيها ، وقد تكون الأقليات الإثنية هي السبب المباشر في الكثير من النزاعات بسبب رفض العيش تحت راية الأغلبية، إذ تريد إثبات خصوصياتها ومميزاتها اللغوية والدينية وهذا باستقلالها أو باندماجها في الدّول التي تنحدر منها، وأخذت هذه الأقلّيات الإثنية مكانة هامة في العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة في الغالب . بسبب التغير في طبيعة النزاعات الدولية من نزاعات دولية تدور بين الدول إلى نزاعات داخلية تدور بين الدولة وفواعل داخلية ومن هنا أصبحت دراسة موضوع العامل الإثني في النزاعات الدولية موضوع مهم، وسنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال دراسة النزاع الإثني في البحيرات الكبرى الإفريقية، وكما هو معلوم أن منطقة البحيرات الكبرى تتكون من البوروندي ورواندا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة تمتاز بأهمية إستراتيجية هامة وهي غنية بثرواتها الطبيعية ولكن الطبيعة الإثنية لسكان هذه المنطقة والخلاف بين التوتسي والهوتو جعل هذه المنطقة تسودها صراعات اثنية قادت إلى مذابح رهيبة واقتتال مستمر. هذا ما جعلنا نحاول فهم ودراسة هذا الموضوع:

مشكلة الدراسة:

تتركز الدراسة التي سنحاول القيام بها بالدرجة الأولى على دور العامل الإثني في النزاعات الدولية أي كيف يمكن لمشكل الإثنية أن يخلق نزاع داخلي للدولة ويجعلها تعاني من العديد من المشاكل على الساحة الدولية، ومن ثم سنتخصص في دراسة حالة البحيرات الكبرى وسنحاول معالجة هذا الموضوع إنطلاقا من:

إلى أي درجة يساهم العامل الإثني في نشوب النزاعات الدولية عموما، وكيف تجلى ذلك في البحيرات الكبرى الإفريقية خصوصا ؟

ويتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الاتية:

- ما المقصود بالإثنية ؟
- كيف يمكن تفسير دور هذا العامل في حقل العلاقات الدولية ؟
- كيف يمكن لهذه الإثنيات أن تثير نزاعات دولية ؟
- ما هي حقيقة النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية عامة وفي منطقة البحيرات الكبرى خاصة ؟ وكيف يمكن إدارة هذه النزاعات الإثنية في المنطقة ؟

الفرضيات:

- كلما زاد الحرمان ضد الإثنيات ، زاد إنخراطها في العمل المسلح .
- كلما كانت هناك إثنيات قوية ومتعصبة لأفكارها كلما كانت هناك نزاعات حادة.
- كلما كان هناك توظيف سياسي للعامل الإثني كلما زادت حدة النزاعات داخل المجتمع.
- **المبررات الموضوعية والذاتية:**
- 1- تزايد الإهتمام الدّولي بمسألة النزاعات الداخلية والدور الذي تلعبه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين
- 2- تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تميزا بظاهرة النزعات الإثنية والتي أدت إلى استفحال الحروب الأهلية فيها وضخامة عدد الضحايا مما أدى إلى تهميش القارة وتراجع دورها على الساحة العالمية.
- 3- قلة الدراسات حول الموضوع خاصة تلك التي تتناول كل البحيرات الكبرى فهناك دراسات اقتصرت على الكونغو فقط وأخرى على رواندا فقط.

- 4- الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة البحيرات الكبرى حيث هي قلب إفريقيا ولها رهانات مع القرن الإفريقي ولها تأثير كبير على إقتصاديات العديد الدول لأنها منبع نهر النيل
- 5_ اهتمامي بموضوع النزاعات الإثنية في إفريقيا يعود بالدرجة الأولى إلى انتمائنا للقارة الإفريقية ، وكذلك الى مطالعتي للكثير من الدراسات والكتب حول هذا الموضوع

مجالات الموضوع: الزمانية والمكانية

سنحاول دراسة هذا الموضوع من الناحية الزمانية إنطلاقا من جذوره التاريخية ولكن سنركز على فترة ما بعد الحرب الباردة. أما المكان فدراسة الحالة لموضوعنا هي منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية أي : روندا ، بوروندي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، أوغندا وتنزانيا.

الإطار النظري للدراسة

في اطار تطرقنا إلى معالجة موضوع العامل الإثني في النزاعات الدولية وأخذ دراسة حالة البحيرات الكبرى اعتمدنا على الأطر النظرية التالية:

- النظرية البنائية: هي مقاربة سوسيولوجية للسياسة العالمية ، تركز على السياق الإجتماعي إذ أنها ترى بأن الفوضى ليس معطى بل هي بناء اجتماعي فهي تركز على دور القيم والمعتقدات والأفكار في تشكيل الهوية إذن هي تركز على الهوية وتعتبرها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تحول الصراع من صراع إيديولوجي بين الكتل والدول إلى صراع داخل الدول بين الأقليات والإثنيات والعرقيات .
- مدرسة كوبنهاغن: نجد باري بوزان ذكر في كتابه " الشعب،الدول والخوف" المنشور عام 1983 الذي يرى فيه ضرورة تعميق مفهوم الأمن وذلك بأن لا تكون الدولة هي المرجع الوحيد للأمن بل يجب أن يتعدى ذلك ليشمل حماية الأفراد وجاء باري بوزان بمفهوم المأزق الأمني المجتمعي وذلك عندما تحس مجموعة ما باللأمن تجاه السلطة

القائمة أو تجاه جماعة أخرى وهو ما يدفع تلك المجموعة إلى الدفاع عن مصالحها ووجودها ، لغتها ، ثقافتها ، هوّيتها . وهذا ما نلمسه في الجماعات الإثنية في البحيرات الكبرى .

الاقتراب التاريخي: يعد الاقتراب التاريخي من أهم المقاربات المساعدة على فهم الظواهر الإجتماعية والإنسانية بصفة عامة ، فهو يهتم بجمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية فيفحصها ويحللها وينقدها ليس لفهم أحداث الماضي فحسب بل يتجاوزها إلى المساعدة في تفسير الأحداث الجارية والمساهمة في التخطيط للمستقبل ، انطلاقا من هذه الأهمية فإننا سنستخدم هذه المقاربات في حدود القدرات العلمية التي نحوزها لمعرفة دور العامل التاريخي في معرفة عوامل نشوب نزاعات بسبب مشكل الإثنيات .

الإطار المنهجي للدراسة :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع التي تقتضي علينا التعمق في دراسة وتحليل منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية إستعملنا :

منهج دراسة الحالة: تجمع التعريفات على أن منهج دراسة الحالة يهدف إلى التركيز على حالة معينة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها وتحليلها للوصول إلى نتائج واضحة حولها، ومن هذا التعريف تظهر الضرورة المنهجية التي يفرضها عنوان الدراسة في استعمال هذا المنهج من أجل دراسة حالة النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى من أجل فهم العامل الإثني وكيف يمكنه أن يخلق نزاعات دولية .

أدبيات الدراسة:

بعد اختيارنا لهذا الموضوع اتجهنا إلى البحث عن المراجع التي تمكننا من الإحاطة بمختلف جوانبه إلا أننا اصطدمنا بندرة الكتابات خاصة العربية التي تناولت مشكل النزاعات الإثنية خاصة المتخصصة في البحيرات الكبرى. ولكن بعد البحث العميق وجدنا بعض الدراسات والمقالات نذكر منها :

– يمكن الإشارة إلى كتاب "التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، للمؤلف محمد مهدي عاشور ، ويحاول هذا الكتاب الإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي ، كما يعرف الإثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الإثنية وأولوياتها، ويعرض استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها .

– وفي كتاب أخر تحت عنوان " الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر:دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية " للمؤلف أحمد وهبان حيث عرّف هذا الكتاب الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها وآثارها على الحياة السياسية في البلدان التي توجد بها.

وما حاولنا إضافته في دراستنا هو تبيان دور العامل الإثني في النزاعات الدولية أي تبيان كيف يمكن لهذا العامل أن يخلق نزاع دولي ، ثم الغوص في واقع النزاعات الإثنية في إفريقيا وبعدها التخصص في حالة الدراسة لموضوعنا .

الفصل الأول:

دور الإثنية في النزاعات الدولية

تعد الإثنية متغير أساسي في إسقرار الدول، فهي تعد من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول، ولاتزال العديد من البلدان تعاني منها وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والطرق لإدارة تنوعها الإثني، وبناءاً على هذه الأهمية سنحاول دراسة هذا المفهوم والإلمام بكل جوانبه ، ثم التعرض للمفاهيم المتصلة به. وبعد ذلك سنحاول القيام بدراسة نظرية للنزاعات الإثنية من خلال عرض أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، ومن تم سنحاول في آخر الفصل معرفة كيف يمكن أن النزاعات الإثنية عاملا مسببا في نشوب توترات تصل إلى حد نزاعات دولية.

المبحث الأول: ماهية الإثنية:

في أي دراسة علمية لابد من تحديد مفاهيم ومصطلحات موضوع الدراسة، وطبيعة موضوعنا فرضت علينا التطرق لبعض المفاهيم، ومحاولة التفرقة بينها. وبناءا على هذه التفرقة يمكننا تصنيف الجماعات الإثنية، وكل هذا سنقدمه بالتفصل كالآتي.

المطلب الأول: مفهوم الإثنية

إن مصطلح الإثنية منذ شيوعه وإستخدامه، وحتى الوقت الحاضر تعددت دلالاته وتعريفاته بين الكثير من الباحثين ولايزال من بين أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الإتفاق حول مضامينه ودلالاته. وانطلاقا من هذا سنحاول التعرض لأهم التعاريف التي تناولت مصطلح الإثنية.

الإثنية لغةً:

من الناحية اللغوية لفظ الإثنية ethnecity مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos وتعني أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والإجتماعي لدولة المدينة polis cité والإثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم ، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية .[1]

وهي تعني كذلك الوثني أو الهمجي غير المتمدن وأطلقت هذه الكلمة بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير اليهود. وطوال العصور الوسطى إستخدم اللفظ للإشارة على من هم غير يهود أو مسيحيين ، ولكن منذ الستينيات أصبح اللفظ يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية والجسمانية تعيش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها [2].

ولاتزال الإثنية نقطة جدل ونقاش بين مختلف الباحثين في العلوم الإنسانية خاصة في علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ، فقد أثارت نقاشا وتضاربا كبيرين حول مدلولا واحدا متفق عليه. وتعود صعوبة تحديد تعريف ثابت وواضح لهذا المفهوم إلى الغموض الذي تتميز بها الإثنية من جهة، وإلى إختلاف الزوايا والطرق التي ينظر من خلالها الباحثون إلى هذا المفهوم. فهناك من يقول أنها الجماعة

1- François gaulme ,"Question d'Ethnies , **"Politique Africaine"** (N° 68,Paris: karthala ,1997) pp .121-124 .

2 مهدي محمد عاشور ، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات *التسوية*،** (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002) ، ص.27.

السلالية racial group وهناك من يرى أنها مرادفة للأمة (nation) وهناك أيضا من يستخدم الأقلية الإثنية (ethnic minority) .[1]

فانقسم الباحثين في موضوع الإثنية إلى مجموعة من الاتجاهات نلخصها في الآتي:

الإتجاه الأول: يقرن أنصاره الإثنية بالأقلية وهنا نجد قاموس علم الاجتماع يقول "جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر..."

الإتجاه الثاني: ذهب أنصاره إلى أن مفهوم الإثنية لا تقتصر دلالته على مجرد جماعات الأقلية داخل المجتمع أو الثقافة الأكبر، بل إن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر بحد ذاتها جماعة إثنية، فالفرنسيون – من جهة نظر هذا الفريق – يمثلون إثنية وكذا يمثل الايرلنديون إثنية. ولا يخفى تأثير الأصل الإغريقي للمفهوم على هذا التعريف الذي يساوي بين الإثنية والأمة أو القومية .

الإتجاه الثالث: ويرادف أنصاره بين الإثنية والعرق فعرّف لاروز الصغير Nouveau petit larousse لفظ إثني بمعنى "تجمع عائلي في نطاق جغرافي معين على أسس قرابية أو إجتماعية أو ثقافية" وهو أكثر الاتجاهات شيوعا في الكتابات الاوروبية [2] ويرى بعض الدارسين أن ربط الإثنية بالعرق la race يشكل قناعا للعنصرية أكثر مما يساهم في التمييز بين الأقليات [3] .

الإتجاه الرابع: يذهب مؤيدوه إلى أن الاثنية تعني الإنتماء إلى جماعة ما وإدراك هذه الجماعة عناصر ترابطها وإدراك الآخرين لها على هذا الأساس ، فالإثنية ليست مسألة دماء أو سمات أخرى وراثية مغروسة في الجسد الإنساني وإنما هي نتاج السياق الاجتماعي.

الإتجاه الخامس: يرى أتباعه أن الإثنية بالأساس رابطة ثقافية ، إجتماعية. فالجماعة الإثنية تتحدد كفئة متميزة في المجتمع واعية لذاتها موحدة حول ثقافات ومعتقدات وقيم وتقاليد مشتركة [4].

---

1 أحمد وهبان، **الصراعات العرقية والعالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**،(الإسكندرية: دار الجامعة للنشر،2001)، ص.71.

2 عاشور ، **مرجع سابق** ،ص. 29.

3 Dominique Franche, **Généalogie du génocide rwandais**,(Paris : Editions Tribord, 2004), p.109.

4 عاشور ، **مرجع سابق** ، ص .30.

وربما يرجع الظهور الأول لمصطلح الإثنية في الدراسات الأوروبية لعام 1787م وقد إستُخدم للإشارة إلى الشعوب أو الجماعات التي لم تكن مسيحية، وكان هذا المصطلح يعني بشكل رئيسي الوثنية. ومنذ 1880م بدأت الدراسات الإثنوغرافية الغربية تستخدم مصطلح الإثنية للإشارة إلى الشعوب التي كانت تنظر إليها كشعوب بدائية وثنية ، وواضح أن هناك ارتباط عميق بين الوثنية والبدائية، إذا كان من غير الممكن تصور أن يكون الشعب متحضرا إذا بقي على إعتقاداته الوثنية ولم يتشرب قيم المسيحية واليهودية ، وبوصفه كذلك كان الشعب الذي يعامل كإثنية يفتقر في نظر الإثنولوجيين للحضارة والمدنية بل وللثقافة المتطورة، ولا يمكن أن يكون بمستوى الشعوب الأوروبية، وقد ترسخ هذا الإستخدام لمصطلح الإثنية كوسيلة للتمييز بين الشعوب البدائية غير الأوروبية وغير المسيحية والشعوب المتحضرة الأوروبية، مع دخول العصر الإستعماري حيث حصل الربط بشكل أعمق بين الإثنية والعرقية أو العنصرية. فأصبحت الإثنية تستخدم للتعبير عن نمط حياة شعوب تخضع لقواعد وثقافات بدائية أو ما قبل حضارية، وإنما تستخدم – أكثر من ذلك – للتمييز بين شعوب ذات موروثات بيولوجية تؤهلها للإرتقاء إلى مستوى الحضارة والحياة الروحية والمدنية، وشعوب تبقى بسبب ميراثها البيولوجي والفيزيولوجي في مستوى منحط أو أدنى بكثير من الأولى. وهو ما يبرر شرعية سيطرة الشعوب الأوروبية ويجعل من إشرافها على شؤون تلك الشعوب وتوجيهها مهمة إنسانية ودينية معاً.

وفي عصرنا الراهن إستعاد الباحثون والمحللون بقوة مصطلح الإثنية لغايات مختلفة، فهو يؤكد في نظر الباحثين الغربيين خصوصية التجربة الغربية ويبرر للسياسيين سياساتهم التقليدية القائمة على القومية والإثنية، ويضفي شرعية جديدة على عودة السياسات الإستعمارية بإسم التدخل الإنساني لوقف النزاعات الإثنية [1] .

ومن خلال كل ما سبق يتضح لنا أن هناك إختلاف كبير بين الباحثين حول تحديد مفهوم الإثنية، فهو مفهوم متحرك بسبب إختلاف الرؤى التي ينظر لها. وكذلك السياق الذي تُستخدم فيه، فالبعض إعتبرها بمعنى العرق والبعض الآخر إعتبرها بمثابة الأمة، وهناك من إستعملها في سياق الحملات الإستعمارية والتدخلات الإنسانية.

نجد ماكس فيبر (Max Weber) فصل في مفهوم الإثنية حسب استعمالاتها لتعني العرق أو الإثنية أو الأمة، ويرى فيبر أن العرقية ترتكز على وحدانية الأصل في حين تؤدي الإثنية معنى الإيمان

1برهان غليون ،" الإثنية ومستقبل الشعوب البدائية "، **مجلة التسامح** ، (العدد 22 ،2003)، ص.1.

والوعي والإعتقاد بوحدانية ذلك الأصل، أما الأمة فتعني مجموعة المطالب بضرورة إيجاد قوة سياسية تعبر على المصالح المشتركة بين أفرادها [1].

ومنه فالإثنية "جماعة يشترك أفرادها في مجموعة من المقومات أو السمات إحداهما فيزيقية والثانية ثقافية " بحيث أن السمات الفيزيقية ناتجة عن الوراثة وهي:

- سمات هيكلية: يقصد بها التي تحتاج إلى آلات خاصة لملاحظتها مثل: شكل وحجم الجمجمة ، الأنف ، الأسنان ، العظام ...
- سمات سطحية: أي الظاهرية ويقصد بها تلك التي يمكن إدراكها بالعين المجردة مثل : شكل الشفاه ، لون البشرة ، الشعر.

أما السمات الثقافية فترتبط بالجانب الإجتماعي الناتج عن الإحتكاك المجتمعي والعلاقات الإنسانية وهي : وحدة اللغة ، الثقافة ، الدين ، التقاليد ، التاريخ .[2]

إذن من الصعب الوصول إلى تعريف واحد جامع وشامل لمفهوم الإثنية بل يمكن إستخلاص عدة سمات رئيسية تشكل معا جوهر الجماعة الإثنية بإعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية ، وتتمثل تلك الخصائص في: التميّز الثقافي ، الماضي المشترك ، تفرد الجماعة .[3]

إذن الإثنية تشير إلى هوية إجتماعية تستند إلى:

- ممارسات ثقافية معينة ومجموعة رموز ومعتقدات متفردة تخص كل جماعة على حدى يعني ضرورة دراستها عند كل جماعة عند الرغبة في المقارنة أو التعميم .
- الإعتقاد في أصل مشترك وتاريخ(ماضي) مشترك –متفق عليه بدرجة كبيرة .
- شعور بالإنتماء إلى جماعة تقوم عبر مركب معين من الأبعاد بتأكيد الهويات الإجتماعية للأفراد في تفاعلهم مع بعضهم البعض أو مع جماعة أخرى.[4]

---

1 Anais Leblon,l**e** pulaaku,bilan critique des etudes de l'identité peule en afrique de l'ouest ,(rahia,collection **clio en afrique**,n°20,automne 2006),pp.5-6

2وهبان ، **مرجع سابق** ، ص ص. 83-84.

3 عاشور ، **مرجع سابق** ، ص. 33.

4 **المرجع نفسه**، ص. 34.

الجماعة الإثنية هي أي جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية : اللغة ، الدين القومية، العرق ، القبيلة (خاصة في إفريقيا) عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة ، وبغض النظر عن حجمها أو عددها . فالجماعة الإثنية قد تكون أقلية في عددها، وقد تكون أغلبية في ذلك [1].

المطلب الثاني: المفاهيم المتصلة بالإثنية

أولا: العرقية

إن مفهوم العرقية ethnicity حديث الإستعمال في العلوم الإجتماعية رغم إستعماله في علم دراسة البشرية، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين ، والدليل على ذلك هو أن هذا المصطلح لم يظهر في المنجد الإنجليزي المشهور أوكسفورد Oxford dictionnary إلا في عام 1972م [2].

و في هذا الشأن يرى المفكر بيتر ويد Peter Web في كتابه Race ,nature and culture أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح، وأن الكثير من النظريات الدارسة للعرقية لا تملك الأساس الواضح، وأن معظم التعريفات ترعى لإستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية وإجتماعية تخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي البيولوجي والجيني في فهم العرق. فالعرقية قائمة على الأصل السلالي أو العرفي المشترك ، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات وقد استخدم مفهوم العرق كمصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض، ويكرسون الإختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل [3] هذا من ناحية المدلول الأصلي أي البيولوجي للعرقية.

إن مصطلح عرقية مشتقة من الكلمة الإغريقية ethnos وتعني أناس أو قوم، وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد وهي عبارة عن الثرات الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي

---

1 عبد السلام إبراهيم بغدادي ،**الوحدة الوطنية ومشكل الأقليات في إفريقيا** (بيروت:مركز دراسة الوحدة العربية،ب دس ن)، ص.106.

2 رابح مرابط ، ***أثر المجموعات العرقية على إستقرار الدول : دراسة حالة كوسوفو*** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،(باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، 2009)، ص. 11 .

3ملخص كتاب ل : بيتر ويد ، **العرق والطبيعة والثقافة : من منظور أنتروبولوجي** ،(لندن: بلوتو ، 2002 ،)ص 1 على الموقع
www.aljazeera.net//NR / exeres / 4c78 AFB 321 E -4EA (2014-02-26)

ينتمي إليها. ويعرفها أنطوني سميت anthony smith بأنها "مجموعة السكان لها أسطورة (myth) الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية مرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة "[1].

أما الجماعة العرقية فهي مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر. لهم سلف مشترك (سلالة واحدة) أو تاريخ وذكريات مشتركة أو ثقافة مشتركة أو تجمع بينهم صلة قرابة ، أو الجوار أو وحدة السمات الفيزيقية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الإنتماء القبلي) أو الإنتماء الديني أو أي تركيب من هذه العناصر معاً .[2]

ثانيا: القومية

قبل أن نخوض في تعريف القومية تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد تعددت تعريفاته وذلك لتعدد الباحثين المنشغلين بهذا المفهوم، فمصطلح القومية حديث النشأة ولم يكن شائعا إلا في العصر الحديث.

المصدر اللغوي للقومية من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، وفي الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة أي الإنتماء إلى أمة محددة [3].

معجم المصطلحات السياسية الدولية عرّف القومية بأنها مجموعة الصفات والمميزات والخصائص والإرادات التي ألفت بين الجماعة وكوّنت منهم أمة ، كوحدة الموطن واللغة والثقافة والتاريخ والمصير والعرف والدين والعادات... فهناك تلازم بين مفهوم القومية ومفهوم الأمة والشعور القومي أي الشعور بالإنتماء إلى الوطن أو الأمة [4].

وهناك من يقول أن للقومية مفهومين أحدهما إجتماعي والأخر سياسي ، أما المدلول الإجتماعي فهي تعتبر رابطة تربط الفرد بكائن إجتماعي يتّحد أفراده في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة ويتمثل هذا الكائن الإجتماعي في الأمة ، أما المفهوم السياسي للقومية يقول أن القومية هي عقيدة

1مرابط ، **مرجع سابق** ، ص .17.

2وهبان ، **مرجع سابق** ، ص.76.

3 **مرجع نفسه**، ص .80.

4 حسين ظاهر ، ***معجم المصطلحات السياسية والدولية*** ، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ، 2011)، ص .97.

سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى الإعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات ، لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية [1]، وفي هذا الصدد يمكن ذكر تعريف أحد الباحثين الذي هو هنسلي Hinsley في كتابه Nationalism and international system يعرف القومية بأنها " حالة عقلية من خلالها يصبح الولاء السياسي للفرد نحو الأمة [2].

ومن خلال كل ما سبق من تعريفات يمكننا إستنتاج تعريف مبسط للقومية وهو أن القومية هي مجموعة من الصفات والخصائص التي ألّفت بين جماعة بشرية وكوّنت لهم إرادة ة ورغبة في العيش المشترك والترابط والشعور بالتمايز عن غيرهم من الجماعات، هذا الشعور يجبر الجماعة القومية أن تنظم كيانها القومي تنظيماً إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياُ، بما يحقق شخصيتها القومية ويحقق غاياتها وأهدافها المشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير في ظل كائن إجتماعي ألا وهو الأمة .

الفرع الثالث: النزاع الإثني ethnic conflict

أصبحت اليوم ظاهرة النزاعات الإثنية المحرك الأساسي لديناميكية العلاقات الدولية، نظراً لتميزها وخصوصياتها عن بقية النزاعات هذا ما يتطلب فهم ودراسة معمقة لهذه الظاهرة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إهمال هذا الشكل من النزاعات لفترة زمنية طويلة بسبب الإستقطاب الدولي الذي أفرزه الصراع بين الغرب والشرق .

فالنزاعات الاثنية تعتبر ظاهرة متغيرة حسب سياقات مختلفة من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر، هذا ما يجعل النزاعات الاثنية ذات أهمية بالغة في البيئة الدولية، وغالبا ما تكون النزاعات الإثنية في ظل الصراعات الدولية الحادة لا تظهر بالدرجة الأولى إلا أن وجودها أمر حتمي، فبعد نهاية هذه الصراعات الدولية الحادة والدخول في مرحلة لإستقرار مؤقت تصعد هذه الإثنيات إلى الواجهة مثلما حدث بعد نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية.[3]

والنزاع الإثني هو ذلك الصراع الذي ينشأ بين مجموعتين أو أكثر، ويجب في هذا المقام التفريق بين الصراع الإثني الذي تكون أحد محدداته عاملا إثنيا conflit ethnique وبين الصراع الذي تقحم فيه

---

1 وهبان ، **مرجع سابق**، ص.42.

2 Hinsly f ,h, **nationalism and international system** ,(London : hodder and stoughton , 1973) ,p.10

3 Donald horowitz **, Ethnic groups in conflict** ,(London : university of california press,1985), p.5

الإثنية كشكل من أشكال التبعية والتجنيد لفائدة أحد الطرفين ، وعليه فالصراع الإثني يختلف عن الصراع الذي تقحم فيه الإثنية conflit ethnicisé .[1]

ويعرف مايكل براون Michael Brown النزاع الإثني على أنه " خلاف بين جماعتين إثنيتين أو أكثر حول مسائل هامة مرتبطة بمسائل إقتصادية ، سياسية ، اجتماعية وإقليمية " ويتبين من هذا التعريف أن النزاع الإثني شكل من العنف المنظم، له بعد إثني أي يقاس على أساس قيم الجماعات الإثنية ، لكن يتضح أن تعريف مايكل براون لا يميز بين النزاعات الداخلية (intra-étatiques) والنزاعات بين الدول (inter-étatiques) .[2]

ويضيف تيد روبرت غير (Ted Robert Gurr) إلى جانب البعد الإثني البعد الداخلي للنزاع الإثني فيصبح النزاع الإثني " خلاف تتصارع فيه جماعات إثنية فيما بينها أو تتصارع مع الدول (الحكومة) سواءا من أجل الإستقلال أو من أجل المطالبة بحقوق سياسية، إقتصادية وغيرها وأغلبيتها تكون بين أغلبية وأقلية ، تكون فيها الحكومة المركزية ممثلة للأغلبية الإثنية ". وفي إطار ديناميكية النزاع الإثني التي تؤدي إلى حالة إستقطاب دول أو جماعات إثنية عبر الحدود لتصبح حربا أو نزاعا إقليميا ، وهنا يتعلق الأمر بتورط دول الجوار في النزاعات الداخلية بسبب الآثار والإنعكاسات التي تخلفها هذه النزاعات خاصة من جرّاء عمليات اللجوء. فقد يلعب عامل الجوار المتمثل في الدعم العسكري التي تقدمه إحدى دول الجوار لأحد أطراف النزاع الداخلي .[3]وأحسن مثال على هذا النزع من النزاعات هي تلك التي حدثت في دول البحيرات الكبرى ، أو النزاع في منطقة القرن الإفريقي .

وهناك تعريف نوعا ما شامل قدمه الكاتب زيلجكو برانوفيتش zeljko branovic للنزاع الإثني قائلاً : "النزاعات الإثنية هي مراحل من النزاعات العنيفة بين الحكومات والأقليات الوطنية أو الإثنية أو الدينية أو الجهوية أين تكون هذه الأقليات تسعى إلى التغيير من أوضاعها, وأغلب الحروب الإثنية منذ

1 Ghebali et victor yves , **deplomacie preventive** ,(political science 2- ghabli- michael , genova 2006) ,p.43.

2 سامية شابوني ، **النزاع الروندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010/2009) ،ص.20.

3 ***المرجع نفسه*** ، ص.21.

1955م كانت في شكل حرب عصابات أو حروب أهلية . ودائما ما تكون مطالب تللك الأقليات إما الإستقلال أو الحكم الذاتي .[1]

وشهد القرن العشرين إنتشاراً واسعا للنزاعات الإثنية وأصبحت معظم النزاعات الدولية يكون سببها أو العامل الرئيسي فيها إثنيا ، والنزاع الإثني منذ القدم كان سبب في عدم الإستقرار الأمني في العالم ولكن أصبح اليوم يشكل التهديد الأول للإستقرار الدولي.[2]

ومن خلال هذا الشكل سيتضح لنا معدل النزاعات أو الحروب الإثنية مقارنةً مع باقي أشكال العنف أو الحروب.

الشكل 01: أنواع عدم الإستقرار السياسي 1948 – 2007 م [3]

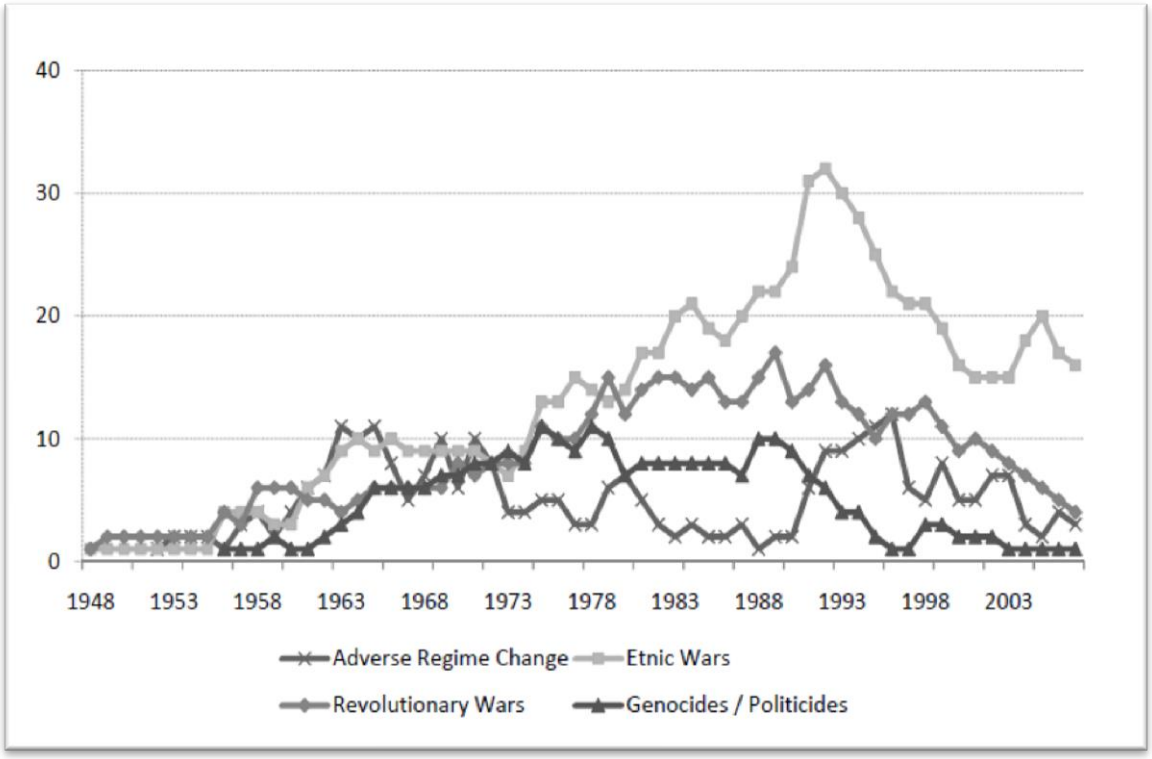

1 Zeliko Branovic , 'The privatisation of security in failing states : A quantitative assessment' , **Geneva center** ,(april 2011), p .8.
2 Paul D ,Williams , **security studies :introduction**,(U S A, Rout ledge 2008) , p.201
3 Branovic , **Op.Cit** ,p.11

المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الإثنية

يمكن النظر إلى الإثنية من عدة زوايا عند محاولة تصنيفها، في ظل تعدد أسس تصنيف تلك الجماعات، فمن ناحية يمكن النظر غلى الجماعات الإثنية نظرة وصفية تعتمد على سمة أو أخرى للتمايز بين الجماعات ، ومن ناحية ثانية فإنه يمكن الإنطلاق من طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية للتمييز بين أنماط المجتمعات التعددية ، وأخيرا يمكن الإستناد إلى الغاية النهائية للجماعات الإثنية في إدارتها لعلاقاتها مع الجماعات الأخرى بالمجتمع للتمييز بين هذه الجماعات وبعضها البعض.

أولا: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا للسمات المميزة

يرتكز هذا الإتجاه في تصنيف الجماعات الإثنية على سمة أو أخرى من السمات البيولوجية [1]. أو كما حددها الدكتور أحمد وهبان المقومات الذاتية للجماعة وتدخل فيها جماعات سلالية ،وجماعات لغوية، وجماعات دينية: [2]

1- السلالة أو العنصر: يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالي أو العنصري بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، ويقوم على وجود إختلاف ظاهر في السمات والملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي اعتمد عليها طويلا في تصنيف الجماعات الإثنية إذ أن الاختلافات الجسدية الفيزيقية بين الأفراد تؤدي إلى إختلافات قيمية تتعلق بدرجة نشاط وانضباط الجماعة، درجة ذكاء الأفراد وكفاءتهم وهذا الإعتقاد عرفته كافة المجتمعات البشرية منذ القدم ، إلا أنه في العصر الحديث ارتبط هذا النمط بظاهرة التوسع الإستعماري الأوروبي، ذلك ما يراه البعض في النظام الطائفي بالهند وكذا خبرة مجتمع رواندا وبوروندي ، حيث يتم تصنيف الأفراد في هذا المجتمع إلى ثلاث مجموعات استنادا إلى سمات جسمانية . فهناك طوال القامة ذوي الملامح السامية وهم التوتسي ويشكلون 15% من السكان ،وبإعتبارهم رعاة غزاة استطاعوا بسط نفوذهم على الهوتو ذوي الثقافة الزراعية Horticulturists والذين يتّسمون بالملامح الزنجية وقصر القامة ويتراوح عددهم بين 80-85% من السكان أما الفئة الثالثة فهم أقزام التوا Taw حوالي 1% وفي ظل هذه السمات سادت نظرة عنصرية من جانب التوتسي في علاقتهم بالجماعتين الأخريين .[3]

---

1 عاشور ، **مرجع سابق** ، ص ص. 42-43.

2 وهبان ، **مرجع سابق** ،ص.190 .

3 عاشور ، **مرجع سابق** ، ص ص. 42- 43.

فالجماعة السلالية هي جماعة إثنية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية أو وحدة السمات الفيزيقية كلون البشرة عنصراً هاما في تمييز جماعة بشرية عن الأخرى[1].

2- الجماعات اللغوية والثقافية: وهي كل جماعة إثنية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة، ويتمايزون من خلالها عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى في مجتمعهم [2]. فاللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب مع الآخرين فحسب ، بل هي أيضا من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية والجماعية ، على اعتبار أن اللغة وعاء للثقافة ، ونمط للتفكير ، ومخزن للتراث، على نحو يمكن معه القول أن من يتكلمون لغة واحدة أصلية يشتركون في المواريث الثقافية والحضارية .[3] وهناك العديد من الدول في عالمنا المعاصر التي تتميز بالتعددية اللغوية والثقافية، ومن أمثلة تلك المجتمعات نذكر : كندا ، اسبانيا ، الهند ، تركيا ، وبلادنا الجزائر التي توجد بها جماعتين لغويتين وثقافيتين هما جماعة عربية (التي تتحدث اللغة العربية وتمثل الأغلبية) وجماعة البربر(التي تتحدث اللغة الأمازيغية القبائل في الشمال والطوارق في الجنوب).

3- الجماعة الدينية أو الطائفية (المذهبية) : تعد رابطة الدّين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب لأن الدين أحد المتغيرات الرئيسية في الإجتماع البشري[4]. والجماعة الدينية هي كل جماعة إثنية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى .

ثانياً: تصنيف الجماعات الإثنية حسب معيار المولد والنشأة

يعتبر بعض الباحثين أن معيار المولد وطبيعة النشأة مهماً في تصنيف الجماعات الإثنية ، وحسب هذا المعيار فإنه توجد مجموعات إثنية تمثل السكان الأصليين للدولة، بمعنى هؤلاء قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه كالهنود الحمر في أمريكا وغالبا ما تكون هذه الجماعات قد تعرضت للقهر والإضطهاد وحتى الإبادة من قبل شعوب أخرى استقرت بهذه الأقاليم التي تمثل الموطن الأصلي

1 صلاح الدين الشامي ،**الدولة** : ***دراسة في الجغرافيا السياسية*** ،(مصر:منشأة المعرفة،2001)،ص.118

2 وهبان ، **مرجع سابق** ، ص.192.

3 عاشور ، **مرجع سابق**، ص. 44.

4 **المرجع نفسه** ، ص. 46.

لهذه الجماعة الإثنية ، هذا الأمر فسره البعض بفرضية مفادها أنه كلما كانت استمرارية المجموعة الإثنية من خلال السلالات المتوالدة ، كلما أدى إلى صعوبة إقتلاعها نتيجة تمسكها بموطنها الأصلي [1]

ثالثا: تصنيف الجماعات الإثنية حسب مواقعها السياسية والإجتماعية والإقتصادية

مفاد هذا التصنيف أنه توجد مجموعات إثنية أفضل من غيرها من الجماعات من حيث المستوى المعيشي أو من حيث مستوى المشاركة السياسية داخل مجتمعاتها، بحيث نجد:

1- الجماعات المسيطرة: وهي تلك الجماعة الإثنية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الإجتماعية وهم الفئة الأكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبيرا عن هويتهم.

2- الجماعات غير المسيطرة: وهي الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة، والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية ومهمشة [2].

1أحمد إيدابير ، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012) ص.38.

2 **المرجع نفسه** ، ص .39.

المبحث الثاني: الأصول النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية .

سنحاول في هذا المبحث دراسة أهم المقاربات النظرية التي يمكم الإعتماد عليها في فهم الحراك الإجتماعي، والذي يأخد من النزاعات الإثنية شكلا له. فسنفسر النزاعات الإثنية من خلال المقاربة البنائية، لفهم البيئة التي تنشأ فيها هذه الظواهر. ثم نعرج على مقاربة الدولة الفاشلة لفهم دور الدولة في نشوب نزاعات إثنية.

المطلب الأول: المقاربة البنائية

ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، مع كتابات نيكولاس أونيف (Nicolas Onuf) وألكسندر وانت (Alexender Wendt) . وأونيف أول من إستعمل المصطلح في كتابه عالم من صنعنا وأشار إلى أن القواعد والمعايير تلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام [1].

وتندرج النظرية البنائية ضمن الإتجاه التكويني في دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، والتي يصفها بعض الدارسين بالجسر الرابط بين الإتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية . وتنطلق البنائية من فرضية أن الواقع الدولي يكتنفه اللبس والغموض ليس بإعتباره واقع معطى ، بل كونه نتاج تفاعلات متبادلة، خاضع للإرادة والفكر الإنساني مع إمكانية تغييره متى استدعت الضرورة ذلك [2] . تكمن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم فترات التحول في العلاقات الدولية وذلك مقابل الفهم الستاتيكي الذي يميز النظرية الواقعية ، ويعود ذلك إلى إقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية Structure والعضو Agent . فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (بنية –عضو)، بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات ، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الأفكار، وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح . كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى خرق المفاهيم التقليدية للسيادة ، فقد ساهمت حدة النزاعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة

1 Audie Klotz et Cecelia, **Le constructivisme dans la théorie des relations internationales**, traduction : Rachel bouyssovet et Marie Claude smouts,1999, p.2 .

2 عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، (الجزائر ، دار الخلدونية ،ط1، 2007)، ص .310.

عوامل منها : تزايد الإهتمام بتصور الثقافة والذي تزامن مع بروز الإتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية منذ إنهيار الإتحاد السوفييتي، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق أو تعجز الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والإنتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى نزاع [1]. وبما أن المقاربة البنائية إعتمدت على وسائل منهجية منبثقة من علم الإجتماع وحاولت تطبيقها على العلاقات الدولية فإنها استطاعت أن تعطينا تفسيراً لنزاعات الإثنية وتنصب أبحاث البنائية حول طبيعة القواعد بين (الدول، الجماعات، الأفراد)[2].

ومنه فعلى مستوى تحليل أسباب النزاعات الإثنية ،نجد أنه لا يمكن إعتبار الجماعة الإثنية ككل تحركهم المشاعر والأحاسيس الإثنية ، فالبنائيون يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطا مسبقا ، بل تحكميا يديره القادة . وفي هذا الصدد يقول فيرون (Fearon) أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه 3 عوامل:

-المنطق الخطابي السائد

-الإتجاهات أو الميول النخبوية

- الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري [3]

ومن هنا نقول أن البنائية تركز على الهوية كعنصر أساسي في تحليل النزاعات الإثنية، إلا أن الهوية الإثنية لا تعتبر سبب النزاعات الإثنية، وإنما يتعلق الأمر بمختلف الخطابات والتصرفات والسياسات. أي أن النخب الحاكمة وأطراف خارجية تستغل عامل الهوية في إبقاء الأقليات ضعيفة ومتناحرة فيما بينها مثل نزاع التوتسي والهوتو .

---

1 سمية بلعيد ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ،رسالة ماجيستر غير منشورة (جامعة منتوري–قسنطينة –: كلية الحقوق ، 2010/2009) ص ص. 32,34.

2 Thierry Braspenning ,Constructivisme et Reflexisme en Théorie des relations internationales ,p.319 sur le site:
www .**diplomatie.gouvfr/Fr/img/pdf/FD001435 ;pdf**(24/03/2014)

3 بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص. 35.

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة

هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة .إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي .في السنوات الأخيرة، أشير بهذه الطريقة إلى عدد من الدول، مثل كمبوديا، هاييتي ، رواندا وسيراليون[1]. ولقد تم إستخدام مفهوم الدولة الفاشلة بشكل أكاديمي لأول مرة سنة 1993م، في مقال نشره جيرالد هيلمان وستيفن راتنر في مجلة السياسية الخارجية ، إذ أشار الباحثان إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة على تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها ، وكذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية . [2] وبحسب نعوم تشومسكي الدولة الفاشلة هي " الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه، والتي تعتبر نفسها فوق القانون ، محليا كان أم دوليا، وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية، إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها من أي جوهر حقيقي [3]. ومن هنا يتّضح لنا أن الدولة الضعيفة هي الدولة التي هي عاجزة عن تلبية واجبات العقد الإجتماعي أي أنها لا تستطيع حماية وتلبية حقوق مواطنيها ، وهذا النموذج من الدول هو حال معظم الدول الإفريقية. إن أغلبية الدول الإفريقية تعاني بما وصفها بارتند بادي (Bertrand Badie) بالسيادة الوهمية، فالدولة تخضع لتدخل النظام الدولي كما أنها بنيت على أساس إستيراد نموذج الدولة–الأمة من المجتمعات الغربية وتم محاولة تطبيقه على البيئة الإفريقية فضعف الدولة الإفريقية وعجزها هو السبب في العنف والحرب ، حيث نلاحظ أن لا أحد يتقيد بالوحدة الوطنية ، لا الشعب ولا السلطة .ففي هذه الحالة يجدر بنا أن نأخذ الفرد كوحدة للتحليل بدلا من الدولة وأن النموذج التفسيري الفيبيري لا يصلح لتطبيق مبدأ " الإستخدام الشرعي للعنف الدولاتي " بما أن الدولة غير قادرة على إحتكار تحديات الأمن ، فإشكالية الدولة الإفريقية هو تعبير عن جماعة معينة إذ إن العلاقة بين الدولة والشعب .

علاقة مرضية ففي إطار الدول المتعددة الوطنيات أو الإثنيات تنظّم قوة المجتمعات التعددية على أساس الغة، الدين، الإثنية ... الشيء الذي يضعف الإحتكار الدولاتي لإخلاص المواطنة كما أن السلطة السياسية تعبر عن جماعة معينة وليس عن كل الوحدات المكونة للمجتمع الشيء الذي يجعل النزعة

---

1 مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان ، **مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية** ،(الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ،2008)،ص.221

2 سميرة شرايطية ، **تأثير الدول الفاشلة على الإستقرار الأمني : دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010) ، ص.54.

3 نعوم تشومسكسي ، ***الدول الفاشلة : إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*** ،ت ، سامي الكعكي ،(بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007) ص،56.

الوطنية نسبية وبالتالي فما يميز الوطنية (Nationalisme) في هذه الدول أنها " وطنية حكومة " وليست وطنية مبنية على الوحدة ، فهي معينة من طرف قادة سياسيين للحصول على شرعية أفعالهم لا غير [1].

ولقد برزت تحليلات متعددة خلال الحرب الباردة تحاول تصنيف الدول من حيث قوتها، وأن تعطي نماذج لسلوكها الذي يعكس بشكل أو بأخر هذه القوة . ومن بين هذه التصنيفات نذكر التصنيف الذي جاء به صبري مقلد في كتابه العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، حيث قسّم الدول إلى أربع فئات كما هي موضحة في الجدول التالي:

1 شابوني ، **مرجع سابق** ، ص ص. 29-31 .

الجدول 01 : أنماط الدول حسب قوتها وتأثيرها على المستوى الدولي [1]

الفئة	الخصائص	السلوك الخارجي
فئة الدول القوية والقانعة بالأوضاع القانعة	التناسب بين حجم الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الدولة والقدرة الفعلية على التأثير الدولي	حماية الوضع القائم ضد محاولات التغيير في ظل التحديات الخارجية
فئة الدول القوية وغير القانعة	هناك حالة من فقدان التناسب بين حجم الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الدولة والقدرة الفعلية على التأثير الدولي	دفع التغيير الدولي في الإتجاه الذي يحقق التناسب بين الإمكانيات والتأثير
فئة الدول الضعيفة والقانعة	هناك تناسب بين الإمكانيات المحدودة وحجم التأثير الدولي الذي تمارسه الدولة	إقتناع الدول بحجم إمكانياتها المحدودة يدفع الدول إلى الرغبة في استمرار الوضع القائم
فئة الدول الضعيفة وغير القانعة	هناك حالة من فقدان التناسب بين الإمكانيات المحدودة وحجم التأثير الدولي الذي تمارسه هذه الدولة	الحجم المحدود من الإمكانيات الذي يعرّض الدولة لإستغلالٍ يدفعها لمحاولة التغيير بالإنحياز إلى دولة قوية غير قانعة

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن فئتي الدول القوية والضعيفة غير القانعة هي التي تدخل في صراعات من أجل تغيير الوضع الدولي القائم، في حين تتفادى الدول الضعيفة القانعة الصراعات لإدراكها لحجم قوتها وأنها سوف تتأثر بشكل سلبي، أما الدول القوية القانعة فإنها إذا دخلت في صراع سيكون من أجل الحفاظ على الوضع القائم وتفادي التغيير. ويرى هولست (Holsti) أن حروب نهاية القرن 20م لو تكن لها علاقة بالسياسة الخارجية أو بمركز الدولة وقوتها ، وإنما على صلة بالدولة نسبيا ولكن لها علاقة بمركز القوميات والمجتمعات داخل الدولة ، وبالتالي فاللجوء إلى الحرب لم يعد مبرّرا

1إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** ،(القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991) ، ص ص. 169-167.

بهدف بناء قوة أو البحث عن قوة وإنما ضعف الدولة هو الذي أصبح مبرّرا للحرب [1]. فتقوية الدولة وتوطيدها هو السبب في إختفاء العنف داخل وبين الدول ومنه فهناك علاقة إرتباط بين مرحلة نمو القوة وإنهيار الدولة وسقوطها ، وقد أعطى holsti ثلاثة ميزات لنزاعات الدرجة الثالثة أو كما يطلق عليها إسم "حروب الشعوب " وهي:

-لم تعد نزاعات منظمة بين الدول (Inter-étatique) وعندما يتعلق الأمر بدول تتخذ هذا الشكل من النزاع فهي متوسطة وصغيرة القوة تحاول توسيع مجال نفوذها .

- غياب جبهات عسكرية منظمة

- عدم التمييز بين المحاربين أي بين العسكريين والمدنيين ، ويكون خلالها المدنيون عرضة للعنف الشديد والهجرة.

وانطلاقا من هذه الميزة الأخيرة نستنتج أن هذا الشكل الجديد من النزاعات أصبحت تعرض الشعب المدني أكثر للعنف الشديد ويخلق نزوح جماهيري مكثف، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها رودولف رومل (Rudolph Rumml)من خلال أطروحته حول إنهيار الدولة وذلك تبعا لمقارنة أجراها عدد من الباحثين حول عدد الضحايا التي خلقتها النزاعات بين الدول والتي تبلغ 36 مليون ضحية وبين عدد الضحايا التي بلغتها النزاعات الداخلية والتي بلغت 168 مليون ضحية ، [2]

ومن خلال هذا يتضح لنا عجز الدولة عن حماية مواطنيها، وعدم قدرتها على إحتواء أزماتها الداخلية، وهذا ما نلمسه بدرجة كبيرة في معظم النزاعات الإفريقية وخاصة تلك النزاعات ذات البعد الإثني مثل ما حدث في إقليم البحيرات الكبرى . حيث أن النزاع بدأ في شكل تمييز عنصري بين قبيلتي التوتسي والهوتو ثم تطورت هذه الخلافات التي كانت بالدرجة الأولى خلافات حول من يحكم البلاد . ولكن كل هذه الأحداث تطورت في ظل غياب دولة قوية سواءاّ تعلق الأمر بروندا منبع الصراع أو بالدول المجاورة لها التي تعرف هي أيضا بضعف وفشل دولتها .

1Jean – Jacqhes Roche, **Théories des relation internationales** , (paris : Montchrestien ,2004) p,108

2**Ibid** ,p.109

المبحث الثالث : كيف تتحول النزاعات الإثنية إلى نزاعات دولية

وفي هذا المبحث سنحاول شرح كيف يمكن للنزاعات إثنية أن تصبح نزاعات دولية. وذلك من خلال التطرق إلى مطالب الجماعات الإثنية ، ومن ثم معرفة ماهي أسباب هذه النزاعات ونخلص إلى إعطاء مثال تطبيقي لنزاع إثني أصبح نزاع دولي .

المطلب الأول: مطالب الجماعات الإثنية

رأينا في المبحثين السابقين أن الإثنية ظاهرة معقدة ومركبة وقديمة ، وتحليلها والسعي في فهمها يتطلب معرفة الأسباب والدوافع الأساسية التي انطلق منها هذه الجماعات الإثنية. بحث أن تعدد وتنوع وإختلاف الدوافع تمنح لكل جماعة من هذه الجماعات الإثنية طريقة خاصة للتعبير عن مطالبهم ورغباتهم، ومن هذه المطالب ما تكون مطالب إنفصالية من دولة إلى أخرى وهذه ما يحّول نزاع إثني إلى نزاع دولي أو تدخل طرف خارجي في هذا النزاع ، وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا المبحث .

لقد أضحت الصورة المشكلة لأغلب المجتمعات المتنوعة إثنياً تتمثل في مسألة التوتر والشحن الإثني، كما هو الحال في قارة إفريقيا بحيث تعد إفريقيا قارة التعدد والتنوع الإثني ، والأمثلة كثيرة في هذا السدد فالعديد من الدول الإفريقية تعاني من هذه الظاهرة على غرار رواندا وجمهورية الكونغو وجمهورية مالي...

وهناك إجماع في مختلف البحوث والدراسات المعنية بالظاهرة الإثنية ، على أن الجماعات الإثنية تسعى دائما إلى تأكيد هويتها واحترامها، وذلك بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وصفا خاصا في البلاد .[1] فهي تطرح مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه ، وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية .[2]

---

1 ريد هاليدي وآخرون ، **الإثنية والدولة ، الأكراد في العراق وإيران وتركيا** ، ت: عبد الإله النعيمي ، (العراق ، معهد الدراسات الإستراتيجية،2006 ، ط1)،ص.10.

2 **" المكان نفسه "**

أولا: المطالب الثقافية

-اللغة: حيث تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة والمطالبة بوضع رسمي لِلغة ما في البلاد مطالبة بإعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، أو قد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الإثنية أقلية، وللغة دور في الحراك الإجتماعي الطبقي والكفاءة الإدارية وشغل المناصب وعلاقات الدولة الخارجية ومن أمثلة ذلك رفض التعريب في جنوب السودان، الإعتراف باللغات الإفريقية في جنوب إفريقيا بعد إنتهاء الحقبة العنصرية .

- الدين: يستخدم للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي ، وتنادي الجماعات ذات الأغلبية بإعتبار دينها هو الدين الرسمي ، والإثنية ذات الأقلية تطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما هو الحال في السودان السابقة (قبل التقسيم) وكذا نيجيريا . وتطالب الجماعات الإثنية بإحترام عاداتها والسماح لأبنائهم بممارسة هذه العادات .[1]

-الإعتراف بالعادات والقيادات التقليدية: إذ تعد مطالب الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات وأكثرها تحديثاً. وهناك العديد من الأمثلة الدالة على أهمية تلك المطالب ، لعل أبرزها مطالبة جماعة الباجندا في أوغندا بوضع خاص لمملكتهم "البوجندا " وملكهم "الكاباكا" في إطار مفاوضات استقلال البلاد 1960م وهي المطالب التي هددت جماعة الباجندا ، أنها في حالة عدم الإستجابة لها سوف تطالب بالإستقلال وعدم الإنضمام إلى دولة أوغندا المزعم قيامها آنذاك، وهو التهديد الذي أسفر عن الإستجابة لمطالب الجماعة وتولى زعيمهم منصب رئيس الدولة، وبعد توالي الأحداث مات الملك الكاباكا – في الخارج – وعمل الرئيس الجديد عيدي أمين على إعادة جثمان الكاباكا إلى البلاد ليدفن في بوجندا الأمر الذي أنعش آمال الباجندا ، هذا ما أكسب عيدي أمين الشرعية على الحكم وإكتسب عدد كبير من المؤيدين .[2]

1 عاشور ، **مرجع سابق** ، ص ص.83-85 .

2 **المرجع نفسه** ، ص ص. 85-87.

- ثانيا: المطالب السياسية وتتمثل أغلبها في:

1 **الإنفصال:** وتجسد تلك المطالب الرغبة في قيام كيان سياسي مستقل ومعبر عن الهوية الخاصة للجماعة الإثنية أو الرغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة ، وإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل حالة تيمور الشرقية، أو الإنفصال للإنضمام إلى كيان آخر مثل إقليم الأوغادين الذي يطالب بالإنفصال عن إثيوبيا والإنضمام إلى الصومال ، وكشمير التي تطالب بالإنفصال عن الهند والإنضمام إلى باكستان.

2 **الإستقلال الإداري:** في بعض الحالات لا تطالب الإثنيات بالإنفصال ولكن بالإعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية ...

3 **المناصب العامة:** تتنافس الجماعات الإثنية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرسمية في الدولة .[1]

4 مسألة الأرض: تمثل تلك المسألة أبرز وأخطر قضايا المطالب الإثنية لاسيما في المجتمعات التي شهدت إستعمارا إستيطانيا مثل كينيا وزيمبابوي وجنزب إفريقيا ، وكذلك منطقة البحيرات الكبرى . حيث اتسمت تلك المجتمعات بصفة عامة بتباين شديد في توزيع الأراضي الزراعية لصالح الجماعات الأوروبية وأحفادهم وكذا الجماعات الإثنية التي تدعمهم.[2]

ثالثا: المطالب الإقتصادية.

ويمكن تلخيصها في المطالبة بالتوزيع العادل للثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات .

أما عن مبررات هذه المطالب فتقدم الجماعات الإثنية عادة مبررات تاريخية أو إدارية كأن تكون أكثر تعليما وكفاءة وخبرة فثمة مبررات متعلقة بالجدارة والكفاءة ، وتجدر الإشارة إلى أن فاعلية هذه المطالب تعود بالدرجة الأولى لفاعلية الجماعة نفسها وحجمها ومدى تماسكها والتركز الإقليمي وطبيعة هذا الإقليم، ودور النخبة السياسية للجماعة الإثنية في تعبئة مطالبها وطرحها والدفاع عنها. لكن تجاهل

1 بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص.20

2 عاشور ، **مرجع سابق** ، ص.98.

النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة أو عدم إعترافه بها أو عجز مؤسسات النظام عن إستيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات المحرومة أو المستبعدة ولجوئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها ومن هنا يبدأ العنف ضد النظام أو ضد جماعة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أسباب النزاعات الإثنية

تتعدد الأسباب المغدية للنزاعات الإثنية من حالة إلى حالة ولكن يمكن أن نستشف بعض الأسباب المشتركة بين معظم النزاعات ذات البعد الإثني ، فسنحاول في هذا المطلب أن نعطي الأسباب بشكل عام ولاحقا سوف نتعمق في أسباب النزاعات الإثنية في منطقة البحيرات الكبرى .

1 الوضعية الموروثة عن الإستعمار: لقد قام الإستعمار قبل إنسحابه من الدول الإفريقية والأسيوية التي إحتلها لفترات طويلة ، برسم الحدود بين تلك الدول دون مراعات التركيبة الإثنية[2]، فمؤتمر برلين 1884م الذي قام بتقسيم القارة الإفريقية وبين القوى الإستعمارية الأوروبية الكبرى يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والإجتماعي ، وعليه فإن الحدود الموروثة عن الإستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات إثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة. وهو الأمر الذي شجّع على تزايد حدة الصراعات العرقية والإثنية في كثير من المواقف[3] ، كما قام المستعمر بتسليم السلطة إلى نخب إثنية أقلية مما شكل أول سبب للصراع بين المجموعات العرقية المختلفة التي رأت في ذلك إجحاف في حقها ونوع من التواطؤ من المستعمر إذ تحولت تلك النخب إلى مستعمر جديد مثل حال التوتسي في روندا .

2 سياسات التمييز: وهي من العوامل القوية التي تسبب الصراعات ، إذ تلجأ بعض الحكومات إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها والتفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة أو العرق والتضييق عليهم في مجال المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام . ففي معظم النزاعات الإثنية يتم تغذية هذا الخلاف بين مجموعتين من قبل فرق سياسية سواءا داخلية او خارجية ، فمعظم الباحثين الذين درسوا النزاع في منطقة

---

1 بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص. 21.

2 بشير شايب ، **مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا** ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010-2011)ص.36.

3 إدابير ، **مرجع سابق** ، ص.31.

البحيرات الكبرى يقرّون بأن سبب النزاع في كل المنطقة يعود بالدرجة الأولى إلى السياسيات الإستعمارية التي كانت دائما تسعى إلى خاق سياسات تمييزية بين قبائل المنطقة من أجل إبقاء دول المنطقة دول فاشلة وجعلها تبقى في تبعية لها دوما.[1]

3 التدخل الأجنبي: منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، وظهور نظام دولي يقوم على الأحادية القطبية ، وعلى الرغم من أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو مبدأ أممي إلا أن الأمر لم يعد كذلك ، ولم يعد مفهوم سيادة الدول على أراضيها وحقها في ممارسة سلطاتها بكل حرية وبدون أي تدخل خارجي متاح ، نظرا لتزايد دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتزايد نفود وسلطة وسائل الإعلام في عملية صنع الرأي العام ، وظهور موجات الحرية والدمقرطة وحقوق الإنسان ، والمقصود بالتدخل الخارجي هنا ،ذلك التدخل من دولة ثالثة أو طرف ثالث ووقوفه إلى جانب أحد أطراف الصراع ، ومن المؤكد أنه لا يكاد يخلو نزاع عرقي في العالم من تدخل طرف خارجي سواء في أسبابه أو عوامل تأجيجه .[2]

المطلب الثالث: نزاع الأكراد في العراق

إن مصطلح الأكراد يستخدم للتعبير عن الشعب الكردي الذي بشكل عام يعتبر الشعب الأصلي لمنطقة كردستان، والتي تشكل أجزاء متجاورة من العراق وتركيا وإيران وسوريا، فالأكراد أمة قديمة مقسمة بين هذه الدول، وتتميز هذه الأقلية بتمسكها بعاداتها وتقاليدها ورموزها هذا ما جعلها في نزاع أو خلاف دائم بينها وبين الدول المنضوية تحتها . حيث أن هذه الخلافات الإثنية شكلت مشاكل كبيرة وصلت إلى حد نزاع دولي بين دولة مؤيدة للأقلية الكردية ودولة رافضة لمطالب الأكراد ويتجلى البعد الإثني في النزاعات الدولية أكثر في حالة النزاع الكردي في العراق .

فالأكراد غالبيتهم من المسلمين السنة وهم ينتمون في الأصل إلى القبائل التي هاجرت من وسط آسيا وإستقرت على الحدود المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط . هذه الأقلية لم يتسن لها يوما أن تكون دولة مستقلة بإستثناء ما قام به الحزب الديمقراطي الكردي حين أعلن قيام الجمهورية الشعبية الكردية في

1 Joseph Gahama , Les causes des violences ethniques contemporaines dans l'Afrique des Grands Lacs : une analyse socio-politique ,(**Afrika Zamami** ,Nos 13 , 200 -2006)،p.104

2 شايب ، **مرجع سابق** ، ص.37.

مهاباد في 15كانون الأول 1948م التي لم تعمر طويلا حيث أن المنطقة ما لبثت أن تقاسمتها الدول المجاورة لها (الاتحاد السوفياتي ، إيران ، تركيا، العراق ، سوريا)[1] .

ففي عام 1943م والعراق تحت الإحتلال البريطاني ومنقسمة بين الموالين للمحور والموالين للحلفاء، أعلن الملا مصطفى البرزاني الزعيم الديني لقبيلته بالوراثة، إستقلاله بالمنطقة المحيطة بمدينته برزان وظل متحفظا باستقلال تلك المنطقة لمدة عامين، وفي 1945م إستعادت حكومة العراق سلطتها على كردستان، ولكن البرزاني قاد الحرب ضدها، ولما هزم عام 1947م إنتقل إلى مهاباد في شمال غرب إيران حيث يحتمى الأكراد بالإتحاد السوفيتي .[2] وبعد ثورة العراق عام 1958م ومجيء نظام جديد تحت زعامة عبد الكريم قاسم وعد الأكراد بمنحهم حكما ذاتيا ولكن عندما بدأ البرزاني في فرض سيطرته على كردستان في شمال البلاد ، حاربته الحكومة العراقية، وإستمرت الحرب من عام 1961م إلى غاية 1970م. وانتهت بسيطرة الحكومة على المدن وأحيانا الوديان ولكنها لم تستطع إخضاع معاقل الأكراد في الجبال بلغ مجموع جيش البرزاني المسمى " بيش ميرجا " ومعناها " المشاة أمام الموت " من 50 إلى 60 ألف مقاتل، وبلغ الجيش في أوج إنتصاراته السيطرة على ضواحي المدن الكردية : الموصل وأربيل وكركوك وقد ساند الثوار الأكراد في مراحل مختلفة أطراف خارجية أهما إيران والإتحاد السوفياتي وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ولابد الإشارة إلى أنه قتل آلاف البشر في هذه الحرب حوالي 100 ألف من المدنيين وعشرة ألاف من المحاربين. وبعد ذلك في مارس 1970م عرضت الحكومة العراقية الإستقلال الذاتي للأكراد وتم وقف إطلاق النار ، ولكن لم يتم الإتفاق على شروط الصلح، ما أدى إلى إندفاع الجيش العراقي مهاجما ضد قوات البرزاني الذي إرتكب خطأ كبير بمحاربته حربا تقليدية بدلا من الإستمرار في حرب العصابات، فهزم الأكراد في نهاية العام وتم إنسحاب رجاله من الجبال. [3]وهذا النزاع الداخلي تحول إلى حرب دولية طاحنة بين إيران والعراق.

---

1 علي صبح ، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن ، 1945–1995** ،(لبنان : دار المنهل اللبناني ، ط.2 ،2006) ص. 117.

2 محمد صادق صبّور ، **مناطق الصراع في إفريقيا** ، (مصر : دار الأمين ، ط1 ، 2006) ص.84

3 **نفس الرجع** ، ص. 85

الأكراد وحرب العراق وايران

كانت منطقة كردستان العراقية إحدى الجبهات الرئيسية في الحرب بين العراق وإيران، وكانت الطبوغرافيا ملائمة للعراق فهي تتكون من عدّة جبال متتالية –جبال زاجروس – الموازية للحدود ولكن عبر المهاجمون الإيرانيون الجبال تباعاً، ووصلوا في مارس 1988. ولقد جند الإيرانيون أعداداً كبيرة من الأكراد لمحاربة العراقيين بالرغم من خيانتهم عام 1975 وبالرغم من قمعهم بقسوة بين عامي 1979م و1983م ،وفي بداية عام 1984م فرض الجيش الإيراني سيطرته الكاملة على كردستان وقتل ما يقدر بـ 27ألف كردي في هذه العملية ، وقد حارب كثير من أكراد العراق ضد الجيش الإيراني، وكان الأكراد يحاربون بعضهم البعض على جانبي الحدود، كانت القبائل تتبع قاداتها. فكان الحزب الكردي الديمقراطي التقليدي بقيادة أبناء الملا مصطفى البرزاني يساعد حكومة طهران ، بينما تدعم بغداد الأكراد اليساريين ضد طهران، ولكن الإتفاق الذي تم بين الطلباني والبرزاني في عام 1986م وحد الأكراد خلف الحكومة الإيرانية وكانوا يراهنون على كسب إيران الحرب ، وكانوا يأملون في أن تخصص لهم إيران دولة كردية على الحدود العراقية ولكن في الهجوم الإيراني الأخير ألقت القوات العراقية الغازات السامة على بلدة حلابجة الكردية التي كان الإيرانيون قد استولوا عليها وقتلوا ما يقارب 200 نسمة ، وبعد نهاية الحرب في 18يوليو 1988م إلتفت العراقيون في الحال نحو الأكراد وإكتسحهم صدام حسين وأخرجهم خلال شهر من العراق إلى كل من تركيا وإيران مستخدما ثانية الغازات السامة وبلغ عدد اللاجئين حوالي 80 ألف لاجئ .[1]

فمشروع إقامة دولة وطنية عراقية أمر صعب جدا وذلك راجع إلى التنوع الإثني في البلاد فالحروب الأهلية بالعراق سببها النزعة العنصرية القومية للأنظمة الحاكمة بل للمعادلة السياسية التي قامت عليها الدولة العراقية منذ بداية القرن العشرين بتهميش الأكراد والشيعة بالعراق. وفرض هوية قومية إثنية على الهوية الوطنية وعلى عموم العراقيين[2] .

فمنذ زمن طويل والأكراد يحلمون بوطن قومي يجمع شتاتهم ويلم شملهم، فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر الإثنية تجعل الأكراد يرغبون في تأسيس دولتهم الخاصة بهم . ولكن لم تقبل الدول

1 **المرجع نفسه ، ص. 87 -88**

2 ريناس بنافي ، ظاهرة الصراعات الإثنية الصراع الكردي في العراق نموذجا ، "**مجلة الحوار المتمدن**" ،العدد 3960 ، 2013 على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=339336 (2014/02/24)

التي يوجد فيها أقلية كردية بذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو إيران ، رغم المحازلات العديدة التي حاولوا القيام بهل فمثلا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م أصبح لأكراد العراق وضعا خاصا بهم إذ إستطاعوا أن يحققوا في الملاذ الآمن الذي وفرته حماية الطيران الأمريكي والبريطاني كيانا خاصا بالأكراد . إلاّ أن ما ينقل عن المسؤولين الأمركيين لا يخلو في الغالب من تصريحا وتلميحا من معارضتهم إنشاء دولة كردية شمال العراق .[1]

1 سيدي أحمد بن أحمد سالم ، **أكراد العراق** ، قسم البحوث والدراسات الجزيرة نت ، 2009 ،في:
http://www.aljazeera.net/coerage/pages/04f71265-6a89-419d-bc0c-db34965771ef

وفي الأخير وبعدما تطرقنا إلى مفهوم الإثنية والمجموعات الإثنية والتفريق بينها وبين بعض المصطلحات ذات الصلة بها، وبعدما وقفنا عند أهم المطالب المقاربات التي تفسر النزاعات الإثنية وحاولنا إسقاطها على حالة النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ، وبعدما وقفنا عند أهم المطالب التي تطرحها الجماعات الإثنية وأسبابها ودوافعها محاولين بذلك تفسير كيف يمكن لنزاع يدور بين أقليتين إثنيتين أن يتحول إلى نزاع دولي ، زمن أجل توضيح ذلك تناولنا قضية الأقلية الكردية في العراق وكيف إستطاعت هذه المشكلة الداخلية أن تتحول إلى نزاع بين العراق وإيران . وبعد كل هذا خرجنا بالإستنتاجات التالية:

- إن التناقض بين الهويات ليس أمرا حتميا ، ولا يمكن تخيل أن هناك شعبا في العالم يعيش في حالة إنتماء أحادي، ذلك أن تعدد دوائر الإنتماء والهويات هو أمر إنساني عام،ولو أنه تتغلب في ظرف معين هوية ما على غيرها من الهويات .

- إن التعدد الإثني لايعتبر مشكلة في حد ذاته ، بل إنه يثير فرصا لإثراء المجتمع ، إلا أن السياسات التي تتبعها الأنظمة السياسية هي التي تخلق ما يعرف ب "الوعي بالتنوع " بمعنى أن ينظر الفرد إلى نفسه بإعتباره ينتمي أولا إلى دين مت ، أو جماعة إثنية ، أو لغة معينة ، ومن تم فهو يتعامل مع الأخرين بإعتبارهم مختلفين عنه ، حيث يسمو ولاءه لتلك الإنتماءات الضيقة على ولاءه للدولة التي ينتمي إليها . ومن ناحية أخرى يعود مشكل الانتماءات الإثنية إلى فشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في إدارة التعددية الإثنية والثقافية.

- يجب أن نتعامل مع الإثنية على أنها ظاهرة تاريخية ، وليست مجرد تعريف هذا لا يعني الإنقاص من الأهمية التحليلية لمفهوم الإثنية . وإنما لأن عناصر الإثنية تتسم بقدر من العمومية ، فالإثنية تشير إلى هوية إجتماعية تستند إلى عناصر عديدة سبق وذكرناها، وما المشاكل والنزاعات التي تخلق باسم الإثنية سوى حجّة سواءا من أطراف داخلية أو أطراف خارجية .

الفصل الثاني:

النزاعات الإثنية في إفريقيا

شهدت قضية النزاعات الإثنية اهتماما بالغا على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة العالمية ، بسبب تعاظم آثارها سواء على مستوى الخسائر البشرية أو على مستوى نظام الحكم في الدولة وحتى على مستوى النظام الدولي ، وكما هو معلوم إفريقيا هي القارة الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من الأسباب منها عوامل تاريخية كالاستعمار، وعوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية الإفريقية وطرق تعاملها السلبي مع القضية الإثنية، فساهم ذلك في تعميم الظاهرة وانتشارها على المستوى القاري، وبناءا على هذا سنحاول معرفة الخاصية التي تتميز بها النزاعات الإثنية في هذه القارة ، وبعد ذلك سنحاول الولوج في دراسة حالة النزاع الإثني في البحيرات الكبرى من خلال التعريف بالمنطقة ، ثم دراسة العوامل المسببة لتصادم الإثنيات في المنطقة. ونظرا لطبيعة النزاعات الإثنية إستوجب علينا القيام بدراسة تفصيلية لأهم معالم النزاعات الإثنية في كل دولة من البحيرات الكبرى ، بغية الوصول لفهم معمق وشامل لهذه النزاعات.

المبحث الأول: خاصية النزاعات الإثنية في إفريقيا

نظرا لتاريخ القارة الإفريفية وخبرتها مع كل أشكال العنف من حروب تحررية ، وحروب ضد التمييز العنصري وصولا إلى الحروب الداخلية التي شهدتها القارة. ومن بين أهم النزاعات الداخلية التي وقعت ولتزال تشكل رهان كبير على القارة هي تلك التي تتعلق بالمشاكل الإثنية . هذه الأخيرة تركت إنعكاسات كبيرة في جميع المجالات على الصعيد الإفريقي ، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث .

المطلب الأول: الإنتشار الإقلمي للنزاعات الاثنية في إفريقيا

لقد أصبح البعد الدولي للنزاع الإثني ذو مكانة بارزة في الأدبيات التي تتناول أسباب تطور هذا النوع من النزاعات واعتبر هذا مرحلة هامة في تطور النزاع الإثني وانتشاره الإقليمي، فعندما ينشأ في دولة ما فإن عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة (الدول المجاورة)يصبح مرجحا جدا.

فما هي آليات وعوامل تدفق النزاع الإثني إلى باقي الدول المجاورة في إفريقيا ؟.

بغية تحليل عوامل التدفق سوف نركز على العلاقة الثنائية بين البلد الذي يجري فيه النزاع الإثني وكل دولة مجاورة له، فالاحتمال الثنائي مطلوب كون النزاع ليس لديه نفس الإمكانات للتدفق تجاه جميع الأطراف وسوف يسمح لنا هذا بالتوصل إلى الوجهة الأكثر احتمالا لتدفق هذه النزاع نحوها.

أولا: آليات تدفق النزاعات الإثنية

يعتبر كل **من لاك وروتشيلد (Rotchild ,Lake)** أن هناك طريقتين يمكن من خلالها تدفق النزاعات الإثنية إلى الدول المجاورة هما الانتشار والتصعيد.

أما **العدوى** فهو يحدث عندما يزيد نزاع ما من احتمال حدوثه في دولة ثانية، وكمثال على ذلك انتقال العنف في رواندا إلى بوروندي المجاورة وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما **التدخل** فيكون عندما يجذب العنف الإثني إليه فواعل أخرى وكأبرز مثال على ذلك عندما جر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة1999 م سبع دول محيطة شاركت لتدعم طرفا أو آخر من الطرفين المتعارضين.

أما مانوس ميدلارسكي (Manus Midlarsky) فهو يعرّف الانتشار على أنه نوع معين من السلوك من خلال الزمان والمكان حسب نتيجة التأثير التراكمي للأحداث المستقلة، ويكون نتيجة للتفاعل بين مجموعة

إثنية وعناصر محددة من بيئتها مثل العوامل الاجتماعية والسياسية. فالانتشار هو انتقال النزاع من المكان الأولي(الحدود الوطنية)إلى الدول المجاورة، أما العدوى فهي تشير إلى مجموعة واحدة من إجراءات تقديم الإلهام والدعم للجماعات في أماكن أخرى.[1]

أما في دراسة ل أوانا ترونكا (Oana Tranca)أستاذة العلاقات الدولية في جامعة لافال (Laval) بيّنت ثلاث آليات لتدفق النزاعات الإثنية وهي مبيّنة في الجدول التالي :

1 سامية بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص. 82.

الجدول رقم 02: آليات إنتشار النزاعات الإثنية [1]

المصطلح	التعريف	الأمثلة
الانتشار **La diffusion**	–طريقة مباشرة للتجاوز والإنتقال – توسيع النزاع إنطلاقا من الداخل إلى خارج الحدود الوطنية – ظاهرة إقليمية أساسا – وهي نتيجة اختيار متعمد من قبل الفواعل .	– انتشار النزاع من رزندا إلى بوروندي عقب الثورة الإجتماعية 1962م
العدوى **La contagion**	–طريقة غير مباشرة للتجاوز – أعمال جماعة توفر الإلهام والمبادئ التوجيهية التي تتواجد في قاعدة الأعمال الإستراتيجية لجماعة أخرى في بلد آخر	– اندلاع المواجهات العنيفة بين ألبان مقدونيا والحكومة السكوبية المعززة بنجاح ألبان كوسوفو في اجتذاب اهتمام وتدخل حلف شمال الأطلسي إلى جانبها
التصعيد **Escalade**	– مرحلة جديدة من تطور النزاع عن طريق الإنتقال من مواجهات من مستوى منخفض إلى مراحل متطورة من العداء الذي يؤدي إلى اندلاع حرب إثنية بإشراك فواعل دولية جديدة	– النزاع الرواندي بعد 6 أفريل 1994

1 Oana Tranca, **La diffusion des conflits ethniques :une approche dyadique**,(Etudes internationales,vol 37 ,n=4,4 avril 2014), p.506.

ثانيا: عوامل تدفق النزاعات الإثنية إلى دول الجوار:يعود السبب في تدفق النزاعات الإثنية إلى ما وراء الحدود إلى عدة عوامل وأسباب تتمثل في:

أ-الإتصال الجغرافي: Contiguité

يؤدي تدخل الدول المجاورة في النزاعات الإثنية إلى انتشار النزاع وتدويله وذلك باشتماله المستوى الخارجي أي نزاع ما بين الدول -بالإضافة إلى المستوى الداخلي الذي يميزه تنازع الجماعات الإثنية، فيعزز ذلك من تقوية المشاعر العدوانية بين الجماعات ويضاف إليه تضارب المصالح بين الدول. الأمر الذي سيعقد الوضع أكثر مما عليه، فالتواصل أو التلاصق الجغرافي يجعل من الدول أكثر ضعفا في حالة ظهور صراع في المناطق المجاورة لها. فقد عرفت العديد من النزاعات الإثنية الإفريقية تدخلات لدول الجوار، حيث تتحالف هذه الدول سواء مع الحركة الانفصالية التي تربطها بها روابط إثنية أو مع النظام السياسي مثل ما حدث في(ليبيريا سيراليون، غينيا بيساو، رواندا، الكونغو الديمقراطية)[1].

ب -القرابة الاثنية: La parenté ethnique

وهي تشكل عاملا أساسيا في تفسير خطر انتشار النزاع الاثني، حيث أكدت بهذا الخصوص المقاربات الأولية على الأهمية البالغة للأصل المشترك والولاءات الإثنية التي تتجاوز التوزيع المكاني والمجموعات، وعلاوة على ذلك فالدلالة الرمزية القوية للقضايا الإثنية قد تؤكد على أهمية العداوات القديمة بين الجماعات أو المطالب الوحدوية طويلة الأمد، ووفقا لهذا المنظور فإن الضغوطات الداخلية للتدخل إلى جانب جماعة إثنية ذات قرابة والمشاركة في النزاع الإثني له وزن كبير في السياسة الخارجية للدولة.

هناك أمثلة كثيرة دالة على دور القرابة الإثنية في انتشار النزاع الإثني بصرف النظر عن كون الدول ذات جوار داعمة أم لا، فنجد النزاع في إقليم كشمير الذي تورّطت فيه الهند وباكستان من خلال 3 حروب ، وفي إفريقيا مجال دراستنا نجد العديد من الأمثلة بهذا الخصوص منها النزاع الصومالي

1 Edmond Keller, culture politics and transnationlisation of Ethnic conflict in Africa, pp,1-2 on :**www.poliscienees paradeaux. Fr/vol 10ns/keller.pdf**.(02-04-2014)

الإثيوبي حول الأقلية الصومالية التي تقطن إقليم الأوغادين الذي تحتله إثيوبيا ، وكذلك النزاع في منطقة البحيرات الكبرى . [1]

ج- التراكم التاريخي :

عامل آخر يساهم في تدفق النزاعات الاثنية هو التراكمات التاريخية الصراعية سواء تعلقت بالحدود ومطالبة دول بأقاليم تعتقد أنها من حقها في دول أخرى، وهذا ما يشجع على الدخول بشكل غير مباشر في نزاعات دول أخرى قصد إضعافها ولم لا حتى الاستحواذ على المناطق التي تطمح لها في ظل فشل الدولة المستهدفة .

فالتدخل في نزاع إثني من قبل دولة لما يحدث في دولة عدو قد يكون نتيجة النزاع الذي طال أمده، فالنزاعات المتكررة لفترات طويلة تميل إلى انتشار السلوك النزاعي العدائي على جميع مجالات العلاقات بين الدولتين[2].

بالإضافة للمتغيرات السابقة هناك عاملين مساعدين على انتشار النزاعات الإثنية هما:

-**اللاجئين** : حيث أظهرت دراسات حديثة أنه في ظروف معينة يمكن للاجئين تشكيل تهديدا للاستقرار الإقليمي عن طريق تأجيج التنافس على الموارد مثل الغذاء والأراضي وفرص العمل من جهة، ومن جهة أخرى فهم يؤثرون على العلاقات الإثنية في البلدان التي تستضيفهم، وواحد من بين أشهر الأمثلة على عسكرة اللاجئين يمكن العثور عليها في منطقة البحيرات الكبرى مع اللاجئين باعتبارها مصدرا للانتشار في إثنين من حروب الكونغو الإقليمية وهناك مثال آخر نجده في نزوح الهوتو من رواندا إلى مقاطعة كيفو شرق الكونغو الديمقراطية وانفجار الوضع هناك ليتحول إلى حرب في المنطقة، بعد ادعاءات الحكومة الرواندية على وجود معسكرات تدريب للاجئين.[3]

-تجارة السلاح:

تعتبر إفريقيا من أهم القارات المتميزة بهذه الظاهرة، وذلك لانتشار الحركات التمردية ضد الأنظمة الحاكمة، ووجود تعاملات أخرى مشبوهة توجه عائداتها لشراء السلاح والمتاجرة به عبر السوق السوداء،

1 Tranca, **Op .Cit** ,p.507
2 **Ibid**,p .508.
3 Skyler.J.Crammar, Ethnic Conflict, Second Pass, August 2005, p 2 on **:www.unc.edu/ skylerc/files/ethnic-conflict-second-passs.(**29-03-2014)

ومن أمثلة هذه المتاجرة غير المشروعة الاتجار بالمعادن كالألماس والذهب وغيرها من قبل الأنظمة الحاكمة.عامل آخر يساهم في حرية تنقل السلاح هو تسريح الجنود، هذه الأسلحة التي تجد طريقها إما إلى الحكومة أو المتمردين التي تزيد من تفاقم الوضع وتصعيده[1].

المطلب الثاني: إنعكاسات النزاعات الإثنية على القارة الإفريقية .

أضح إسم القارة الإفريقية يقترن بمجموعة من الأوصاف السلبية كالتخلف والأمراض والفقر والنزاعات ، وهذه الأخيرة هي السبب الأكثر تأثيرا وهي السبب المباشر لكل الآفات والمشاكل السالفة الذكر ، فالقارة الإفريقية منذ الأزل وهي تعاني من مشكل النزاعات سواءا تعلق الأمر بالحملات الإستعمارية او بالنزاعات بين الدول الإفريقية لعدّة أسباب كمشكل الحدود وغيرها، وصولا إلى النزاعات الداخلية بكل انواعها . نحن معنيين بالبحث عن آثار النزاعات الإثنية على إفريقيا في كل المجالات:

أولا: المجال السياسي والأمني:

تعتبر النزاعات الإثنية أحد أهم مشاكل القارة الرئيسية وعاملا مشتركا بين معظم الدول الإفريقية وهي تضيف لأزمات الهوية مشاكل أخرى لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة ومنها:

أ – **توتر العلاقات الإفريقية:** تشهد هذه العلاقات توترات وانتكاسات بين عديد الدول في إفريقيا ومن أبرزها علاقات السودان وأوغندا، تشاد وليبيا، ليبيريا وسيراليون، أوغندا ورواندا والكونغو، بوروندي والكونغو أوغندا والقائمة طويلة في هذا الخصوص.

ويعود ذلك إلى الإتهامات المتبادلة بين الدول بخصوص تقديم الدعم للجماعات المعارضة أو المتمردة المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال أو بمزايا أخرى قصد تغيير الوضع القائم، حيث يتنوع هذا الدعم بين سياسي وعسكري واقتصادي، وهذا ما تعتبره الدول المستهدفة تهديدا أو تدخلا في الشؤون الداخلية لها وتحريضا على التمرد ضد النظام، حيث يصل الأمر أحيانا إلى حد إعلان الحرب أو قطع العلاقات أو تصيد الفرص لتقديم دعم مضاد في هذه الدول في إطار الفعل ورد الفعل[2].

---

1 بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص.89.

2 وسام علي الزبيري " دولة تعاني من حروب أهلية واضطرابات داخلية وانقلابات،" **جريدة الشرق الأوسط**،(العدد 9561 ، جانفي 2005)، ص.1 .

ب – إفريقيا بؤرة توتر دولي :

منذ نهاية الحرب الباردة وكما رأينا لم تخلو إفريقيا من ظاهرة الحروب الداخلية وخاصة القائمة على معايير إثنية وذلك لوجود ظروف وبيئة ملائمة لانتشارها في ظل غياب سياسات عامة تهدف إلى الحد منها. إذ تعاني إفريقيا من سرعة انتشار الحرب إلى ما وراء حدود الدولة المعنية نظرا لتوفر قواسم مشتركة بين الدول مثل وجود نفس الجماعات الإثنية، وعوامل أخرى ساعدت على تفشي النزاعات الإثنية على مستوى إقليمي بفعل تدخلات دول الجوار، ومنه تصبح هذه الدولة مصدر تهديد والذي بدأ بتهديد أمن الفرد وصولا إلى تهديد الأمن الإقليمي فالعالمي، حتى وإن لم يكن ذلك في شكل حروب مباشرة، لكن التهديد يكمن في وجود منطقة جغرافية واسعة تشهد اضطرابا أمنيا تصبح مصدرا لتصدير العنف إلى مناطق خارج إفريقيا نظرا لارتفاع معدلات العنف والجريمة نتيجة حالة الفلتان الأمني وعجز النظام عن رأب ذلك ،هذه الظروف تحفز السكان إلى البحث عن مناطق أكثر أمنا على المستوى الإقليمي أو العالمي، مما يهدد بدخول أشخاص مشبوهين إلى هذه الدول وانعكاس ذلك على الأمن الوطني في الدول المستقبلة، و حالة عدم الاستقرار في بعض الدول تساهم في المساس بمصالح اقتصادية حيوية للدول الأجنبية المستثمرة هناك . سواء تعلق الأمر بالمنشآت أو أنابيب نقل الغاز والبترول. كل هذا انعكس سلبا على إفريقيا وجعل منها القارة المضطربة وأصبحت مهمشة على الصعيد العالمي بحكم انحصار اهتمامها في هذه النزاعات مما أثر على مكانتها عالميا من حيث مشاريع الشراكة وعدم قدرتها على الوفاء بتعهداتها الدولية مما جعل الإعلام الغربي يرادف دوما بين إفريقيا والعنف واعتبرها ظاهرة متأصلة في القارة [1]. والشكل الموالي يوضح عدد الضحايا الأفارقة بالمقارنة مع القارات الأخرى ، فهي والقارة الأسيوية تحتلان المراتب الأولى، وجدير بالذكر أن القارة الأسيوية تفوق بكثير القارة الإفريقية من ناحية الكثافة السكانية .

1 المرجع نفسه

شكل بياني 02: عدد ضحايا النزاعات ما بين 1960م-2005م [1]

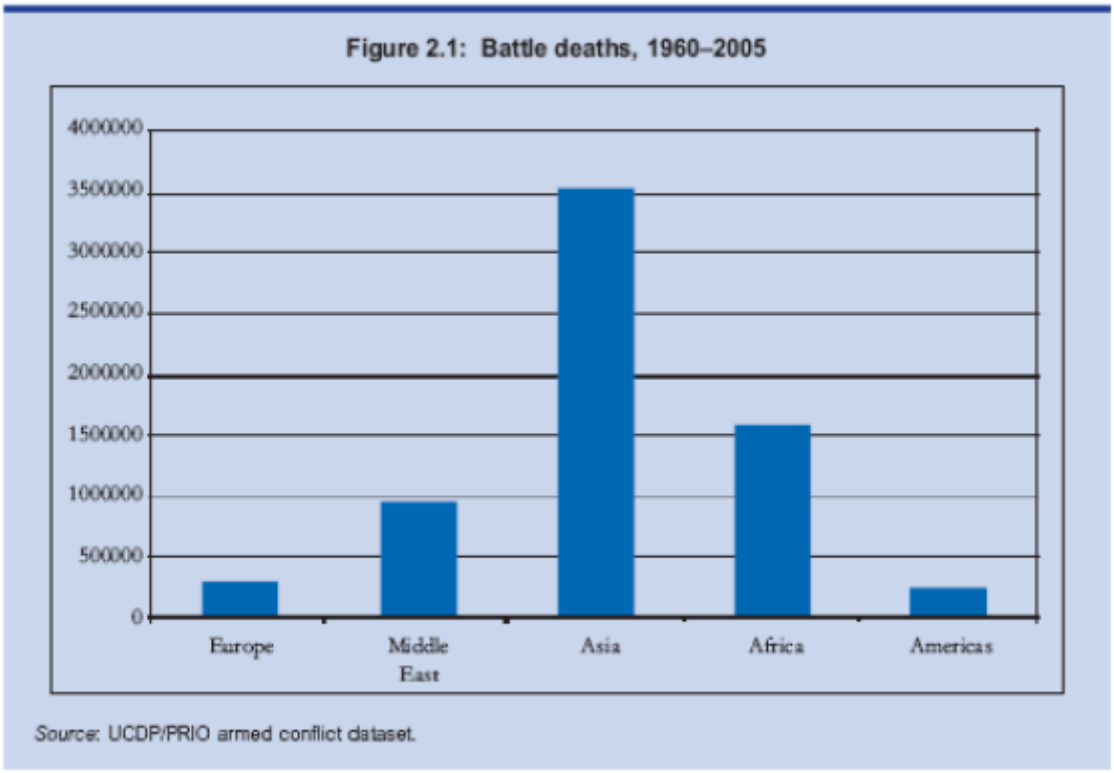

ج-تجنيد الأطفال

يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم. بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب. وفي عام 1988م قدر عدد الأطفال المحاربين في الحروب الأهلية بنحو 200.000 طفل، ارتفعوا إلى 300.000 طفل عام 1995م؛ حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاه، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام.....إلخ[2] .

وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون العاشرة يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب. ففي سيراليون يطلق على الحرب الدائرة هناك «حرب الأطفال» إذ أن معظم المحاربين

1 Nouh el Harmouz, Ethnisme , multipartisme et violence en Afrique, 2008,p 1sur : **www.Afrik.com/article 13613.html,**(03-04-2014)

2 عزو محمد عبد القادر ناجي ، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الإستقرار السياسي في أفريقيا "،**الحوار المتمدن** (ع ،2376 ، سنة، 2008/08/17) ،ص.7.

من الجانبين من الأطفال. وفي رواندا رصدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف عام 1995م) حالات لأكثر من 3000 طفل تعرضوا لمستويات عالية جداً من الإصابات خلال عمليات التطهير العرقي عام 1994م. كما قدرت منظمة العفو الدولية عدد الأطفال الذين يقومون بإعالة أسرهم بنحو 60.000 طفل، ثلاثة أرباعهم من الفتيات[1].

د-تراجع جهود التكامل الإفريقي:

تعتمد ظاهرة التكامل والاندماج بين الدول وكما نعلم على مبدأ اقتصادي هو مبدأ النواقص والفوائض لدى الأطراف الراغبة في التكامل، لكن ذلك لا يتأتى في إطار علاقات عدائية يغلب عليها الشك بين الدول فالعلاقات التعاونية والشراكة تحتاج إلى بيئة آمنة مستقرة، لكن هذا لا يتوفر في إفريقيا التي لم تخطو لحد الآن أي خطوات إيجابية في هذا المجال على العكس من ذلك فإن هذه التوترات تضفي بضلالها حتى على سير أعمال المنظمات الإقليمية الإفريقية الموجودة.

ثانيا :المجال الاقتصادي

لقد أثرت الحروب الإثنية على إفريقيا بشكل بالغ السوءفي المجال الإقتصادي منذ مطلع التسعينات وإلى الآن من خلال تجددها في كينيا، نيجيريا والكونغو الديمقراطية أو من خلال استمرارية آثارها حيث انعكس ذلك سلبا على المجال الاقتصادي ضمن عدة مؤشرات:

أ-**المديونية** :تعج إفريقيا بالنزاعات الإثنية وتعاني من المشكلات والأزمات إذ أن النزاعات المسلحة الدموية تعصف بنحو 26 دولة بمديونية خارجية تبلغ 370 مليار دولار تمثل65% من إجمالي الناتج القومي للقارة حسب إحصائيات2003 م ، ناهيك عن أن مثل هذه النزاعات المسلحة تستهلك جزءا كبيرا من الموازنات العامة المحدودة أصلا في هذه الدول. [2]

ويعود سبب ارتفاع المديونية الإفريقية إلى أن الحروب الأهلية مكلفة جدا نظرا لارتفاع معدلات الإنفاق العسكري على حساب الناتج المحلي الإجمالي وما لذلك من انعكاسات على السياسة الاستخراجية للدول لذلك تلجأ الدول الإفريقية للاستدانة التي تزيد بشكل مستمر بسبب ارتفاع خدمات الديون.

1**نفس المرجع** ،ص.8.

2 عثمان عوض ،" المشكلات الإفريقية بين قمتين"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 152 ، القاهرة، أفريل 2003) ص.215 .

ب –الفقر : نجد 25 دولة من أفقر دول العالم في أسفل الترتيب العالمي هي من إفريقيا حسب تقرير التنمية البشرية لعام2003 م حسب البنك الدولي ، حيث تبقى إفريقيا وبالأخص منطقة جنوب الصحراء من المناطق الأكثر فقرا في العالم التي تضم حوالي 700 مليون شخص ضمن 49 دولة الأكثر تدهورا اقتصاديا في العالم حيث أن نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار حوالي 50% ، مثل رواندا تعد من أفقر دول العالم نتيجة لعوامل مازالت مترتبة عن الحرب الأهلية ما بين1990 و1994م، حيث بلغت نسبة الفقر40%

في1985 م ووصلت إلى 53%سنة1992 م ، هذا الفقر الذي تزايد بسبب حالات النزروح نتيجة الحرب الأهلية الاثنية .

وفي بوروندي وصل الفقر إلى نسبة 80% في بدايات الحرب الإثنية1993 م وتعتبر النسبة الأعلى في منطقة جنوب الصحراء .[1]

ثالثا: المجال الإنساني والاجتماعي: وتتمثل أغلب انعكاسات ظاهرة الحروب الإثنية على هذا المجال في:

أ–مشكلة تدفق اللاجئين: تعرف إفريقيا حركة مذهلة للاجئين، إذ تضطر الدول أمام توافد لاجئي حالات الحروب إلى فتح حدودها، مما يخلق صعوبة لدى السكان المحليين في التكيف معهم، وقد يشك البعض في وجود علاقة بين اللاجئين الفارين من النزاعات واندلاع هذه الأخيرة في الدول التي لجأوا إليها، إذ أنّ وقائع الحروب الإفريقية تبين اتخاذ المعارضة في العديد من الأحيان دول الملجأ قاعدة لمهاجمة دول المنشأ، وهو ما سبب العديد من المشاكل البينية خاصة عندما تضطر الأنظمة السياسية إلى ضرب المنشقين في دول الملجأ. فاللاجئون الروانديون بالزائير قد تمت إعادة تسليحهم بمباركة موبوتو سي سيسيكو وهاجموا روندا من الملاجئ. كما قاد التمرد لوران كابيلا ضد موبوتو بمباركة من روندا وأوغندا وبورندي 1996م ، ليبتعد عن هذه الدول بعد اعتلائه السلطة في ماي 1997م، وتتحول روندا وأوغندا إلى دعم المتمردين ضد حكومة لوران كابيلا في أوت1998م.[2]

---

1 Burundi Poverty Note : prospect for social protection in a crisis Economy,2010, p .1 on **:http://go.world bank.org,**(12-04-2014)

2تسعديت مسيح الدين ،،" خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة : حالة مالي، "**مقال مقدم في الملتقى الوطني الأول حول السلم والأمن في إفريقيا**"،(كلية العلوم السياسية ،12ديسمبر 2013)،ص.9.

ب –انتشار الأوبئة والأمراض: تمثل الحروب البيئة الأنسب لانتشار الأوبئة والأمراض نظرا للاستخدامات المختلفة للعديد من الأسلحة، وما يزيد من احتمالات ذلك هو وجود تجمعات سكانية ضخمة غير مراقبة سواء كانوا نازحين أو لاجئين نظرا لضعف قدرات الاستيعاب للدول الإفريقية وسوء التكفل الناتج عن فقر وتدهور الاقتصاديات الإفريقية والتباطؤ الدولي في التعامل مع الوضع ، ومن بين أهم الأمراض التي تشهدها القارة وتسجل نسبا عالية فيها:هي الإيدز بمعدلات مخيفة ، والملاريا إذ أن 90% من حالات الوفاة التي تسببها الملاريا على مستوى العالم في أفريقيا. [1]

1 بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص.102.

المبحث الثاني: النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى

بعدما تطرقنا إلى بعض خصوصيات النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية ، تمكنا من فهم الطبيعة العامة للنزاعات في هذه القارة . وهذا كله من أجل فهم ودراسة النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى.

المطلب الأول: جيوبوليتكية منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية

تقع منطقة البحيرات الكبرى في قلب القارة الإفريقية، تضم البحيرات التالية: فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا وتوركانا وألبرت وكيغو ومالاوي .مشكلةً حدود طبيعية بين الدول، وهي تضم حاليا كل من بوروندي ورواندا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا .

فمصطلح البحيرات الكبرى الإفريقية أو منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية يبين حقائق إقليمية بحدود غير معينة بدقة، اختلفت استخدامات هذه المسميات من أجل التحدث عن أقاليم تقع في الضفة الجنوبية، والتي تتكون من: الأراضي المرتفعة التي تقع في طرفي الكتلة الجبلية في الجهة البركانية المكونة لقمة كونغو النيل التي تفصل الأحواض المائية لأكبر نهرين في أفريقيا، والجهة الشرقية لسلسلة الجبال تتميز بعدة تلال لذا سميت رواندا ببلد الألف تل.[1]

خريطة رقم 01: منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية [2]

1 Émilie Pèlerin, Aurore Mansion, et Philippe Lavigne Delville, **Afrique des grands lacs : droit à la terre, droit la paix**, (Co-édition CCED, janvier 2012), p .16.

2 source: **http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000098-le-conflit-des-grands-lacs-en-afrique/carte-des-grands-lacs,**(06/05/2014)

وهي أغنى مناطق إفريقيا بالماء، فهي خزان ماء ضخم وهي منبع نهر النيل .إضافة إلى ذلك، هذه المنطقة غنية باليورانيوم، والكوبالت، والنحاس، والألماس، والذهب، والأحجار الكريمة، وبها شلالات إنجا (Inga Falls) التي تكفي لسد احتياجات القارة الأفريقية من الطاقة الكهربائية. والمنطقة على هذا النحو تعتبر من أماكن الجذب قديما وحديثا طمعا في استيطانها أو الاستئثار بخيراتها.

وعليه فلابد الإشارة إلى البعد الجيوبوليتيكي للمنطقة:

أولاً: تمتاز منطقة البحيرات العظمى بأهمية استراتيجية بالغة، ومن ثم فإن طبيعة الترتيبات الإقليمية السائدة في المنطقة تعكس دائما مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة. ويرتبط بذلك أن الأمن القومي العربي في امتداده الأفريقي يرتبط أيضا بتلك المنطقة حيث منابع النيل الذي تعتمد عليه كل من مصر والسودان.

ثانياً: منطقة البحيرات العظمى غنية بثرواتها الطبيعية، فثمة مخزون هائل من المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل اليورانيوم، والكوبالت، والنحاس، والماس، والذهب، والأحجار الكريمة، وفوق ذلك كله خزانها المائي الضخم.

ثالثاً: ارتباط الصراع في المنطقة بالتفاعلات العدائية بين الهوتو والتوتسي، وهو الأمر الذي أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني قبلي مثل الارتباط بين نظام حكم الرئيس يوري موسوفيني في أوغندا وحكم الأقلية من التوتسي في كل من رواندا وبوروندي.

رابعاً: هناك خطط استراتيجية لربط البحيرات العظمى بمنطقة القرن الأفريقي، وهو ما تجسد في طرح المشروع الأميركي للقرن الأفريقي، وذلك من أجل ضمان المصالح الأميركية في المنطقة والاعتماد في ذلك على جيل من الزعماء الأفارقة الجدد مثل موسوفيني في أوغندا وكاجامي في رواندا وزيناوي في إثيوبيا[1].

فمنطقة البحيرات الكبرى توجد بها ثروات طبيعية هائلة، فجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها لديها أكبر ثروات معدنية غير مستغلة على وجه الأرض وتقدر بنحو 24 تريليون دولار من احتياطات

1 عبد الرحمن حسن حمدي، "صراع البحيرات العظمى.. صناعة محلية وخبرة أجنبية"، **مركز الدراسات والبحوث الجزيرة** ، في الموقع: **http://aljazeera.net/specialfiles/pages/307ee9b3-** (2014/05/06)

المعادن، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وأوروبا مجتمعين وأهم هذه المعادن نذكر الكولتان، النحاس ، الكوبالت ، الألماس، الذهب، وكانت ولتزال هذه المعادل سببا في إشعال فتيل الحرب في المنطقة. بسبب سواءا الأطماع الخارجية أو دول المنطقة فيما بينهم . فرواندا والبوروندي لتزال تصدر الكولتان المسروق من الكونغو[1] .

وكل هذه الثروات الطبيعية الهائلة جعلت من منطقة البحيرات الكبرى منطقة جذب وإهتمام من طرف كل الدول العظمى وكذا من قبل الدول المجاورة طمعا في الخيارات التي تزخر بها هذه المنطقة كما ذكرنا آنفا . ولكن الخاسر الأكبر من كل هذا هو الشعب الذي يقطن هذه المنطقة الذي عاش وليزال يعيش مأساة كبيرة أولا نتيجة التعددية الإثنية في المنطقة ، وكذاك نتيجة عوامل أخرى ، وهذا ما سنحاول البحث عنه فيما تبقى من دراستنا .

المطلب الثاني: الدوافع المحركة للسلوك نحو النزاع في منطقة البحيرات الكبرى

تظافرت عدة عوامل ومحركات أدت إلى نشوب النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية جعلت منها أكبر بؤر التوتر في إفريقيا، فقد تداخلت الأسباب وتعددت الأبعاد مما أفرز وضعية معقدة لتطورات النزاع في المنطقة.

أولا: البيئة الدولية وتأثيرها على الأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى

مرت منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية بمرحلة من أظلم المراحل في تاريخها، فتنامي عدم الاستقرار انجر عنه الحرب اللامتناهية ، الأزمة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والدينية، إضافة إلى ذلك فقد تميزت إفريقيا المعاصرة بأشكال جديدة للعنف. فنهاية الحرب الباردة ونهاية التمييز العنصري في جنوب أفريقيا أدى إلى حيازة الأسلحة في مختلف المناطق.[2]

فمع بداية التسعينات دخل العالم مرحلة جديدة في إطار ما أصبح يسمى " بالنظام الدولي الجديد " حيث ثمة انفلات للأوضاع عن مسارها الطبيعي وتحول شامل لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي

1" التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية " ، **مجلة المعرفة** ، في **http://www.marefa.org/index.php** (2014/05/06)

2- NGODI Etanislas, **Globalisation, violence et reconstruction post conflit dans la région des grands lacs Africain,** (congo: BP 218, Brazzaville), p 3

تضبط مسار العلاقات الدولية (مفهوم السيادة ومفهوم حق الشعوب في تقرير المصير ،مفهوم حقوق الانسان ....) وهذه المرحلة هي فترة الانفجارات القومية والاثنية والدينية في العالم خاصة في إفريقيا.

فبعد نهاية الحرب الباردة وجدت عدة قضايا تتعلق بالعالم المعاصر جميعها فرضت البحث في التساؤل حول الثقافة والسياسة وأولها، أن الثقافة جزء ثابت وأساسي في الجدل الدائر حول العولمة من أنها تخلق عمليتين متضادتي الاتجاه إذ تخلق عددا من الروابط الكونية من جهة، وتؤدي في الوقت نفسه لبروز وانتعاش الهويات المحلية والإقليمية والتفتيتية من جهة أخرى. بحيث أن للعولمة تأثيران أحدهما تفتيتي، والآخر دمجي للثقافة، بحيث أننا منذ نهاية الحرب الباردة دخلنا مرحلة دولية جديدة من الصراع المعولم القائم على الثقافة.[1]

نهاية الحرب الباردة قد انطوى على تخفيف لتهديدات عسكرية عنيفة في العلاقات الدولية، وإلى التخفيف من المواجهة الإيديولوجية بين الكتل، وبدأت بلدان كثيرة الاصلاحات الاقتصادية والاتصالات بين الدول والجماعات العرقية قد تعززت بشكل متزايد، وبالتالي تعزيز الوعي الحضاري، إذا كان بلد ما قويا أو ضعيفا لم يعد يقاس فقط من منظور سياسي وعسكري، ولكن من حيث قوته الوطنية الشاملة، وهذا يشمل ليس فقط من العوامل مثل الاقتصاد والشؤون العسكرية والعلوم والتكنولوجيا، والموارد الطبيعية، ولكن أيضا على العوامل الروحية الأساسية للثقافة الوطنية، الطباع والروح، وهو يشمل أيضا التكامل والتوازن بين هذه العوامل الأساسية.[2]

على هذا الأساس ظهرت أطر نظرية جديدة من أجل فهم التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية بصفة عامة ، والصراع الدولي بصفة خاصة، بحيث تحول مفهوم الصراع من دولي إلى صراع داخلي في نهاية الحرب الباردة بظهور النزاعات الداخلية التي تميز معظمها بطابع الإثنية.

فتمثل نظرية الصراع الإجتماعي الممتد لصاحبها إدوارد أزار أبرز هذه الأطر بحيث طور مصطلح الصراع الاجتماعي الممتد ضمن هذه النظرية، ويقول أن كلمة ممتد تعني أنه صراع معقد،

1 حمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية – دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**،(القاهرة : دار الجمهورية للصحافة ،2007)، ص. 131.

2 Nye, Jr (Joseph S) ; « Soft Power », p . 145 , in : ***http://www.foreignpolicy.com/Ninq/archive/archive/080/SOFT_POWER.PDF*** (14/05/2014).

خطير، دائم الاستمرار وعنيف، وعندما تكون هوية جماعة ما مهددة أو تعاني هذه الجماعة من الحرمان يؤدي هذا إلى اندلاع صراع معقد ويصعب تجنبه، والصراعات الاجتماعية الممتدة كما سماها أزار تشير إلى التفاعلات العدائية بين الجماعات التي تستند إلى عمق العداء العرقي، الإثني، الديني، والثقافي التي تدوم لفترات طويلة من الزمن مع اشتعالات متقطعة من العنف بينها.

هذا تماما ما انطبق على الأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية، الاختلافات بين الاثنيات خاصة من الهوتو والتوتسي خلق وضع معقد صاحبه توترات أدت في مراحل معينة من تاريخ المنطقة إلى نزاعات معقدة يصعب حلها، فبالرغم من جهود السلام والمفاوضات المتواصلة إلا أن النزاع كان يتجدد في كل مرة بسبب الاختلاف والعداء الاثني بين تلك الجماعات، الذي توج بالإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994م، بحيث فتح عصر جديد من النزاعات، كانت نتيجته المباشرة ظهور اضطراب جيوبوليتيكي في المنطقة، ففي أعقاب هذه الإبادة أدى التنازع الذي أخذ في الاستمرار في منطقة البحيرات الكبرى، إلى استقطاب المنطقة ككل تحت دائرة عنف وانفجار كلي.[1]

وبسبب صعوبة إيجاد حل لهذا النوع من النزاعات، وفي ضوء النزاعات الداخلية المعقدة بعد نهاية الحرب الباردة ظهر اقتراب جديد إثر الانتقادات التي وجهت إلى حل الصراع وهو اقتراب **تحويل الصراع** تنطلق من أن حل المشكلات التي تسبب الصراع هي ذاتها أمر معقد، بل غير ممكن، ولذلك يجب التأثير في السياق المحيط للصراع ، وتغييره ، وربما تغيير أطراف الصراع ، ويدعو هذا الاقتراب إلى "التعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للصراع، والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالحرب إلى تغيير إيجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية.

لأن هذه الأخيرة تعتبر من بين الأسباب التي تحرك مشاعر العداء والكراهية وتوقظها بين الجماعات الإثنية المختلفة على غرار ما حدث بين الهوتو والتوتسي من خلال النزاع الدامي والطويل في تاريخ شعوب هاتين الجماعتين، إذ تعددت عوامل وأسباب غذت هذا العداء وأدت في كل مرة إلى تفاقم النزاع. وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

1 NGODI **, Op.C it** p. 3

المطلب الثالث: عوامل وأسباب النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية

اختلفت التصنيفات التي قسمت عوامل وأسباب النزاع، فهناك من ركز على تصنيفها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية، وهناك من صنفها إلى أسباب هيكلية وأسباب وظيفية، وهناك من صنفها على أساس الأبعاد التي تتخذها : سياسية، إقتصادية، إجتماعية، وثقافية. لكنها في النهاية تصب في قالب واحد، فقد تختلف التصنيفات لكن كلها تشير إلى نفس الأسباب والعوامل.

لعل أول سبب يمكن البدأ به هو البعد التاريخي المتمثل في الاستعمار. فخلال الحرب الباردة سعى كلا المعسكرين إلى السيطرة على مناطق نفوذ استراتيجية في القارة الإفريقية، وذلك عن طريق وساطة القادة الأفارقة الذين كانوا بمثابة لعبة في يدي المعسكرين، فمثلا منذ سنوات الستينيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان موبوتو بمثابة نقطة تحول بشأن منع انتشار الشيوعية في إفريقيا الوسطى وفي منطقة البحيرات الكبرى، وإلى أن يسقط جدار برلين 1989م، ومن أجل استغلال السياق الذي كان قبله، في إطار استقطاب المعسكر الرأسمالي لدول إفريقيا، ساهمت زايير موبوتو في عدم استقرار دول الجوار، وذلك بسبب الدعم العسكري للمتمردين. في خضم ذلك فإن الاستعمار البلجيكي بعد أن فهم أنه سيخسر المعارك في منطقة البحيرات الكبرى، لجأ إلى سياسة التقسيم الإثني للشعوب.[1]

فقد كانت التقارير الإعلامية عام 1994م، تصور أعمال الإبادة الجماعية الرواندية في الغالب على أنها صراع أساسه كراهية قديمة بين أناس يقتتلون فيما بينهم لمئات السنين. وكانت هذه التقارير مضللة بصورة كبيرة. ومع أن منطقة البحيرات الكبرى لم تخل طوال تاريخها من الصراع، إلا أنه لم يكن هناك نمط من العنف الطائفي بين الهوتو والتوتسي، ولم يقترب شيء بمستوى العنف الذي صاحب الإبادة الجماعية عام 1994م. ففي رواندا ما قبل الاستعمار، كان مصطلحي الهوتو والتوتسي، بعد قرون من التزاوج، يمثلان إلى حد كبير الاختلافات في الطبقة الاقتصادية وليس في الأصل الإثني. وكان من الممكن أن يتحول أي فرد من الهوتو استطاع تكوين ثروة إلى التوتسي، والعكس، أن يتحول أي فرد من التوتسي انخفضت منزلته الاقتصادية إلى هوتو، لكن البلجيكيين وضعوا سياسات لزيادة التمييز بين الهوتو والتوتسي. فكان من يمتلكون أكثر من 10 بقرات يصنفون على أنهم توتسي ويصنف الآخرون

1- Étienne, Rusamira, « Géopolitique des grands lacs Africains et syndrome de Fachoda : Le rôle de l'État français dans le génocide rwandais et la déstabilisation politique de la région », **EUROSTUDIA**,(vol. 3; n°2 , décembre, 2007), p 2

على أنهم هوتو، مع عدم وجود إمكانية للتنقل بين الجماعتين. وما كان تمييزا بسيطا، تطور بمرور الوقت والعادات، ليحل محله فجأة تصنيف دائم غير مرن، بالإضافة إلى ذلك، فضل البلجيكيون إلى حد كبير الطبقة العليا من التوتسي، وعرضت للتعليم والتقدم الإقتصادي، وتوظيفهم كإداريين لفرض الحكم الاستعماري البلجيكي.[1] إضافة إلى نظامي **بطاقات الهوية والسخرة***

فقد أدت سياسات التمييز إلى ظهور الصراع الإثني بين الهوتو والتوسي بحيث استطاع الهوتو في 1961م إلغاء الملكية التوتسية، وبعد استقلال رواندا مباشرة في عام 1962م، ظهرت حركات انفصالية في دول منطقة البحيرات الكبرى على غرار كاتنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما جعل هذه الدول في حلقة مفرغة من الحروب الأهلية، أو الإثنية والتي أدت إلى اضطرابات وتخريب، على المستوى الانساني (الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الانسانية)، وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي (تدمير البنية التحتية، ونهب الثروات الطبيعية). وقد واصلت الأنظمة الجديدة في هذه الدول في الحكم لعدة عشريات تحت نموذج الاستعمار الجديد، بتطبيق السياسة المعروفة بفرق تسد، ونهب الثروات الاقتصادية لدولهم من أجل مصالحهم الشخصية.[2]

الطابع السياسي – الإداري الموروث عن الاستعمار:

إن من بين مميزات الدول الإفريقية على غرار دول منطقة البحيرات الكبرى هو المسافة التي تفصل بين العاصمة أي المركز عن المناطق الأخرى في الدولة، والتي تعتبر مناطق تمرد بسبب قربها من المناطق المجاورة أكثر من قربها إلى الدولة التي تنتمي إليها، مثل سكان كيفو في جمهورية الكونغو

---

1 معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، 3 فيفري 2006، ص.15. في : http://online.usip.org/arabic/analysis/3_0_1.php (2014/05/15)

*– أصدر البلجيكيون **بطاقات هوية** لكل الروانديين، وهي مشابهة لتلك المستخدمة في بلجيكا، لتصنيف التمييز بين الفلمنكيين الذين يتحدثون الألمانية، وبين الولونيين الذين يتحدثون الفرنسية، فقد أوضحت بطاقات الهوية الرواندية المجموعة العرقية التي صنف فيها كل فرد، أما نظام **السخرة** فهو نظام يكلف من خلاله المراقبين المختارين من التوتسي بمعاقبة العمال البطيئين بدنيا، وفي هذا النظام لم يعد المزارعون الهوتو يزرعون المحاصيل لاستهلاكهم الشخصي ولكنهم كانوا مجبرين على زراعة المحاصيل التجارية لصالح الإدارة الاستعمارية، وأدى إتباع النماذج الأوروبية للتنظيم الاجتماعي إلى إحداث تقسيم جوهري في الثروة والسلطة، استفاد منه البلجيكيون وعدد قليل من التوتسي على حساب أفراد التوتسي والهوتو الآخرين.

2 Rusamira, Géopolitique des grands lacs Africains et syndrome de Fachoda**, Op Cit**, p. 2

الديمقراطية وحدودهم مع رواندا وأوغندا. ويعتبر هذا الوضع نتيجة للتنظيم والتقسيم الإقليمي للدول الإفريقية الموروثة عن الاستعمار. إضافة إلى ذلك فإن الدول الإفريقية تشكلت قبل أن تصبح أمم، فالحس الوطني في بلد مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية تولد من خلال الولاء للقادة (**موبوتو**).[1]

كما قامت بلجيكا بنقل آلاف المزارعين الروانديين إلى شرق الكونغو في مقاطعات **ماسيسي** و**تشورو** و**واليكالي** شمال كيفو في الفترة ما بين 1937م-1955م، وجندت آلافا آخرين للعمل في المناجم ومؤسسات النقل والزراعة فى مقاطعات شابا وجنوب كيفو طوال الحقبة الاستعمارية. ومن المعلوم أن بانيا رواندا قد شاركوا فى أول انتخابات بلدية عامي 1957-1958، وكذلك في الانتخابات العامة عام 1960م وقد انتخب عدد من ممثليهم لوظائف عامة في الكونغو[2].

الاختلافات الاثنية كعنصر محرك للنزاع :

من الصعب تجاهل التوترات الإثنية على أنها لم تكن موجودة قبل النزاع في منطقة البحيرات الكبرى، غير أن هذه التوترات تشكل نادرا عنصر تفجير النزاع، وه وبعيد من أن يكون عنصر هيكلي للنزاع، فالعامل الإثني قبل كل شيء يمثل وسيلة محركة بالنسبة للجماعات المتمردة والحكومات المتنازعة بحثا عن التأييد الشعبي.[3]

فالتعدد والتنوع الإثني خلق الاختلاف إضافة إلى أنه طرح مشكلة الانتماء والنزاع على الأرض، فمن جهة يتألف السكان في كل من رواندا وبوروندي والبالغ عددهم نحو 13 مليون نسمة من ثلاث جماعات عرقية هي: الهوتو (85%) والتوتسي (14%) والتوا (1%)، والجماعة الأخيرة تعد من الأقزام الذين يقطنون مناطق غرب البحيرات العظمى في الغابات الاستوائية بوسط أفريقيا.

كما يرتبط النزاع من جهة أخرى بمسألة هوية الكونغوليين من أصل رواندي (بانيا رواندا) سواء كانوا من التوتسي أو الهوتو أو التوا. فهل بمقدور هؤلاء الزعم بأنهم يتمتعون بالجنسية الكونغولية بحجة إقامتهم الدائمة في الكونغو منذ ظهورها إلى حيز الوجود عام 1885 تحت مسمى دولة الكونغو الحرة؟

1 Yann Bedzigui, **Les conflits en Afrique une résolution improbable**, Paris : 2008, p. 162

2 حمدي ، حسن، الصراع في البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية، **مرجع سابق** ، ص.6.

3 **Bedzigui**, Op Cit, p. 163

وإذا قبلنا بهذه الحجة التاريخية يصبح من حق هذه الجماعة الاثنية –شأن غيرها من الجماعات الاثنية الأخرى المنتشرة في ربوع القارة الأفريقية– أن تطالب بأراضي أسلافها في شرقي الكونغو[1].

في نظر الكثير تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية فضيحة جيولوجية بسبب أراضيها وما تحت أراضيها من ثروات هائلة، وأيضا فضيحة جغرافية من خلال مساحتها الشاسعة أمام الدول الصغيرة مثل رواندا وبوروندي. بحيث أن السياسة الاستعمارية ركزت على امتلاكها من أجل الاستغلال الفعال لثرواتها ومن أجل أيضا إحياء الأراضي الخالية، وذلك بالاتيان باليد العاملة لأجل العمل في الزراعة والمؤسسات المنجمية. بالتالي فإن لم توضح هذه الحجة مسألة وجود **البانيا رواندا** في الكونغو، فإنه يجب أن تكون هناك نظرة واضحة من أجل ابراز البنيات الإيديولوجية، وكذلك من أجل فهم الاسهامات الإجتماعية السياسية في معنى الانتماء للجماعة الاثنية.

لكن النتيجة هي أن الأهالي في الدولة في ظل الاستعمار، لا يملكون سوى انتمائهم الجيوبوليتيكي من أجل المطالبة في حقهم في الأرض، من دون توسيع الحقوق الإجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، فقط الحقوق المدنية والسياسية من تربطهم بالأرض في الدولة ما بعد الاستعمار التي لم تجري إصلاح على ملكية العقارات، بالتالي أصبحت الأراضي التي تركها الاستعمار ملك للمهاجرين دون المطالبة بالملكية، بالتالي فإنه يعتبر تهورا الجزم بعدم وجود البانيا رواند الكونغولييين على القول بأن كل البانيا رواند الذين يعيشون في أرض الكونغو هم سكان أصليون للإقليم الذي يطالبون به.

أغلبية هؤلاء السكان ليسوا من الأهالي، ويعتبرون السبب في وجود سوء تفاهم سوسيو–سياسي في الكونغو، في نظر المؤرخين والخبراة في العلوم الاجتماعية، توجد ثلاث جماعات مختلفة من **البانيا رواندا** في الكونغو كانت دائما في تعايش، والتي تمثل إختلاف مهم بخصوص طبيعة المطالب حول الجنسية. عموما، واحدة من هذه الجماعات الثلاث أجمعت على كونها من السكان الأصليين في حين أن الجماعتان المتبقيتان لم تفقد صفتها كمهاجر.[2]

1 حمدي ، حسن، صراع البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية، **نفس المرجع**،ص.7.

2 - Toussaint, Kafarhire Murhula,**L'autre visage du conflit dans la crise des grands lacs**, Nairobi : Jesuit school of theology, p 4

سياسة القيادات المتوالية على الحكم:

إن ما أثر على منحى النزاع في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية هو السياسات التي اتبعها القادة سواء في رواندا وبوروندي، وأوغند، أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فمثلا في رواندا، حينما حصلت على استقلالها عام 1962 أضحى **غريغور كيباندا** وهو من الهوتو أول رئيس لبلاده بعد الاستقلال. وفي عقد الستينيات تبنت الحكومة الوطنية حملات تطهير عرقية واسعة النطاق ضد التوتسي وأدت هذه السياسة إلى هجرة مئات الآلاف من التوتسي إلى الدول المجاورة مثل زائير وبوروندي وأوغند، إضافة إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية عام 1972. فقد ظهر انقسام جديد في صفوف الهوتو أنفسهم على أسس واعتبارات إقليمية، إذ إن قائد الانقلاب الجنرال **هابياريمانا** وهو من الهوتو ينتمي إلى منطقة الشمال حيث موطن غلاة الهوتو المؤمنين بضرورة تطهير البلاد من التوتسي. وأيا كان فإن حكم الرئيس **هابياريمانا** تميز بالفساد وسوء الإدارة حتى أن كثيرا من كبار معارضيه من الهوتو انضموا إلى الجبهة الوطنية الرواندية التي تمثل أساس المعارضة من التوتسي، هذه الأخيرة قدمت المساندة ليوري موسيفيني في أوغندا.[1]

أما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد قام موبوتو في عام 1972 بإصدار مرسوم عام يمنح بمقتضاه الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين من أصول رواندية أو بوروندية والذين استقروا في الكونغو منذ ما قبل عام 1950.بحيث ساعد ذلك على تنامي مشاعر الغضب والكراهية من جانب الجماعات الكونغولية الأخرى. مما اضطر موبوتو في عام 1981 إلى التخلي عنه وإصدار قانون جديد يحدد المواطنة على أساس الانتماء إلى إحدى الجماعات الإثنية التي كانت موجودة داخل حدود الكونغو عام 1885. لكن هذا أيضا طرح مشكلة الأرض التي شكلت جوهر الصراع بين البانيا رواندا وغيرهم من الكونغوليين شمال وجنوب كيفو، أما المشروع السياسي الذي طرحه لوران كابيلا –سواء على الصعيد الداخلي أو الأقليمي– فسر على أنه يطرح ترتيبات إقليمية جديدة تؤثر يقينا في واقع التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى. فقد حاول كابيلا جاهداً التخلص من تأثير حلفائه الروانديين والأوغنديين الذين أتوا به إلى السلطة وأن يخلق عوضا عن ذلك مراكز تأييد داخلية معتمدا على فلول الجيش الرواندي ومليشيات الهوتو وجنرالات موبوتو السابقين ومقاتلي الماي ماي ومتمردي تحالف القوى الديمقراطية المعارضة لنظام

1 حمدي ، حسن، الصراع في البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية، **مرجع سابق**،ص.6

موسوفيني في أوغندا ومتمردي بوروندي. وتشترك هذه القوى جميعاً في معارضتها لنظم الحكم القائمة في كل من رواندا وبورندي وأوغندا. أما على الصعيد الخارجى فقد سعى كابيلا إلى إقامة تحالف مع أنغولا وزيمبابوي وأفريقيا الوسطى وتشاد والسودان[1].

إضافة إلى هذا هناك أسباب سياسية أخرى تتمثل في : غياب دولة القانون وعدم التفتح الديمقراطي، وجود ديمقراطية قائمة على الإثنية، عدم احترام النصوص الدستورية الشرعية، سيطرة الايديولوجيات التسلطية ووضع يدها على الشعب، تغليب ضمير الطائفية الإثنية على الضمير الوطني، تسييس الجيش وقوات الأمن، ظهور ثقافة العنف واللجوء إلى السلاح كوسيلة للاختراق والمحافظة على السلطة، التعدي السافر على حقوق الإنسان، امتثال وخضوع بعض القادة للمصالح الخارجية، التخلي عن الهوية والمصالح الوطنية.[2]

الموارد الطبيعية كوسيلة لاستمرار النزاعات :

الثروات الباطنية تعتبر معطيات ضرورية في منطقة البحيرات الكبرى الإفرقية وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بـ : (الكوبالت والألماس ...)، لأن هذا قد يؤدي إلى زيادة احتمال نشوب النزاع، في غياب للتوزيع لعائدات استغلال هذه الموارد، بحيث تعتبر السيطرة على هذه المناطق هدف أولي من أجل تمويل النشاطات العسكرية مثل السيطرة على **إيتوري** و**كيفو** في شرق الكونغو من طرف الحركات المتمردة ومسؤوليها في أوغندا ورواندا، والتي أوجدت استغلال للمعادن مثل الذهب. فاستغلال الموارد التي من المفروض أن تؤدي إلى تثبيت السلام، تتجه بسرعة إلى تمديد النزاع.[3]

إضافة إلى هذا يمكن أن ندرج في هذا السياق تزايد ظاهرة التهميش الذي ينجر عن سوء أو عدم العدالة في التوزيع بالنسبة للموارد والثروات الطبيعية، وكذلك الفرص، في ظل غياب ميكانيزم المصالحة السلمية. إضفة إلى الضعف الإقتصادي.

1 حمدي ، حسن، الصراع في البحيرات الكبرى صناعة محلية وخبرة أجنبية، **مرجع سابق**،ص.8.

2 - NGODI , **Op Cit**, p p. 2 - 3

3 - Bedzigui, **Op Cit**, p .166

العامل الإقليمي:

عرفت منطقة البحيرات الكبرى حروب أهلية في بوروندي ورواندا، في أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، هذه الحروب أدت إلى استقطاب سلسلة من التدخلات العسكرية بهدف إرساء الاستقرار الإقليمي وضمان الامن في الداخل وعلى طول الحدود لمختلف الدول،هذه الحروب أيضا ولدت سهولة في عسكرة المنطقة، وظهور أمراء الحرب الذين لا يهدفون إلى تحقيق السلم، بل إلى الاستغلال الغير الشرعي للمواد الأولية، وتجارة المخدرات، مدعمين من طرف الشركات المتعددة الجنسية التي تقايض الأسلحة مقابل المواد الأولية (الكوبالت، الماس ....)،من هنا وجدت أوغندا، رواندا، بوروندي، زيمبابوي، أونغولا، ناميبيا، والتشاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظاهريا وسيلة من أجل تثمين نفسها، ومن أجل الدفاع على أقاليمها ، إرساء الاستقرار أو الدفاع عن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المعتدين.[1]

فقرب مناطق المتمردين من حدود الدول يعزز احتمال وجود تحالف بين الحركات المتمردة والدول المجاورة، مصطلح أقلمة النزاعات لا يولد مساعدة بين الإثنيات البين قومية بقدر ما يولد إرادة الدولة بالتدخل عند جارتها من أجل أهداف معينة، بالتالي فإن السبب الأساسي لعدم الاستقرار المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعود إلى تدخل جيرانها الروانديين والأوغنديين منذ 1996، هذين البلدين الذين شاركا عسكريا في انقلاب ضد الماريشال موبوتو.

رواندا وأوغندا تعللان أفعالهما بأهداف أمنية تمثلت في منع تمرداتهما الخاصة من حرماتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في **كيفو** و**إيتوري**، في حين ان الأحداث أظهرت أن هذه الأهداف الأمنية تخفي أطماع توسعية، فالنظام الرواندي استخدم الإقليم الكونغولي كمسرح لعرض قوته في سياق فشل نظام موبوتو، ونظام كابيلا الذي تمكن من الإفلات في 1998 في مواجهة حليفه السابق، وذلك فقط بفضل الحراك الشعبي، ومساندة أونغولا، زيمبابوي، السودان، وناميبيا، وإلى حليفه الأول الأوغندي الذي تغلب عليه عسكريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد سمح إثبات القوة لرواندا بالسيطرة بعد عام 1998 على كيفو عن طريق واجهتها الكونغولية، بحيث أن حركة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية المتمردة والتي تتطلع لحماية شعوب التوتسي،

1 - NGODI **,O p .Cit** p .4

أصبحت منذ انسحاب القوات الرسمية الرواندية في 2002، يدها السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فرواندا عن طريق حركة التجمع الكونغولية من أجل الديمقراطية، وظفت الشعور المضاد للتوتسي لأغلبية الكونغوليين – في ردة فعل للهجومات الرواندية – من أجل تبرير رفضها لنزع السلاح، أو إدماج القوات العسكرية الوطنية من أجل الحفاظ على سلطتها في كيفو. بالتالي فبهذه الطريقة تساهم رواندا في فصل هذه المنطقة وشعوبها عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تثبيتها على الدوام داخل الدائرة الرواندية.[1]

نستنتج مما سبق أن بانوراما الحروب والنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية ، تبين أن كل حرب هي نتيجة للحرمان فهو من أهم الدوافع النفسية المحركة للسلوك النزاعي بتظافر عدة أسباب وعوامل غذت التوترات الاثنية. ومن أجل إرساء السلم، يجب ان تأخذ الأسباب بعين الاعتبار وبطريقة فعّالة.

1 Bedzigui, **Op. Cit**, p. 156.

المبحث الثالث: واقع النزاع الإثني في المنطقة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى واقع النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ، بداية بعرض نظرة عامة عن جغرافية وإقتصاد وكذا التركيبة السوسيولوجية للبلدان ، ثم عرض أهم محطات النزاع التي مرّت بها ثم ندرس إنعكساتها على المنطقة.

المطلب الأول: السياق العام لدولتي رواندا وبوروندي

تقع رواندا في وسط القارة الإفريقية يحيط بها شمالاً كل من أوغندا والكونغو، ويحدها شرقاً الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وبوروندي، وغرباً تنزانيا . وهي تتربع على مساحة 26338كلم يعيش فيها أكثر من ثمانية ملايين نسمة، عاصمتها كيغالي يقطن أغلب سكانها الأرياف وذلك راجع إلى اشتغالهم بالزراعة[1]. فرواندا بلاد زراعية بالدرجة الأولى إذ أنه حوالي 85 % من إقتصادها هي محصولات زراعية، والمنطقة مشهورة بزراعة الفاصولياء . وللحديث عن الإقتصاد الرواندي يجب النظر إليه قبل وبعد 1994م إذ تميّز الوضع في ما قبل 1994م بالدكتاتورية وشدّة الحروب وبالتالي دمار وخراب، أما بعد ذلك تغيرّت الأوضاع واتجهت نحو المصالحة فلقد بلغ إنتاجها الداخلي الخام في 2004م درجة 1.82 مليار دولار فحين كان يقدر في 1994 م ب 0.7 مليار دولار وب 1.6 مليار دولار في 1984م [2]. كذلك لابد الإشارة إلى أنه أثناء إندلاع الحرب الأهلية ، قدم البنك الدولي ملايين الدولارات إلى الحكومة في رواندا والتي بداعي إستعادة الأمن والإستقرار أنفقت هذه القروض في إستيراد السلاح وزيادة القوة العسكرية على حساب معالجة الأزمة الإقتصادية فيها . هذا ما أدخل البلاد في دوامة عنف متواصل بسبب الإنتشار الواسع للأسلحة التي كانت تقع في يد الجماعات المتطرفة .[3]

أما عن التكوين الإثني في البلاد: فيتكون سكان رواندا من ثلاث وحدات عرقية: الهوتو بنسبة 90 % ، والتوتسي بـ9 % والتوا بـ1 % وهذه المجموعة الإثنية الأخيرة هم أصحاب أقدم وجود تاريخي في الدولة إلا أنهم لا يشكلون في الوقت الحاضر أيّة أهمية في الحياة الحديثة للبلاد ، بسبب نسبتهم القليلة . أما الهوتو تشكل الأغلبية المطلقة من السكان، أتت من إفريقيا الوسطى والغرب الجنوبي وهم مزارعين ينتمون

1 مسعود الخوند، **الموسوعة الجغرافية** ،ج.5(بيروت : الشركة العالمية للموسوعات ، ط3 ، 2005)، ص.162.

2 « Le Rwanda le pays et sont potentiel économique » **Le jeune Afrique** , n°2336 ,du 09 au 15 octobre 2005, p.17

3 صبح ، **مرجع سابق** ، ص.246.

إلى جماعة البانتو. أما بالنسبة للتوتسي والتي تشكل الأقلية في رواندا وفدت إلى البلاد في القرن 16م و17م من الشرق والشمال الشرقي للبلاد ، وهناك من يقول أن أصلهم من إثيوبيا [1] .

ونجد أقلية التوا كانت تقتصر مهنهم على الصيد وصنع الفخار وكانوا يعيشون في الغابات والأدغال . أما الهوتو فكانوا معروفين بالزراعة ، فقاموا بإستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي وتقاسموها فيما بينهم . أما التوتسي يحترفون مهنة الرعي وتربية الماشية. وتميزوا على عكس الهوتو بأنهم يمتلكون تقاليد حربية صارمة، بالإضافة إلى تطويرهم تنظيمات ومؤسسات مركزية قوية[2] . ففي مرحلة ما قبل الإستعمار الألماني والبلجيكي كانت هذه العشائر تعيش تحت ولاء نفس الملك(Umwami) ولها نفس الإله (Imana) ويشتركون في إقليم واحد , ولكن لاحقا تم إستغلال هذا التنوع الإثني في خلق فوارق إذ تم الإهتمام بالتوتسي على حساب الأغلبية من الهوتو .

أما عن دولة بوروندي فهي تقع في إفريقيا الوسطى ، يحدها شمالا رواندا وتانزانيا شرقا والكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) غربا . مساحتها 27834كلم ،وعدد سكانها حوالي ما بين 5إلى7ملايين نسمة وعاصمتها بوجمبورا .تعتمد على إقتصاد زراعي بالدرجة الأولى .[3]

خريطة 02: توضح موقع رواندا وبوروندي[4]

1شابوني ، **مرجع سابق** ، ص.49.

2 Shadrack BAGUMA KAJANGU , **Conflit tribalo ethnique dans les pays des grands lacs et son impact sur le développement de la RDC. Cas de la province du Sud- Kivu** ,master (Université de Lubumbashi,2011)p.121 sur :**www.mémoireonline.com**

3 عبد القادر رزيق المخادمي ، **النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت** ،(القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2005)،ص.231.

4Source : **http://www.genevacall.org/ar/country-page/%D8%A8% (05-05-2014)**

ويتألف الشعب في بوروندي من 85 % من قبيلة الهوتو و14 %من قبيلة التوتسي ، و1% من التوا وهم السكان الأصليين [1]. فبوروندي ورواندا كانتا إقليم جغرافي واحد، ولكن بعامل الإستعمار تم خلق حدود بين الدولتين . فكذلك دولة بوروندي خضعت للإستعمار الألماني ومن بعده البلجيكي لأن دولة بوروندي كانت مندمجة مع رواندا – فكانت تسمى رواندا بوروندي. بعد الحرب العالمية الأولى قبل أن تستقل كل منهما في دولتين عام 1962م – تغيير موازين العلاقة الطبقية بين العرقيتين بل إنه حرص على تعميقها فقد حكم الاستعمار المنطقة بشكل غير مباشر من خلال التوتسي الذين واصلوا استئثارهم خلال هذه الفترة بالحكم والثروة والجيش والتعليم. في المقابل تدنى فرص الهوتو من التعليم ومنعوا من التصعيد في الجيش أو المؤسسات الأخرى ومن تعلم منهم كان على يد الإرساليات التبشيرية، أدى كل ذلك إلى بيئة انفجرت فيها الصراع بين العرقيتين بعد استقلال كل من رواندا وبوروندي عام 1961م لكن مسار الصراع اختلف في كلتا الدولتين.[2]

المطلب الثاني: أهم محطات النزاع الإثني في الدولتين

لقد اعتمد الإستعمار البلجيكي على قبائل التوتسي في فرض سيادتهم على كل من رواندا وبوروندي ، بإعتبارهم القبائل المسيطرة على البلاد منذ القرن السابع عشر وذلك سيراً على التقسيم الألماني الذي كّرس التمييز الإثني للتوتسي ضد الأغلبية من الهوتو. وفي 14جوان 1952م صدر مرسوم من المحافظ البلجيكي يقرّ للبورجوازية من الهوتو الدخول في سلك الإدارة ، فأعرب الموامي (الملك التوتسي) "ماتاري الثالث " عن إعتراضه . فدبّر له الإستعمار البلجيكي إغتياله في 1959م، وقامت القبائل من الهوتو بإجراء مذابح (الثورة الزراعية) ضد قبائل التوتسي مما دفع عدد كبير منهم لمغادرة البلاد .

وبعد هذه الأحداث حصلت روندا على إستقلالها في 01جويلية 1962م ومنذ هذا التاريخ والرئيس كاييانداا(Grégoire Kayibanda) يقوم بتصفية عناصر التوتسي في البلاد. هذا ما خلّف مصرع حوالي 10 ألاف من التوتسي عام 1963م .ثم في 10فبراير 1972م قام الهوتو بقمع عناصر التوتسي الطلابية تحت دعوى أنهم لا يتيحون الفرصة لخريجي الجامعات من الهوتو للإلتحاق بمناصب الإدارة .[3]

---

1 صبح ، **مرجع سابق** ، ص.248.

2 خالد حنفى علي ، "اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى" ، **مجلة السياسة الدولية** (العدد ،155،يناير2004) ، ص.3

3 بطرس بطرس غالي ، "الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد "،**مجلة السياسة الدولية**،(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،ع.108، 1992)،ص.49.

في الواقع أن هذه المذابح كانت رداً على المذابح التي قامت بها عناصر التوتسي الحاكمة في بوروندي ضد الهوتو ذات الأغلبية ، وأدت هذه المذابح إلى مقتل حوالي مائة ألف من الهوتو في بوروندي عام 1972م فكان ما يحدث في رواندا في الكثير من الأحيان هو رد فعل الهوتو الحاكمين ضد التوتسي المحكومين هناك .[1]

وفي عام 1973م حدث أول إنقلاب عسكري بقيادة قائد الأركان جوفانيل هابياريمانا (Habyarimana Juvenel) وهو من هوتو الشمال أطاح بأخيه كايباندا وهو من هوتو الجنوب – فأصبح الصراع داخل الهوتو– وظل هابياريمانا في الحكم إلى غاية إغتياله بحادثة الطائرة في 1994م ومارس سياسة عنصرية جهوية بين هوتو الشمال وهوتو الجنوب من جهة وبين الهوتو والتوتسي من جهة أخرى . وفي ظل هذه الأوضاع المعقدة وبالإضافة إلى التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي بعد سقوط جدار برلين وإنطلاق موجات التحول الديمقراطي في العالم الثالث، دفع ذلك بالرئيس الرواندي إلى القبول بالتعددية الحزبية وإنهاء نظام الحزب الواحد . وعلى إثر هذه الأحداث والوقائع إشتدّت الأوضاع داخل الدولة وأدت إلى حدوث حرب أهلية وأزمة حادة بداية من 1990م.[2]

01أكتوبر 1990م يمثل بداية الأزمة الرواندية، حيث بدأت الجبهة الرواندية بالإنطلاق من قواعدها المتواجدة في جنوب أوغندا في مواجهة نظام هابياريمانا في شكل حرب عصابات من أجل الإطاحة بالنظام من جهة ،وتمكين عودة اللاجئين بالقوة من جهة أخرى. ولكن حصل نظام هابياريمانا على المساندة من فرنسا وكذا بلجيكا. وتم قتل وتوقيف آلاف التوتسيين في الأيام الأولى ، وبعدها في 27أكتوبر 1990م تم الإعلان عن وقف إطلاق النار.[3] وفي القابل كانت الجبهة تحصل على الدعم العسكري والمادي من طرف الرئيس الأوغندي والمدعومة كذلك من بريطانيا، فتم غصب الإعلان عن وقف إطلاق النار وإعادة شن هجوم في فيفري 1993 م بعد حدوث مجازر ضد التوتسي ، وإستطاعت الجبهة من إحتلال الجزء الشمالي من روندا فبعد هذه الأحداث إزدادت شدّة التوتر على الساحة الرواندية

1 **المرجع نفسه** ،ص.52.

2 Etienne Rusamira , ' Mouvements de Réfugies en Afrique Centrale et dans la région des grand Lacs ' ;**Migration société**,(vol14 n° 83,septembre – octobre 2002 , Montréal),p .47

3 محمد أحمد عبد الغفار ، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام :دراسة حالة رواندا**،ج2 ، (الجزائر: دار هومة ،2004)،ص.331.

أكثر فأكثر خاصة بعد إغتيال الرئيس البوروندي نداداي (M Nadadaye) من قبل التوتسي في أكتوبر 1993م . [1]

الإبادة الجماعية:

06أفريل 1994 م تاريخ يبقى في الذاكرة الرواندية والعالمية حيث تم إغتيال رئيسي رواندا وبوروندي عندما أسقطت طائرتهما بصاروخ عند اقترابهما من مطار العاصمة الرواندية كيغالي . وأشارت أصابع الإتهام إلى ميلشيات التوتسي . الأمر الذي أدى إلى إشتعال حرب ضروس .[2] فكانت هناك عمليات قتل جماعي بطريقة عشوائية أي ضد كل من يمثل الإثنية المهددة أو المعادية للإثنية الأخرى . في مدة ثلاثة أشهر تم القضاء على 2/3 من الروانديين حوالي مليون قتيل ، وأكثر من ملونين متشرد ولاجئ . ونظرا للعدد الضخم من الضحايا قامت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ببعث محقق في الميدان في 25ماي 1994م روني سيغي (ReneDegni Ségui) الذي أكد في 30جوان أن الأمر يتعلق بإبادة جماعية (Génocide) . فإنهزمت جماعات الأنترهاموي والجيش الرواندي المكون من الهوتو ، وقامت الجبهة الرواندية بالسيطرو على الدولة وشكّلوا تحالف مع القادة السياسيين للهوتو المتشددون وأسسوا حكومة منتدبة بقيادة كامبادا (J. Kambada).[3]

أما عن **أهم محطات النزاع الإثني في بوروندي** فكما حدث في روندا حاولت بلجيكا أن تقوم بنفس العمل من تشجيع قبائل الهوتو للإستلاء على السلطة في بوروندي ، إلا أن الإنتخابات التشريعية البوروندية تأخرت عن تلك التي تمت في رواندا . فكان التوتسي قد تلقوا درس إخوانهم في روندا ونظموا صفوفهم جيدا تحت رئاسة الأمير لويس رواجاسوري[4].

1 **المرجع نفسه** ، ص ص.332- 334.

2بغدادي ، **مرجع سابق** ،ص.200.

3شابوني ، **مرجع سابق** ، ص.57.

4 غالي ، **مرجع سابق** ،ص.51 .

يمكن تقسيم النزاع في بوروندي إلى المراحل التالية:

1-المرحلةالأولى:(1962م-1987م).

سيطر التوتسى على الحكم بعد الاستقلال بقيادة الملك بيتسا الرابع وحاول الهوتو منع ذلك بانقلابات عسكرية إلا أنهم فشلوا غير أنه تم خلع الملك على يد ابنه نتاري الخامس الذى نصب نفسه ملكا للبلاد في يوليو 1966م قام نتاري بتعيين قائد الجيش ميشيل مايكامبيرو من التوتسي في منصب رئاسة الوزراء، وحاول هذا الأخير تصفية عرقية الهوتو من الجيش وهو ما عارضه الملك خوفا من تدهور أوضاع البلاد الأمر الذى دفع مايكامبيرو للقيام بانقلاب عسكري في نوفمبر 1969م أطاح من خلاله بالنظام الملكي الذى كان قائما في البلاد منذ القرن الخامس عشر الميلادي وتم إعلان الجمهورية الأولى.

حاول الهوتو مجددا مواجهة هذه الهيمنة بانقلاب عسكري في عام 1969م ثم بثورة شاملة في عام 1972م إلا أنهم فشلوا أيضا، وأعقب ذلك مذابح ضدهم راح ضحيتها 100 ألف شخص معظمهم من الهوتو ومع فشل النهج القمعي لمايكامبيرو في إدارة البلاد تمت الإطاحة به هو الأخر في انقلاب بقيادة العقيد جان بابتيستا باجازا في عام 1976م. وهو من التوتسى المعتدلين استطاع وقف المذابح ضد الهوتو وأقر دستورا جديدا للبلاد في عام 1981م أعقب ذلك بعام واحد انتخاب المجلس الوطني (البرلمان) لكن علاقات باجازا والكنيسة الكاثوليكية شهدت تدهورا في هذه الفترة حيث إتّهم الأول الثانية بتحريض الهوتو على الاستيلاء على السلطة في المقابل قيد باجازا الحريات الدينية مما أدى لسخط وعدم رضى في صفوف الجيش الذى دفع قائد من التوتسي يدعى بيير بويوييا للقيام بانقلاب عسكري في سبتمبر1987م، واتسمت هذه المرحلة باستخدام التوتسي استراتيجية القمع والإقصاء والتهميش لإنهاء الصراع مع الهوتو في السلطة بل ومحاولة تصفية وجودهم داخل البلاد وهو ما دفع ميليشيات الهوتو إلى شن معارك ضد حكومة بوجمبورا وسقط الآلاف ضحايا فى مذابح متبادلة هذا[1].

1 حنفي ، **مرجع سابق** ، ص.6

فبالعودة لتاريخ النزاع في دولة بوروندي نجده أنه ليس نزاع إثني وفقط بل هو نزاع على السلطة فتاريخ الحرب يوضح بأن كل النزاع كان من أجل الوصول إلى السلطة [1].

2-المرحلةالثانية-(1987م-1996م).

رغم أن السنوات الأولى من حكم بويوييا شهدت مقتل الآلاف من الهوتو خاصة في عام 1988م، إلا أنه أعلن عن رغبته في إنهاء الصراع العرقي في بلاده وإشراك الهوتو في السلطة. فأقرت البلاد دستورا ديموقراطيا جديدا في مارس 1992م، ثم جرت أول انتخابات رئاسية في يونيو 1993م فاز فيها زعيم الجبهة من أجل الديموقراطية ملشيور نداداي من الهوتو ليصبح بذلك رئيسا لبوروندى في سابقة هي الأولى التي يتسلم فيها الهوتو رأس السلطة في تاريخ البلاد - إلا أن الرئيس المنتخب تم اغتياله من قبل متطرفين توتسي في أكتوبر من العام نفسه الذى انتخب فيه أعقب ذلك نشوب حرب أهلية موسعة خلّفت وراءها حوالى 50 ألف قتيل.(60% من التوتسي و40% من الهوتو) كما فرّ 39 ألف لاجئ من الهوتو إلى رواندا[2] وشهدت الحياة السياسية في هذه الفترة استقطابا سياسيا حيث تجمعت أحزاب الهوتو ضمن جبهة فروديبو فى المقابل انتظمت معظم أحزاب التوتسي في حزب الأوبرونا وأتفق أغلبية البرلمان آنذاك على اختيار وزير الزراعة في الحكومة الانتقالية كرئيس للبلاد وهو سبريان نتاريراميرا لكنه قتل في حادث طائرة عام 1994م مع رئيس رواندا في الوقت نفسه بدأ ثوار الهوتو يستعدون بجيش للانقضاض على السلطة في بوجمبورا مدعومين باللاجئين البوروندبين الهوتو الذين تجمعوا في منطقة شرق الكونغو، لكن عدم قدرتهم على الانتصار على التوتسي دفعهم إلى المفاوضات التي انتهت باتفاق تقسيم السلطة في 10 سبتمبر 1994م ونص الاتفاق على أن يكون الرئيس من الهوتو ورئيس الوزراء من التوتسى وتقسم باقي المناصب مناصفة بين الطرفين وأصبح سيلفستر نتيبانتونجانيا من الهوتو رئيسا للبلاد وتم تعيين رئيس الوزراء من التوتسى وقد وافق الهوتو على هذه القسمة مع التوتسي لأنهم يعلمون أن عدد المتعلمين منهم قليل لدرجه أنه تعذر استكمال العدد المخصص لهم من أعضاء المحكمة العليا والبعثات الدبلوماسية عام 1994م وقد اتسمت هذه المرحلة بتحول نوعى في مواقف التوتسى تجاه مطالب الهوتو بالمشاركة في السلطة دعم ذلك إدراك بويوييا لضرورة إنهاء الصراع، غير أن ثمة عوائق ظهرت في هذه المرحلة وأفسدت هذا التحول وهم المتشددون في الجانبين حيث لم يقبل متشددون توتسي بنقل

1 Joseph Ntamahungiro, « **BURUNDI :Comment sortir des génocides et des conflits ethnicopolitiques qui endeuillent notre peuple** » **,** Conférence donnée la commémoration du 40ème anniversaire du génocide de 1972 a Bruxelles le 28 avril 2012) p. 15

2 بغدادي ،**مرجع سابق**،ص.192.

السلطة لرئيس من الهوتو في المقابل رفض بعض الهوتو اتفاق تقسيم السلطة واعتبروه ظلما لهم حيث كان المفروض من وجهة نظرهم أن يحظوا بنصيب يماثل حجمهم السكاني الكبير وهكذا بقيت الأوضاع.[1] عاد بويوبيا مرة أخرى إلى السلطة بانقلاب عسكري في مايو 1996م، وجمد الدستور وحل البرلمان وأوقف نشاط الأحزاب السياسية ونشطت في هذه الفترة الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الصراع، غير أن تشابك أطراف الصراع في بوروندي وتقلب تحالفاتها مع القوى الإقليمية والتطورات في البلدان المجاورة خاصة الكونغو ورواندا وأوغندا أفشل أي إمكانية للتوصل إلى حل وانعكست الحرب الدائرة في أرض الكونغو – والتي تدخلت فيها أيضا حكومة بوروندي بقوات لإضعاف مليشيات الهوتو في شرق الكونغو من أجل عرقلت كل مساعي الحل[2].

المطلب الثالث: النزاع الإثني في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تتوسط جمهورية الكونغو الديمقراطية القارة الإفريقية، وعاصمتها كينشاسا، كانت تسمى سابقا زائير، استقلت عن بلجيكا في 30 جوان عام 1960م، حيث تعتبر ثالث أكبر بلد في إفريقيا من حيث المساحة، وتعادل مساحتها أوروبا الغربية، ويزيد حجمها عن خمسة أضعاف مساحة كوت ديفوار، وسيراليون مجتمعة، أما عن الحدود فهي تشترك مع 9 دول حيث يحدها شرقا أوغندا، رواندا، بوروندي، وتنزانيا أما شمالا فنجد السودان وإفريقيا الوسطى فيما تحدها جنوبا زامبيا وأنجولا، وغربا جمهورية كونغو برازافيل.[3]

جذور النزاع:

لقد حدثت هجرات واستقرار من جانب جماعات بانيا رواندا. فالبحيرات الكبرى شكلت في فترة معينة منطقة جذب تجاري لبعض الدول مثل رواندا قديما. ويطرح بعض الباحثين أدلة تاريخية على أن رواندا كانت لها السيطرة على مناطق زراعية في جزر بحيرة كيفو (وهي جزء من الأراضي الكونغولية حاليا) وذلك في القرن 18م. ومن ناحية أخرى تزعم جماعة من التوتسي أنها استقرت في القرن 17م بمرتفعات **موليغي** الواقعة بين بحيرتي كيفو وتنجانيقا، وعليه فقد أطلق هؤلاء على أنفسهم إسم "**بانيا موليغي**". على أن هذا الزعم يدحضه زعم آخر من قبل جماعات كونغولية محلية أخرى، فعلى سبيل المثال ترفض

1 حنفي ، **مرجع سابق** ، ص.8.

2 **نفس المرجع** ،ص.8

3 - Source : ***http://www.secint50.un.org/arabic/radio/detail/8471.htm,***(12 – 05 – 2014)

جماعات **بافوليرو** القول بأن التوتسي هم بانيا مولينغي بحجة أن مولينغي يمثل لقب زعيم البافوليرو في حين تقع أراضيهم على بعد نحو مائتي كيلومتر جنوب المنطقة التي يقطنها هؤلاء التوتسي[1].

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة يقارب عدد سكانها 60 مليون نسمة يتوزعون إلى جماعات إثنية تتراوح ما بين 200– 450 جماعة إثنية –لا يوجد رقم موحد حول عدد الجماعات في الكونغو الديمقراطية– أغلبيتها من البانتو والقبائل الأربعة الكبرى المكونة للجماعات الاثنية في الكونغو الديمقراطية، هي : المونغو، اللوبو، الكونغو، والمانغبيو أزاندي.[2]

على الرغم من أن الكونغوليين ينتمون إلى عرق البانتو الذي تنحدر منه جماعات إثنية صغيرة متناثرة إلا أن التناقض الإثني الأبرز في البلاد يتمثل في أقلية التوتسي في شرق الكونغو التي لم تقطع صلة الرحم مع أقلية التوتسي الحاكمة على الجانب الآخر من الحدود في كل من رواندا، أوغندا، وبوروندي، وهو الأمر الذي أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني مع نظام الحكم الأوغندي وحكم الأقلية التوتسية في كل من رواندا وبوروندي، مع العلم أن سبب ارتباط توتسي شرق الكونغو بالبلدان المجاورة يعود إلى كونهم ذوي أصول رواندية وبوروندية قام الاستعمار البلجيكي بتهجيرهم إلى شرق الكونغو.[3] مما طرح إشكالية المواطنة والهوية في ضوء التحالفات والارتباطات الإقليمية على أساس عرقي قبلي، ولعل ما يأتي على رأس قائمة المشكلات المتعلقة بالهوية والمواطنة مشكلة الكونغوليين من أصل رواندي (البانيا رواندا)، سواء كانوا من التوتسي والهوتو والذين تعرضوا لهجرات واستقرار في الكونغو كما ذكر سابقا، وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة من التوتسي التي وفدت إلى الكونغو خلال الفترة من 1959م – 1961م، بعد فرارها من رواندا وجدت كل ترحيب من جانب الحكومة الكونغولية، إلا أن المشكلة بدأت تتفاقم تدريجيا عندما تزايدت أعداد الـ " البانيا رواندا " بفعل الزيادة الطبيعية في المواليد والهجرات الجماعية بعد استقلال كل من رواندا وبوروندي.[4]

وقد كان المرسوم الذي أصدره الرئيس الكونغولي موبوتو والذي يقضي بمنح الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين من أصول رواندية وبوروندية محل سخط عام حتى أن موبوتو نفسه اضطر في عام

---

1 حمدي ،**مرجع سابق** ،ص.5.

2 محمد عبد العاطي، "اغتيال كابيلا حلقة في سلسلة الصراع بين الهوتو والتوتسي". الموقع :

aljazeera.net/.../3C9ABEAA-8354-4531A1A0-55EC0D50BDBF.htm?.. (09 -05- 2014)

3خالد حنفي علي، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 152، القاهرة : أكتوبر 2002)،ص ص. 154-155

4 عثمان عوض ، "الكونغو الديمقراطية نزاع يطويه النسيان"، **مجلة الإنساني**، ،(العدد 31، القاهرة ،ربيع 2005)، ص.22

1981م إلى التخلي عنه وإصدار قانون جديد يحدد المواطنة على أساس الانتماء إلى إحدى الجماعات الإثنية التي كانت موجودة داخل حدود الكونغو عام 1885م. يعني ذلك حرمان جانب كبير من البانيا رواندا من حق المواطنة. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد إذ حرم هؤلاء من أراضيهم حيث سيطرت عليها الجماعات الكونغولية المحلية بزعم أنها أراضي أجدادهم، وأضحت مسألة "الأرض" تشكل جوهر الصراع بين البانيا رواندا وغيرهم من الكونغوليين شمال وجنوب كيفو[1]. وبسبب سياسة موبوتو التي نزعت من التوتسي الذين ينتمون إلى أصول روندية حق المواطنة لأنه تم تهجيرهم بعد عام 1885م، لتتفجر الأزمة بين أقلية التوتسي والحكومة الكونغولية بقيام شباب من **البانيا مولينغي** بتنظيم أنفسهم ضمن ميليشيات مسلحة للدفاع على المكاسب التي حققوها منذ تهجيرهم من رواند وبوروندي.[2]

وقد ازدادت الأمور تعقيدا وتشابكا مع تدفق ما يربو على المليون لاجئ رواندي أغلبهم من الهوتو بعد أحداث 1994م في رواندا، وقد أسهمت مليشيات الهوتو المسلحة في مناطق اللاجئين بنشر أيديولوجية معادية للتوتسي بين صفوف هوتو " بانيا رواندا " في الكونغو وكذلك الجماعات الإثنية الكونغولية الأخرى، وتصاعد الموقف في سبتمبر 1996م عندما حذرت السلطات البانيا مولينغي ومطالبتهم بضرورة مغادرة البلاد في غضون أسبوع واحد، وجاء رد التوتسي باللجوء إلى خيار القوة والعنف للدفاع عن وجودهم وممتلكاتهم في الكونغو.[3]

حيال ذلك وجد موبوتو نفسه في أزمة مستفحلة حاول حلها بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء حيث أمر في عام 1996م بتهجير **البانيا مولينغي** أو توتسي الكونغو مهددا بسجن من يعترض على ذلك، إلا أنهم رفضوا وقرروا خوض معركة ضد النظام السابق متحدين في ذلك مع مقاتلي الماي ماي، وفصائل أخرى معارضة بمساندة من دول الجوار، وتحت قيادة لوران كابيلا.[4]

لتبدأ بذلك الحرب الأولى في الكونغو 1996م – 1997م، بحيث ساندت دول الجوار قوات كابيلا، مثل رواندا التي قدمت الدعم اللوجستي لتوتسي الكونغو في شمال وجنوب كيفو، وبدعم من حكومة كيجالي هؤلاء التوتسي استطاعوا الانقلاب ضد نظام موبوتو. فقد تمكنت رواند من إرسال قواتها عبر

1 حمدي ، صراع البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية، **مرجع سابق** ,ص.6.

2 حنفي ، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، **مرجع سابق**، ص. 155.

3 عوض، ***مرجع سابق*** ،ص.9.

4حنفي ، البحيرات العظمى ومستقبل السلام، **مرجع سابق**، ص. 155.

الحدود من أجل مساندة المتمردين، وفي هذا الصدد فقد تمثلت غاية الجبهة الوطنية الرواندية في هدفين أساسيين هما: ملاحقة هوتو رواندا المتمردين في كيفو، وحماية الكونغوليين من التوتسي الذين كانوا من الطبقة الأرستقراطية في رواندا.[1]

تمكن كابيلا بفضل الدعم من دول الجوار من السيطرة على شرق الكونغو واستلام السلطة، وراح ضحية هذه المعارك آلاف القتلى. لكن بعد عام من هذه الأحداث تجدد النزاع، بحيث أعلنت حركة مسلحة جديدة شرق البلاد حرب تحرير أخرى أوائل أوت 1998م، وقد تشكلت قوات المعارضة الرئيسية لنظام كابيلا من جماعات البانيا مولينغي، والتي اتهمته بالفساد والمحسوبية، والانغلاق على جماعته العرقية في إقليم شابا، واستفاد معارضو النظام، من قبائل التوتسي شرق البلاد من دعم رواندا وأوغندا مما مكنهم من التمرد ضده وتمكنوا من السيطرة على مناطق كثيرة من الكونغو.[2] فإستراتيجية كابيلا وسياساته التفضيلية نحو أونغولا، زيمبابوي، ناميبيا، السودان، والتشاد كان كافيا للانقلاب عليه وبدء حرب لإسقاطه منذ عام 1998م لتصل قوات رواندا وبوروندي وأغندا إلى شرق البلاد، الأمر الذي أدى إلى دخول قوات أنغولا، زيمبابوي وناميبيا المعركة إلى جانب **لوران كابيلا**.

وقد تمت أول محاولة لإحلال السلام هناك في 8 سبتمبر 1998م وذلك لدى إنعقاد قمة مفاوضات في منطقة شلالات فيكتوريا برئاسة زامبيا. وقد رفضت الدول المعادية عملية وقف إطلاق النار ولكنها وافقت أخيراً على توقيع الاتفاقية في عام 1999م حيث قامت 6 دول معنية بالصراع بالتوقيع على تلك الاتفاقية وتلك الدول هي : جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها، وزيمبابوي وأنجولا وناميبيا من ناحية والدول المعادية التي تشمل رواندا وأوغندا من ناحية أخرى.[3] لكن تجدد النزاع في عام 2000م بسبب الفصائل المعارضة واستمرت إلى غاية 2003م.

حرب (1998م – 2003م) جاءت كنتيجة لتجدد التوتر الإثني في شرق الكونغو وذلك قبل مرور عام على وصول كابيلا للسلطة إثر قيام ميليشيات الماي ماي بالتعاون مع القوات الحكومية الكونغولية

1 Christopher, Williams, Explaining the great war in Africa : How conflict in the Congo became a continental crisis, **The fletcher forum of world affairs**, vol.37 : 2, summer 2013, p 87.

2 عوض، الكونغو الديمقراطية نزاع يطويه النسيان، **مرجع سابق**، ص. 22

3 سيلفيستر، تيبانتجانيا،"منطقة البحيرات الكبرى من عصر الاضطرابات والعنف إلى الاستقرار" ، **الموقع** : http://www.assecaa.org/Arabic/PeaceMeetingWorkPaper.htm. (2014/05/10)

بتوجيهه ضربات مسلحة إلى قبائل البانيا مولينغي المستوطنة لشرق الكونغو الديمقراطية تزامنا مع اتهام نظام كابيلا حكومة أوغندا بتهريب الألماس والذهب من الكونغو ليدعم ذلك بداية تمرد جديد استطاع أن يحرز تقدما ملحوظا أمام القوات الحكومية ويستولي على مناطق إستراتيجية وتذرع المتمردون بفشل كابيلا في تحقيق الاستقرار ومعاداته للتوتسي على نحو مافعل موبوتو حيث شكل معارضو كابيلا تنظيمين هما: حركة تحرير الكونغو والتجمع من أجل الديمقراطية، وانشقت الأخيرة على نفسها إلى قسمين.[1]

تعد الحرب الأهلية في الكونغو، بتعقيداتها وامتدادها الزمني من أسوأ الحروب من حيث الأزمات الانسانية الكارثية التي تمخضت عنها ورافقتها، ويكفي بهذا الخصوص الإشارة إلى ما أعلن عنه بعض المراقبين من أن هذا القتال قد أودى بحياة أكثر من 3.8 مليون شخص من جملة تعداد السكان البالغ نحو 60 مليون نسمة في 6 سنوات، ورغم أن الكونغو بلد شاسع، ويعد من أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية، إلا أن الحرب التي شهدتها أدت إلى خراب مرافقه الأساسية، وانقطاع خطوط الإمدادات الزراعية، وإنهاك السكان بالمجاعة وسوء التغذية والإصابة بالأمراض المعدية والوبائية، بفعل الافتقار إلى العناية الصحية الكافية، وتدمير المستشفيات وغيرها من وسائل البنية التحتية، أما المحصلة فهي اضطرار أكثر من 2.2 مليون مواطن للنزوح عن ديارهم، والتشرد خارج الوطن. إضافة لمعاناة 73% من السكان من نقص التغذية.[2]

1 علي عبد العزيز الشيماء ، الكونغو الديمقراطية : دولة في حالة أزمة مستمرة، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 143، القاهرة، جانفي 2001)، ص 210.

2 عوض، الكونغو الديمقراطية: نزاع يطويه النسيان، **مرجع سابق**، ص. 21.

وفي خلاصة هذا الفصل نستنتج أن القارة الإفريقية منذ القدم وهي تعاني من الصراعات والحروب، وعرفت كل أشكال النزاعات والخلافات . فأصبحت السمة البارزة والمميّزة للقارة الإفريقية هي النزاعات الإثنية ، ذلك نتيجة للعديد من العوامل والخاصيات والتي تطرقنا إليها آنفا . وبما أن منطقة البحيرات الكبرى تقع في قلب القارة الإفريقية وهي موضوع دراستنا، حاولنا أن نعطي رؤية جيوبوليتكية للمنطقة ، ثم قدمنا لمحة عن تاريخ النزاع الإثني في المنطقة ،ثم حاولنا تفسير العوامل التي أدت للنزاع وإستنجدنا بدراسة تفصيل لمعظم النزاعات والأحداث التي عرفتها المنطقة، من خلال دراسة التركيز على الأكثر تعرضاً لنزاع إثني بالدرجة الأولى . واستنتجنا أنه في كل الدول يوجد تنوع إثني كبير، وهناك تاريخ ومعتقدات تحكم هذه المجموعات خاصة قبيلتي الهوتو والتوتسي. ولكن المغزى الأساسي من هذه الدراسة هي أن هذه الجماعات يتم إستغلالها من عدّة أطراف سياسية بالدرجة الأولى. فالعامل الإثني لوحده ليس مسبب للنزاع والدليل على هذا أن هذه القبائل كانت تتعايش فيما بينها خلال عقد من الزمن .ولكن لما تم إستغلال هذا العامل خاصة سياسيا أصبح العامل الإثني كذريعة لنشوب نزاعات دولية. فالشعب في تلك المنطقة سواءا كان من الهوتو أو التوتسي ورغم الثروات الطبيعية التي تمتاز بها. إلا أنه يعيشون في مأساة حقيقية إذ يعانون من كل أشكال المشاكل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والصحية. وفي الفصل القادم سنحاول دراسة إمكانية إدارة هذا النزاع.

الفصل الثالث:

كيفة إدراة النزاعات الإثنية في منطقة البحيرات الكبرى

في هذا الفصل سنحاول الحديث على الإستراتيجيات والآليات التي تستخدم لإدارة النزاعات الإثنية، من خلال عرض أهم مبادئ ووسائل كل آلية. ثم سنحاول في حدود معرفتنا العلمية القيام بإسقاط واقي لكل إستراتيجية على النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية . أولا بمعرفة هل إستخدمة تلك الإستراتيجية أم لا. فإذا كانت إستخدمة فسنحاول شرح كيف كانت في هذا النزاع. ومن أجل المعرفة الحقيقية لدور العامل الإثني في النزاع في هذه المنطقة، أي هل الإثنية هي وحدها العامل المسبب للحرب التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى . كان لزاماً علينا معرفة كل جوانب النزاع الدائر في تلك المنطقة إنطلاقا من المواقف الدولية.

المبحث الأول: آليات إدارة التعدد الإثني

تتعدد وتتناقض المفاهيم التي تتناول إدارة النزاعات في أدبيات العلاقات الدولية، ولكنها تكاد – في مسعاها العام – تتفق من حيث كونها تستهدف التلاعب بعناصر النزاع أو المواقف المترتبة عنه، بما في ذلك التلويح باستخدام القوة بشكل يضمن المصالح القومية، وقد يصل لإستعمال الوسيلة العسكرية فعلا .[1]

وكما رأينا في الفصل الأول أن التعدد الإثني أو العرقي ، قد يصبح مشكلة سياسية عندما تبرز الجماعات في صورة أقطاب، وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار فانه لن يقدر على إستمراريته وذاتيته في ظل ما تطرحه من مطالب وتحديات لممارسات النظام والأسس التي يقوم عليها، وهذا ما يزيد من ضرورة سعي النظم إلى استخدام ما تملكه من موارد مادية وغير مادية لتحقيق أهدافها وحفظ إستقرارها، كما تلعب المؤسسات السياسية دورا كبيرا في عملية إدارة التعددية الإثنية، وإدارة التفاعل بين عرقيات المجتمع لتقليل حدة الصراع بين الجماعات في المجتمع.[2]

المطلب الأول: إستراتيجيات إدارة الصراعات الإثنية من حيث نظام الحكم

تختلف الدول والمنظمات الدولية في الإستراتيجية المستخدمة لإدارة الأزمات الداخلية أو الدولية، والتلاعب بهذه الإدارة على المسرح الدولي، في ظل تشابك العلاقات الدولية في العالم المعاصر. يستخدم أعضاء المجتمع الدولي أنماطا عديدة من الإستراتيجيات لإدارة الأزمات الداخلية والدولية ، تختلف هذه الإستراتيجيات حسب طبيعة كل أزمة [3].

وتقوم الاستراتيجيات الخاصة بالنزاعات الإثنية بضبط الخلافات والنزاعات الإثنية بحيث لا تؤثر سلبا على الدولة أو المجتمع في ظل التعددية العرقية وتتمثل هذه الاستراتيجيات في:

---

1 محمد بوعشة ، **مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية**، (الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2007) ، ص .49.

2 وفاء لطفي عبد الواحد، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية ، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق** ، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2009) ،ص.38.

3 عبد السلام جمعه زاقود ، **إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد** (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، ط1 ، 2012)،ص.97

أولا: إستراتيجية هيمنة الدولة

يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة أحد أكثر الافتراضات شيوعا لإدارة النزاعات الإثنية. وهيمنة الدولة تعني على حد تعريف " تشيستركروكر" ، بناء مؤسسات ذات تَحكُم حكومي كفؤ، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات، ويعرف ميغاري megarry المقصود بهيمنة الدولة وتحكمها " control hegemonic" في أن تتخذ الحكومة في الدولة من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال والصراع العلني العنيف أمرا لا يمكن التفكير فيه أو القيام به بالأساس. "ولعل إستراتيجية هيمنة الدولة لا تقتصر فقط على النظم السلطوي، بل انه يمارس أيضا في إطار عدد من النظم الديمقراطية الليبرالية .

ويكون هناك نوعان مختلفان من الاستجابة للتنوع والاختلاف ، فمن جهة تتظاهر الدولة على أنها المستقطب الأول للولاءات كافة، حيث تكون الدولة تقف فوق جميع الاعتبارات والولاءات الاجتماعية والثقافية، وفي هذه الحالة فان الدولة لا تسمح بأي تعبير عن الاختلاف، ويتم تسويق الهيمنة المركزية بواسطة تشجيع سياسة اللغة الواحدة، والتعليم الواحد، والثقافة الواحدة، ومن جهة أخرى لا تمنع الاختلافات فحسب، وإنما تقضي عليها أيضا من خلال السيطرة وحتى باستخدام القوة العسكرية[1]، فالملاحظ أن العديد من الأنظمة العسكرية في عالم ما بعد تصفية الاستعمار، قد طبّقت الحلول العسكرية لمواجهة تحديات التنوع الاثني، مثلا بعد استقلال جمهورية مالي 1960 ،تم استخدام القوة العسكرية لمواجهة المطالب الإثنية لقبائل الطوارق في عهد الرئيس المالي " ماديبو كايتا. "

تشكل إستراتيجية هيمنة الدولة سلاحا ناجحا ، يجعل التحدي العرقي للدولة أو نشوب الصراعات بين الجماعات أمرا غير ممكن القيام به. فالنظم الشيوعية ركزت على سحق الخلافات العرقية أملا في بناء هوية فوقية جديدة، على اعتبار أن العرقية ظاهرة غير مناسبة ولا تتناسب مع هوية الناس كمواطنين، لكن في الوقت نفسه نرى أن البعض من النظم الديمقراطية الليبرالية تمارس أسلوب الهيمنة على النشاط الإثني، وبالأخص عندما تسيطر جماعة أقلية على الدولة، مثل التوتسي في كل من روندا والبورندي أسسوا نظما من السيطرة الاستيطانية على الجماعات الإثنية الأخرى، خاصة على طبقة الهوتو رغم أنها كانت تمثل الأغلبية. ولكن احتفظ التوتسي في الوقت نفسه بقواعد الديمقراطية الليبرالية

1 أبو العينين محمود ،" إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا" ، **مجلة الدراسات الإفريقية** (ع 59 ، س 2000م) ، ص.05

داخل جماعتهم هم فقط[1]. ولكن تتباين أراء السياسيين والدارسين في الشؤون الإفريقية حول تحليل دور وطبيعة الدولة في مناطق إفريقيا، التي تعاني من الإضطرابات وذلك راجع إلى عدّة عوامل ، أولها البيئة الإفريقية فهذه الدولة منذ ظهورها بعد أن غادر المستعمر كانت تفتقر أصلا إلى مقومات الدولة ، وبناء على هذا فإن عجزها وإنهيارها ليس غريب لأن فاقد الشيء لا يعطيه وما ساعد هذه الدول على الصمود في السابق هو الدعم الخارجي [2] .

هذا ما حاولنا تبيانه في الفصل الأول عندما تكلمنا عن مقاربة الدولة الفاشلة التي هي الميزة الأولى لكل دول منطقة البحيرات الكبرى. فما زاد خطر الخلافات الإثنية بين مجموعات هذه المنطقة هو فشل الدولة. لأن العديد من الدول توجد بها تعددية إثنية لكنها لم تشهد حدّة النزاعات التي شهدتها المنطقة ، وهناك دول لم تقوم فيها أية خلافات بالأساس ، مثل إسبانبا أو كندا وغيها من الدول . فتطبيق هذه الإستراتيجية في منطقة البحيرات الكبرى كان وليزال بطريقة غير واضحة لأنه وكما عرضنا آنفا الجيش العسكري في هذه الدول لا يعبّر على الدولة الوطنية ، بل على القبيلة التي تحكم في تلك الفترة.

وهناك عوامل عديدة تؤثر على عملية إدارة الأزمات، يمكن إجمالها في أربعة عوامل رئيسية وهي:

- حجم الأخطار
- مدى السيطرة على البيئة
- الزمن المتوفر للتصرف
- عدد ونوع الخيارات المتاحتة

فإن الطريقة التي ترتبط بها هذه العوامل مع بعضها البعض تؤثر على كيفية إدارة الأزمة والآلية التي يجب إستخدامها [3].

---

1 **المرجع نفسه** ، ص.7.

2 حسن الحاج علي أحمد ، "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية" ،**مجلة السياسة الدولية** ،(ع.160 ،س.2005،مجلد40)،ص.25.

3 نواف قطيش ، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات** (الأردن : دار الرّاية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009) ،ص.36.

أحيانا قد لا تقتصر النظم المهيمنة على مقاومة مطالب الجماعات الإثنية فحسب، بل إنها تطوّر مطالب مضادة من خلال سيطرتها عليها وتستخدم في سبيل ذلك عدة آليات من بينها:

1 سياسة الإخضاع Subjection

وتكون باستخدام إجراءات قسرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة(أقلية كانت أو أغلبية) ، في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الإثنية الأخرى.

2 سياسة عزل الجماعات المناضلة Isalation :

وفي هذه الحالة تلجأ الدول لعزل الجماعات الإثنية المناضلة في أطر سياسية متميزة منفصلة، ربما يكون هذا هو ما حدث بالفعل بالنسبة ل " يونيتا "في انغولا والحكم الذاتي بها، أو التقسيم الواقع لقبرص.

3 :سياسة الاجتناب Avoidance :

والتي تكون بتطويق واحتواء الصراع العرقي، وذلك عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات، مثال لذلك فرض نظام الحزب الواحد، والنظام اللاحزبي. وعليه تفسر إستراتيجية هيمنة الدولة ، على أنها إستراتيجية دفاعية بمعنى أنها ضرورية لبديل آخر، وهو الحرب الإثنية والخوف من اندلاع الصراع. وهذا التفسير إذا ما أخذ به قد يفضي للدفاع عن النظم السلطوية أو الديكتاتورية، كالاتحاد السوفيتي في السابق، أو نظام الحزب الواحد.

_ إستراتيجية هيمنة الدولة في الغالب نجدها تتعارض ومصالح الاثنيات أو المجاميع الصغيرة، فطريقة الهيمنة في إدارة التنوع تؤدي إلى بروز الصراعات الدموية التي قد تهدد أسس النظام السياسي وهيكلية الحكم، والحجة والبرهان على ذلك هو تفكك الأنظمة الشيوعية السابقة ونشوب صراعات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم.

ثانيا: إستراتيجية الفيدرالية

تمثل إستراتيجية الفيدرالية احد أهم الإستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لفض الاشتباكات بين الجماعات وبين السلطة المركزية، يأتي أسلوب الاحتواء الفيدرالي مخالفا كليا لأسلوب الهيمنة، فهو يشجع

ويؤيّد مبادئ ضم المجاميع والطوائف، ويقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار بين الهوية والوحدة على مستوى الحكم الذاتي والاختلاف على مستوى أخر، ولهذا وكمبدأ سياسي فهو يقدم مجالا واسعا للتقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص، بحيث يتم توزيع السلطات عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات ، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة بحكم نظام المجلسين، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والإقليمية من الاستحواذ على درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن للنخب في المركز السياسي أن تبعث الثقة بين القادة المحليين، وفي محاولة لخلق توازن جديد بين الدولة والمجتمع، تتحول الجماعات إلى اللامركزية كوسيلة لوضع قيود مؤسسية على السلطة المركزية[1].

ومما لاشك فيه أن الفيدرالية تعتبر مدخلا ملائما وأيضا فعّالا إذا ما حدث تطابق ما بين التقسيم الإقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب أخر.

فيؤكد أنصار الفيدرالية على أنه إذا كانت الحدود بين مكونات الفيدرالية تتوافق مع الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية فان الفيدرالية يمكن أن تعمل كجهاز لضبط الصراع الاثني . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية لم تطبق في منطقة البحيرات الكبرى. ولابد بالإقرار بأنها صعبة التطبيق في هذه المنطقة لعدّة عوامل أهمها أن هذه الشعوب أو القبائل تعاني من الحرمان منذ الأزل، فمن الصعب أن تكون هناك ثقة بين الحاكم والمحكوم وكل الإنقلابات العسكرية التي حدثة في المنطقة والتي ذكرناها آنفا ولو بشكل مختصر دليل على عدم وجود ثقة بين الجماعات. هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وجود رغبة دولية وإرادة محلية لإنهاء الصراع إلى حذ اليوم ، فالكونغو لتزال تعيش تحت وطأة التمردات مثل ما تقوم به حركة 23مارس في شمال كيفو . ومن هذا يمكننا القول أن هذه الإستراتيجية لم تطبق وصعبة التطبيق في إدارة أو حل النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى.

ثالثاً : إستراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة

تعتبر إحدى الإقترابات الكلية لإدارة الصراع الإثني، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو كذلك على المستويات الفرعية أو المحلية، وقد تقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التعددية الإثنية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلا عن خلق المؤسسات

1 إيدابير ، **مرجع سابق** ، ص ص.42-43.

السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القسري[1] ، والمقصود بتقاسم السلطة هنا هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية، بحيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف الأقليات الإثنية في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم في حالة التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية، فباعتبار الدولة الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه، لذا لزم أن تأتي الحلول من الدولة، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات الإثنية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي. [2]

كانت هناك عدّة محاولات لتطبيق هذه الإستراتيجية في منطقة البحيرات الكبرى مثل ما قام به العقيد جان بابتيستا باجازا في بوروندي لم عيّن رئيسا للبلاد عام 1979 م .وهو من التوتسى المعتدلين استطاع وقف المذابح ضد الهوتو وأقر دستورا جديدا للبلاد في عام 1981 م. يمنح فيه حق التعددية والمساواة لكل من الهوتو والتوتسي. ولكن كانت له علاقات متوترة مع الكنيسة الكاثوليكية في تلك الفترة، وبعد عام من هذا تم الإنقلاب العسكري عليه بقيادة بيير بويو بيا.

هذه كانت محاولة لتفسير إستراتيجيات إدارة النزاعات لإثنية من ناحية طبيعة النظام.

أما فيما يخص إستراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية من ناحية الفواعل الدولية فسنتطرق إلى:

المطلب الثاني: إستراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية من حيث الفواعل

1- المقاربة التقليدية (إدارة الأمم المتحدة للنزاعات):

فرضت هذه المقاربة نفسها على الصعيد الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تخرج الدول الإفريقية عن هذا النهج للأسباب التالية:

- اعتماد معظم الدول الإفريقية على الأمم المتحدة في تصفية استعمارها، من خلال المناداة بتجسيد ميثاقها الذي يَعِدُ بحق الشعوب في تقرير المصير.

1 أبو العينين ، **مرجع سابق** ، ص .97.

2 إيدابير ، **مرجع سابق** ، ص. 47.

– تشبث الدول الحديثة الاستقلال بالميثاق لمحاربة الأطماع الغربية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

– غياب البدائل أمام الأفارقة لغياب آلية إفريقية خاصة، إلا ابتداء من سنة 1963 مع ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية.

إلا أن موقف الأمم المتحدة إزاء النزاعات الإفريقية خلال التسعينيات إتّسم بالإنتقائية عكست مباشرة مصالح الدول الكبرى .[1]

ففي منطقة البحيرات الكبرى قامت هيئة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن بإصدار قرارين 1291و1304 في سنة 2000م دعا فيهما إلى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى . يسمى هذا المؤتمر ب

(CIRGL) Conférence Internationale sur la Région des Grands Lacs

وفي نفس السنة تم تأسيس هذا المؤتمر بشكل مشترك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ، والإتحاد الإفريقي في نيروبي(كينيا).ويشمل المؤتمر إحدى عشر دولة هي: أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، أوغندا، روندا، السودان، تنزانيا وزانبيا. وفي نوفمبر 2004م أعلن الدول الأعضاء تبني الإعلان بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في دار السلام في تنزانيا . كان يهدف هذا الإعلان إلى التصدي ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة وخلق حواجز التنمية في نهج إقليمي.[2]

وفي تقرير لرئيس المفوضية للإتحاد الإفريقي عن أوضاع النزاع في أفريقيا ، ذكر أن يذكر فيه المجلس أن مسار المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى دخل مرحلته الثانية بعد اعتماد الإعلان حول السلم والأمن والديمقراطية والتنمية، خلال القمة الأولى للمؤتمر التي انعقدت في دار السلام من 19 إلى 20نوفمبر 2004م . ويؤكد هذا الإعلان على عزم رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مسار المؤتمر على جعل منطقة البحيرات الكبرى فضاء سلام وأمن دائمين واستقرار سياسي واجتماعي ونمو وتنمية متبادلة، وفضاء تعاون يقوم على استراتيجيات وسياسات التراضي في إطار

1 مسيح الدين ، **مرجع سابق** ،ص.6.

2 "Qui sommes-nous "?, « **La CIRGL** » sur: **httpsf://cirgl./spip.php?article1** consulté le (17/05/2014).

مصير مشترك.[1] هذا كان عن الهدف المبتغى من هذا المؤتمر. ولكن ورغم ما حققه هذا المؤتمر من إستقرار نسبي في المنطقة إلا أنه وحسب تقرير صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 27فبراير2013م رقم 2076، أقر بأن " يظل الجزء الشرقي من البلد– الكونغو الديمقراطية – يعاني أيضا من موجات النزاع المتكررة، والأزمات الإنسانية المزمنة، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، حيث ترد الأزمة الراهنة التي بدأت في نيسان/أبريل 2012 في مقاطعة كيفو الشمالية مثالا على ذلك . ومما يسهم في حلقات العنف استمرار وجود الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية التي تستغل حالة انعدام السلطة والأمن في الجزء الشرقي من البلد؛ والاستغلال غير المشروع للموارد؛ والتدخل من البلدان المجاورة ؛ وتفشي الإفلات من العقاب؛ والنزاعات بين القوميات؛ وضعف قدرة الجيش والشرطة الوطنيين على حماية المدنيين والإقليم الوطني بشكل فعال، وكفالة سيادة القانون والنظام. وكذلك يساهم ضعف الجهاز القضائي وجهاز السجون في حالة عدم الاستقرار العامة. ويظل تكرار حلقات العنف هذه تشكل عقبة أمام إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويهدد الاستقرار والتنمية عموما في منطقة البحيرات الكبرى . وفي الماضي، نجحت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في الغالب في معالجة التجليات المباشرة للأزمات، لكن ليس الأسباب الجوهرية التي تؤدي لاندلاعها . وبغية كسر حلقات العنف هذه ضمان تجذر سلام مستدام في البلد والمنطقة الأوسع نطاقا، لا بد من اتخاذ نهج شامل جديد يعالج الأسباب الكامنة للنزاع.[2]

وبناء على هذه التقارير نستنتج أنه رغم المحاولات الدولية سواء كانت في شكل قرارات أو إجراءات لم تنجح في القضاء على النزاع الإثني في المنطقة كلّية ، بل أنها إستطاعت إدارته لفترة من الزمن.

---

1 المجلس التنفيدي الدورة العادية السابعة المنعقد في ليبيا ، الإتحاد الإفريقي ،**أوضاع النزاع في إفريقيا**،28ماي2005،ص.16. على الموقع : http://www.au.int/en/sites/default/files/EX%20CL%20DEC%2093%20-%20164%20(V)%20_A.pdf (2014/05/12) .

2 منظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى**، فبراير2013،ص.3. على الموقع : http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/2013/773 ، (2014/05/13)

2- مقاربة الإدارة الإفريقية للنزاعات الإفريقية:

رأت الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال ضرورة الاعتماد على النفس في حل الأزمات الإفريقية، وفق ما يسميه البعض بالسلام الإفريقي The Pax Africana وهنا تأسست منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م لتكون آلية إفريقية لحل وإدارة كبرى القضايا الإفريقية.[1]

في هذه المقاربة يمكننا ذكر التدخل الذي قامت به المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي: Southern African Development Community (SADAC) [2] فبشكل وجيز كان تدخل هذه الهيئة في نزاع منطقة البحيرات الكبرى لأن دولة الكونغو الديمقراطية عضوا فيها أولا، وكذلك نتيجة تخوف دول منطقة البحيرات الكبرى من خطر تزايد النزوح السكاني إلى تنزانيا وأوغندا وروندا .

3- التدخل العسكري المباشر للمنظمات الإقليمية الفرعية:

مثلت الإكواس في تدخلها في ليبيريا سنة 1990م الشكل الأول للتدخل الإقليمي المباشر في النزاعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، حيث كان هذا التدخل سابقا حتى لتدخل المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية، وفيما بعد الاتحاد الإفريقي، ثم توالت عمليات التدخل سواء من طرف الإكواس أو من طرف المنظمات الإقليمية الأخرى في النزاعات الداخلية للدول الإفريقية [3].

1 مسيح الدين ،**مرجع سابق**،ص.6

2 **www.SADC.net** consulté le : (18/05/2014)

3 مسيح الدين ، **مرجع سابق** ، ص.6.

المبحث الثاني: سياسات إزالة الخلافات الإثنية

من جهة أخرى هناك بعض السياسات التي تنتهجها بعض الحكومات في سبيل القضاء على المشاكل الإثنية وإزالة الخلافات الإثنية نذكر منها:

المطلب الأول: سياسة الإبادة الجماعية

في الأصل يقصد بالإبادة الجماعية قتل العنصر أو السلالة وهي تدمير منهجي لجماعة من الناس تدميرا كليا أو جزئيا بدافع عوامل قومية أو عنصرية أو دينية أو ثقافية أو سياسية أو استعمارية،[1]

فهي مسعى لإبادة شعب بسبب جنسيته أو عرقه أو انتمائه الإثني أو دينه. تذكر المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة حول معاقبة جريمة الإبادة الجماعية والوقاية منها خمسة أفعال إبادة جماعية هي:

- قتل أفراد في المجموعة.
- التسبب بأذى جسدي أو نفسي كبير لأفراد من المجموعة.
- إخضاع المجموعة عن قصد لظروف حياة مدروسة بهدف تعريضها جزئياً أو كلياً للدمار الجسدي.
- فرض إجراءات هادفة إلى منع الولادات ضمن المجموعة.
- نقل الأطفال عنوة من مجموعة إلى مجموعة أخرى.[2]

وهناك تقسيم شائع لأنواع الإبادة :

أ –الإبادة الجسدية:

قتل الجماعات بالغازات السامة ، أو الإعدام ، أو دفن الأحياء أو القصف بالطائرات وغيرها من الأسلحة.

ب – ا لإبادة البايلوجية:

تعقيم الرجال وإجهاض النساء لأهداف سياسية ودينية للقضاء على العنصر البشري.

---

1 إيدابير ، **مرجع سابق** ، ص.50.

2 غريفيتش ، **مرجع سابق** ،ص.28.

ج –الإبادة الثقافية:

تتمثل في منع التحدث باللغة الوطنية وبالاعتداء على الثقافة القومية ، وذهب خبراء القانون الدولي وأصحاب الشرعية الدولية إلى أن ارتكاب هذه الجريمة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية عبر صور متعددة وسواء أكانت الجريمة بصورة مباشرة أم بالتحريض عليها أم بالتآمر على ارتكابها، وسواء أثناء السلم أم الحرب هي جرائم ضد الجماعة ، ولا تنجح الإبادة الجماعية في تحقيق أهدافها ، بمعنى إزالة أسباب الصراع، خاصة وإن ما تخلفه هذه الأحداث من الضحايا تبقى عالقة في الأذهان جيلا بعد جيل ، والإبادة الجماعية الرواندية التي تناولناها سابقاً لخير دليل على هذه الإستراتيجية.[1]

وكل أشكال هذه الإستراتيجية أي الإبادة الجماعية تم إستعمالها في روندا بتاريخ 6أفريل 1994م . فالمجازر والإنتهاكات الإنسانية المرتكبة في تلك الإبادة مثلة أبشع حرب أهلية عرفتها القارة الإفريقية في العصر الحديث . ولقد تطرقنا إلى أهم الأحداث التي وقعت في هذه الإبادة في الفصل السابق.

2- **النقل الإجباري والترحيل(التطهير العرقي)**

ويقصد بها نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي لتعيش في مكان آخر، ولقد استخدم الصرب في هذا السياق اصطلاحا قريبا من هذا المعنى وهو التنظيف العرقي cleansing etjnic وتعتبر عمليات النقل الإجباري للسكان في الغالب جزءا من سياسات توسعية أو ردا على إدراك الدولة للتهديد بالصراع العرقي ومخاطره، أو رغبة في إعادة تشكيل الديمغرافيا السكانية في المنطقة، ومثال على ذلك ما جرى بين اليونان وتركيا وبين موريتانيا والسينغال، وكذلك رحلات الترحيل التي كانت تقوم بها إحدى الجماعتين سواءا الهوتو أو التوتسي حسب المكانة التي تكون عليها ، ففي 1961م عقب الثورة الإجتماعية في روندا قامت مجموعة الهوتو بترحيل عدد كبير من التوتسي إلى الدول المجاورة، ثم في 1994م عقب الإبادة الجماعية كانت هناك سياسات نقل إجباري لكلى المجموعتين. وبشكل عام لا توجد مزايا أخلاقية من جراء استخدام هذه الأداة ، كما أن هذه الأداة نفسها لا تنهي الصراع العرقي إلا مؤقتا، فالشعب غالبا لا ينسى موطنه ولا يسمح ببقاء مستوطنين عليه[2] .

1 أبو العينين ، **مرجع سابق** ،ص.71.

2 أبو العينين ، **مرجع سابق** ، ص.71.

هذا ما يخلق سهولة الإنتشار الإقليمي للنزاعات الداخلية في القارة إذ أنه عادة ما يؤدي النزاع في دولة ما إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة، لاسيما في حالات وجود تشابه عرقي في التركيبة السكانية لها، من خلال إثارة النعرات العرقية والتضامن مع العرقيات المهمشة أو المضطهدة، وتكون النتيجة توتر العلاقات بين الدول المعنية كما هو الحال في رواندا، بورندي، والكونغو.[1]

ويفترض البعض أن التطهير العرقي هو تورية للإشارة إلى الإبادة الجماعية. غير أن الفرق بينهما ذو أهمية. فالتطهير العرقي يسعى إلى «تطهير » أو «تنظيف » الأراضي من جماعة عرقية بواسطة الإرهاب أو الاغتصاب أو القتل لحث السكان على الرحيل. أما الإبادة فتهدف إلى تدمير الجماعة من خلال إقفال الحدود كي لا يتمكن أحد من الهرب. وينبغي ألا ننظر إلى هذه المسألة كما لو أن التطهير العرقي ليس جريمة دولية وحشية فحسب؛ بل تجب العقوبة فيه بوصفها جريمةً بحق الإنسانية.[2]

يمكننا نلمس هذه المعالم الأساسية الدّالة على سياسة التطهير العرقي في سياسة كل قبيلة من قبيلتي التوتسي والهوتو. حيث كل قبيلة تصل إلى الحكم تسعى للقضاء على سلالة الجنس الآخر.

المطلب الثاني: إستراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية بالطرق السلمية

أولا – تقرير المصير(التقسيم أو الانفصال) Self – determination

في نهاية القرن العشرين، نجد مبدأ تقرير المصير بحاجة ماسة إلى تحليل خلاّق ومرونة في التعبير عنه أكبر من تلك التي حظى بها حتى الآن. قبل نهاية الحرب الباردة، كان تقرير المصير محصوراً بتشابه شديد مع آلية إزالة الاستعمار. وبما أن هذه الآلية اكتملت اليوم، على الأقل بمعناها الشكلي، صار كل من معنى "الذات" في عبارة تقرير المصير الذاتي، وكيف تقرر هذه الذات طريقة حكمها ناضجاً لإعادة التفسير بشكل خلاق. للأسف، على الرغم من أن مبدأ تقرير المصير قد صار مجدداً محط اهتمام العلماء في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم بعد على صعيد السياسة العالمية الفاعلة. والنتيجة تظل المجموعات التي تستمتع بحق تقرير المصير وتلك المحرومة منه رهناً بسياسات العنف والرؤية الواضحة التي ترافق بعض النزاعات السياسية اليوم، ينادى بمبدأ تقرير المصير من جانب شعوب مختلفة لا دول لها ولصالحها كالأكراد والكيبيكيين والباسك والفلسطينيين والتيبتيين

1 تسعديت ، **مرجع سابق** ، ص. 10.

2 غريفيتس، **مرجع سابق** ،ص.136.

والتاميل. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يسبغ بعضاً من الشرعية على عدد من هذه الصراعات، إلا أنه يفعل ذلك كيفما اتفق. ويرقى السبب نسبياً إلى كون صراعات حق تقرير المصير قد استلهمت قيماً متعارضة بين الجماعية والفردية اللتين لا يمكن أن تتعايشا بسهولة. ويحمل تقرير المصير نزاعات بين ذاتين متنافستين. وتعبيراً عن الديمقراطية، نرى أن هذا المبدأ هو مبدأ بسيط ظاهرياً يعتمد على مقولة: دعوا الشعب يحكم! إلا أنه، وكما قيل باستمرار، لا يمكن للشعب أن يحكم إلا عندما يقرر من هم الشعب. وهذا القرار، متى اتخذ، يسبغ على ممثلي الشعب سلطة كبيرة تضع حدوداً للمشاركة الشعبية في الآلية السياسية.[1]

نجد هذا المبدأ هو من بين المبادئ الأساسية لهيئة الأمم المتّحدة والتي تنادي بها في جميع المحافل الدولية، إلا أننا لو قما بمحاولة دراسة عدد التدخلات الأممية من أجل تطبيق هذا المبدأ لوجدناها إنتقائية بالدرجة الأولى.

ويعتبر التقسيم أو الانفصال من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات الإثنية خصوصا لدى الحكومات والدول ، سواء ليبرالية كانت أو اشتراكية، وقد يسمح هذا المدخل التقسيمي أو الإنفصالي بحل الصراعات العرقية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق، والسماح للجماعات بالانفصال حينما تكون وصلت إلى درجة من "استحالة " التعايش معها في إطار دولة واحدة. وبوجه عام يعتبر " حق تقرير المصير للأمم والشعوب " بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والانفصال، ويعني مبدأ حق تقرير المصير بوجه عام، حق الجماعة الإقليمية في تقرير وضعها السياسي داخليا وخارجيا وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أو جماعة أخرى[2].

ثانيا: الاندماج والاستيعاب: assimilation et intégration

يعتبر الاندماج والاستيعاب، إحدى أدوات إزالة الخلافات والصراعات الإثنية، وعلى الرغم أن هناك مفاهيم مختلفة لكل من المصطلحين، لكن كلاهما يشتركان في أنهما يسعيان لإذابة الخلافات واحتوائها من خلال التركيز على القواسم المشتركة، وإعطائها قيمة نسبية تفوق الاختلافات، وبالتالي نجد

1 **نفس المرجع** ، ص.140.

2 إيدابير ، **مرجع سابق** ، ص.52.

أننا في موقف واحد ومجتمع واحد، ومع استمرار الاستيعاب تظهر طبقات الاندماج البناءة، وينتقل المجتمع نقلة نوعية محورية يركز فيها على التقدم والتنمية، إلاّ أنهما قد يختلفان في الطريقة والأسلوب، حيث يستخدم الاندماج أساسا لخلق هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة.

أما الاستيعاب فيستخدم في الأساس عند الحديث عن خلق هوية ثقافية مشتركة من، خلال استخدام بوتقة الصهر melting pot حيث تتبناه الجماعات القوية تجاه الجماعات الفرعية أو الضعيفة لاستيعابها، فالاستيعاب يقصد به فقدان مجموعة معينة جزءا مهما من هويتها الأصلية لاسيما خلال ظهورها بين العامة ، فبعض الدول تسعى إلى التعامل مع وجود الأقليات من خلال تشجيعها على اعتماد لغة الأكثرية وثقافتها ، أو إكراهها على ذلك[1].

وللأسف أن هذا النوع من الإستراتيجيات لم يتم تطبيقها بشكل كبير في القارة الإفريقية عموماً. وفي منطقة البحيرات الكبرى خاصةً، إذ أن طبيعة النزاع في منطقة البحيرات الكبرى الذي يمتاز بالتعقيد وتداخل العوامل والفواعل فيه لا يسمح بالتحول الديمقراطي بالشكل السلمي الذي تنص عليه هذه الإستراتيجيتين الأخيرتين . فالتعددية الإثنية من جهة التوظيف السياسي لهذه الإثنيات لم يسمح بالحل السلمي لهذا النزاع . فما يمكن قوله في هذا الصدد أن النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى إلى حد اليوم لم يتم حله. بل ما يمكن قوله هو ما توصلت إليه الجهود الداخلية والدولية هي الإدارة. والدليل على ذلك أنه رغم الإتفاقيات والمؤتمرات وكذا التغيرات السياسية الداخلية لكل دولة من دول منطقة البحيرات الكبرى، إلا أن هذه المنطقة لتزال تعرف مختلف أنواع العنف. فما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الجهة المعارضة المسمات حركة 23مارس لخير دليل على صعوبة حل النزاعات الإثنية وخاصة في البيئة الإفريقية التي تتميز بميزات خاصة – التي ذكرناها في الفصل الثاني – تجعلها بيئة خصبة لتجدد الصراعات الإثنية.

ومن خلال كل ما سبق نستطيع القول أن التعددية الإثنية ليست عائق في إنشاء دولة وطنية تشمل جميع المجموعات المختلفة دينيا أو لغويا أو إثنيا... ولكن يبقى المشكل في البيئة التي تعيش فيها هذه الجماعات وأبرز هذه المشاكل نذكر الحرمان بكل أبعاده. فكلما زاد الحرمان زاد التوجه نحو النزاع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالرغبة السياسية سواء المحلية أو الدولية تلعب دور كبير في إدارة النزاع

1 نفس المكان

سواء بحله أو تسويته أو حتى بتصعيده. فالإدارة تكون بمختلف الأشكال. وهذا ما سنحاول معرفته في المبحث التالي.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع

سنحاول في هذا المبحث عرض مختلف المواقف الدولية من النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى . من خلال عرض مواقف الدول الفاعلة والمؤثرة في هذا النزاع ، وكذا مواقف وقررات المنظمات الدولية، من أجل معرفة المغزى الحقيقي من دوافع تدويل هذا النزاع .

المطـلب الأول: مواقف الدول المؤثرة في النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى.

أولا: الدور الأوغندي على الصعيد الإقليمي

أدى إنهيار بعض الدول وضعف البعض الآخر في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في معادلة جديدة للقوى على أرض الواقع. فإنهيار إثيوبيا والصومال واستقلال إريتريا أسهم في إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها. كما أن إنهيار نظام موبوتو في الكونغو والتمرد المستمر في شرق البلاد أفضى إلى وجود دولة ضعيفة في الكونغو الديمقراطية. وفي المقابل فإن وصول التوتسي إلى الحكم في كل من رواندا وبوروندي أدى إلى ظهور دولة أوغندية قوية على المستوى الإقليمي[1].

ولا شك أن مستقبل الصراع في الكونغو الديمقراطية سوف يحسم ويحدد بدرجة كبيرة شكل التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى. ويرتبط توصيف الصراع وموقف القوى الإقليمية ارتباطا وثيقا بأية محاولة جادة لفهم طبيعة التحالفات الإقليمية القائمة واستشراف آفاق المستقبل.

فبالنسبة لأوغندا فهي تواجها العديد من التحديات في محاولتها لعب دور إقليمي بمنطقة البحيرات الكبرى. فهناك كثير من الصراعات مع دول الجوار ترجع إما إلى الإختلافات السياسية أو الايديولوجية

1 حمدي ، **مرجع سابق** ،ص.14.

كما هو الحال مع جمهورية الكونغو أو المشاكل الناجمة عن التدخلات القبلية والإثنية كما هو الحال في روندا، هذا ما يجعل أوغندا في حالة تأهب لحماية الاثنيات ذات الامتداد داخل اوغندا.[1]

ونظرا لعدم الاستقرار الاقليم وإنتشار الصراعات الداخلية وامتداد تأثير تلك الصراعات على أوغندا فإنها تسعى لوجود أنظمة صديقة أو على الأقل غير معادية ولذلك فقد لعبت أدوارا مختلفة في كل من النزاع الإثني في روندا 1994م وفي الكونغو الديمقراطية عام1997م . بالإضافة إلى رغبة أوغندا في إعادة بناء إمبراطورية التوتسي في إقليم البحيرات ، ويلاحظ أن اوغندا لا تمارس دورها الإقليمي منفردة بل تعتمد على الدعم الامريكي والبريطاني بالاضافة إلى الدعم الاسرائيلي . حيث تمتاز أوغندا بعلاقات متينة مع الدول الغربية فهي تلعب دور الشرطي الوسيط للقوى الكبرى في إقليم البحيرات وشرق إفريقيا، إذ تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على أوغندا في تحقيق مصالح عديدة من أهمها مواجهة النظام السوداني وتوسيع نطاق النفود الانجلوفوني على حساب النفوذ الفرنكوفوني.[2]

ومن الملاحظ أن دولة أوغندا هي من دول البحيرات الكبرى كذلك. ولكن لم يتم تناولها بكثرة في دراستنا لأننا حولنا التركيز على دول المنطقة التي شهدت نزاعات إثنية بالدرجة الأولى. كما هو الحال بالنسبة لروندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية .فأوغندا كذلك شهدت حرب أهلية كبيرة ولكن تعددت تصنيفاتها حول أنها نزاع إثني أو نزاع على الموارد وتوزيع الثروة.

كذلك لا يمكن فهم النزاعات في البحيرات الكبرى دون الإشارة إلى الإطار الأجنبي ولاسيما الأوروبي والأميركي والإسرائيلي.

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

من الملاحظ أن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة تركز على هذه المنطقة، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا تجعل من أولوياتها في سياستها الإفريقية هي هذه المنطقة ومنطقة إفريقيا الوسطى عامة .وذلك من خلال أداتين رئيسيتين:

1 "الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الأمن القومي"، **مقاتل من الصحراء**، على الموقع: www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2 (2014/05/20)

2 **نفس المرجع**

الأولى هي خلق ودعم بعض القادة الأفارقة الجدد الذين يعملون بشكل أو بآخر على تحقيق المصالح الأميركية ونذكر على وجه الخصوص الجنرال بول كاغامي الرجل القوي في رواندا منذ عام 1994م الذي تلقى تدريباته العسكرية في كلية الجيش والأركان بمدينة ليفنورث بولاية كنساس الأميركية[1].

بحيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم أقلية التوتسي في رواندا وبوروندي وأوغندا، ومنه دعم كابيلا الأب في مرحلة من المراحل لتأمين مصالح شركات النفط والتعدين الأمريكية، فاستنزاف الموارد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان يتم بشكل سري من خلال التجارة غير المشروعة في الماس والذهب وتهريب السلاح، وأبرز الدلائل على ذلك هو انقلابها على كابيلا حين جمد عقود شركات التعدين الأمريكية، ولهذا تغيرت خريطة الصداقات والعداوات بالمنطقة، وقام الجانب الأمريكي بمساندة ودعم القوى المتمردة بعد عام 1998م بالتنسيق الفعال مع رواندا وأوغندا ضد كابيلا، وحلفائه من أونغولا وزيمبابوي وناميبيا، بل أن هناك من يردد أن المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع نظيرتها البلجيكية لعبت دورا في التخطيط لعملية الاغتيال في 1994م عند سقوط الطائرة التي كانت تقل الرئيسين الروندي والبوروندي.[2]

أما الأداة الثانية فهي طرح مشروع القرن الأفريقي الكبير والذي يضم إلى جانب دول القرن التقليدية أوغندا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وقد يضم إلنها جنوب السودان إذا انفصل ويرمي هذا المشروع إلى إنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات التعدين والنفط الأميركية[3].

فالقراءة المتأنية حول التحرك الأمريكي في المنطقة يركز أساسا على نظام حكم الأقليات أي قادة أفارقة ينتمون إلى جماعات إثنية تشكل أقلية في مجتمعها، ومن الملاحظ أن التنافس الغربي والأمريكي في المنطقة يهدف إلى ضمان الوصول إلى مناطق التعدين والثروة الطبيعية، ويبدو أن المصالح الغربية في المنطقة تستفيد من استمرار النزاعات المسلحة لضمان تدفقات الماس والسلاح، وعوائد التجارة غير المشروعة.[4]

---

1 حمدي، **مرجع سابق**،ص.11.

2- الشيماء ، **مرجع سابق**، ص 159

3- حمدي ، **مرجع سابق**،ص.12.

4- كمار عباس، أزمة البحيرات العظمى، جذور الأزمة وآفاق الحل. على الموقع :
http://www.islam4africa.net/ar/more.php?cat_id=14&artid=6 (2014/05/17)

ثالثا: الدور الفرنسي في النزاع

يرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية, فركّزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية, وذلك باحتلال عدد من دول إفريقيا مثل: (تونس، الجزائر، المغرب، بالإضافة إلى موريتانيا)، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، والجابون، والكونغو برازافيل، وبنين (داهومي)، وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، وإفريقيا الوسطى، والكنغو الأوسط (كنشاسا)، وكذلك مدغشقر، وجيبوتي (الصومال الفرنسي)، فضلاً عن جزر كومورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي الأخرى.

تسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول إفريقية جديدة ، إذ حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد, وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة، ويُضاف إلى العامل الأمريكي تمدد اليابان والصين في إفريقيا.[1]

فكان الموقف فرنسي، من أزمة رواندا يمثل فشلا بالنسبة للسياسة الفرنسية في إفريقيا تحت حجة حصار التهديد الأنجلوسكسوني المتجسد في الجبهة الوطنية الرواندية، قررت فرنسا التدخل بجانب الرئيس هابياريمانا في أوكتوبر 1990م، وقد استمر الدعم الدبلوماسي والعسكري الفرنسي لسلطة الهوتو حتى عام 1994م.

سياسة فرنسا المرتبطة بإثنية الهوتو لم تنجح في تقويض نفوذ التوتسي مما يعني بشكل غير مباشر فشلها في مواجهة أنظمة موالية للولايات المتحدة، حيث خسرت كثيرا من خلال إبراز كابيلا العداء لها بمحو أي أثر للغة الفرنسية، ثم طرده بشكل مباشر لرجال الأعمال الفرنسيين بالكونغو خاصة الذين

1 المرجع نفسه

تعاونوا مع موبوتو، ودفع ذلك فرنسا إلى السكوت عن تحركات توتسي الكونغو مع الداعمين لهم في رواندا، وأوغندا [1].

كانت أهداف فرنسا تتمثل في بعدين الأول ثقافي يتمثل في وضع يدها على الدول الناطقة بالفرنسية، وتوسيع آفاق الفرنكفونية، والثاني إقتصادي يتمثل في رغبتها في الاستثمار في المنطقة الغنية بالموارد التي جعلتها في تنافس وصدام في المصالح بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، لكن دعمها للهوتو عجّل بانحسار نفوذها في القارة الإفريقية، وبدأت تبحث عن سبل جديدة للعودة.

رابعا: الدور الإسرائيلي المنطقة:

عيود تواجد إسرائيل في المنطقة إلى عهد موبوتو الذي ارتبط بالتواجد الامريكي، فقد عمل موبوتو على تدعيم علاقته مع إسرائيل من اجل الإستفادة من النفوذ الاسرائيلي داخل الولايات المتحدة الامريكية لمصلحة استمرار الدعم الأمريكي لنظامه لأن هذا الأخير كان بحاجة ماسة للمساعدات العسكرية الإسرائيلية خاصة في ميدان تدريب الجيش وحرسه الجمهوري بعد إحجام حلفائه عن مساعدته .

وفي عهد كابيلا تورطت إسرائيل في تسليح المتمردين، مقابل الحصول على الألماس بأسعار منخفضة بحيث تتورط في هذه التجارة غير المشروعة رجال أعمال وشركات أوروبية وأمريكية وإسرائيلية، إضافة إلى هذا تجدر الإشارة إلى قضية المياه، فالوجود الأجنبي والإسرائيلي تحديدا في المنطقة يسعى إلى التأثير في الخزان المائي واعتبار قضية المياه ورقة ضغط يمكن إثارتها فى إطار الترويج لمقولة حروب المياه في المنطقة.[2]

توظيف الصراعات العرقية:

وذلك من خلال صنع شبكة علاقات وتحالفات وثيقة مع بعض الأطراف على حساب الأخرى؛ ومن أهم القوى التي تدعمها إسرائيل قبائل التوتسي الحاكمة في رواندا والنظام الأوغندي. وتقوم المخابرات الإسرائيلية بتغذية الصراعات بين التوتسي والهوتو، وتقوم بتصدير السلاح إلى طرفي الصراع معًا؛ فمن المعروف أن الإسرائيليين كانوا يسلحون في آن واحد كلاً من الهوتو المنكفئين في كيفو، والتوتسي المتمركزين في كيجالي، والقوات المسلحة الزائيرية.

---

1 حنفي ، **مرجع سابق** ،158.

2 خالد زكريا الكاشف، "إسرائيل والقارة السوداء"، **مجلة الدفاع**، العدد 132، السعودية،(2003/11/01)

والدور الإسرائيلي في استغلال الصراعات العرقية في المنطقة قديم؛ فإسرائيل دعمت الحركة الانفصالية في جنوب السودان منذ انطلاقها، ثم درّبت كوادر الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا عندما لاحت بوادر انتصارها، وقامت بتدعيم أنظمة حاكمة مثل الباجندا في أوغندا، ونظام الأمهرا في أثيوبيا، وعملت على إقامة علاقات حديثة مع قبائل "الكامبا "و"الكيلوي" في إطار مزاولة الاستثمار الإسرائيلي في ممباسا ونيروبي.

وثمة مخاوف في منطقة وسط أفريقيا من النزعة القومية لدى قبائل التوتسي التي تتوزع في بوروندي وجنوب أوغندا (الرئيس الأوغندي موسيفيني ينتمي أصلاً إلى التوتسي) وشرق زائير ورواندا والتي تسعى للسيطرة الكاملة على المنطقة عبر الدعم الأمريكي – الإسرائيلي، بما يعنى إقامة دولة التوتسي الكبرى، وإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية في وسط أفريقيا.

وقد امتد دعم قوات لوران كابيلا –التي يشكل التوتسي عمودها الفقري– للوصول إلى السلطة في زائير، من إريتريا وأثيوبيا في القرن الأفريقي إلى أوغندا ورواندا في وسط أفريقيا؛ وفي حين قدمت أوغندا دعمها السياسي والعسكري، قدمت رواندا دعمها البشري والعسكري، مما كان له أبلغ الأثر في انتصار كابيلا، وهزيمة قوات موبوتو[1].

1 أحمد تهامي عبد الحي ، إسرائيل في مناطق ساخنة : هضبة البحيرات... ملعب مياه إسرائيلي ،على :
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/84852-2004-05-20%2020-32-09.html (2014/05/19) .

المطلب الثاني: مواقف المنظمات الدولية.

دور الأمم المتحدة

نلمس تدخل هيئة الأمم المتحدة في النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى، بشكل كبير عبر تدخلات جهازه المتمثل في مجلس الأمن. فبعد نهاية الحرب الباردة تضاعفت التدخلات التي تقودها الأمم المتحدة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

فمنذ 1990م وهيئة الأمم المتحدة مهتمة بالنزاع الدار في المنطقة خاصة النزاع في دولة رواندا. حيث حاولت المنظمة وقف حد لأعمال العنف التي اجتاحت روندا في هجوم أكتوبر 1990م ، حيث أرسلت أول بعثة دولية لمساعدة روندا في 1993م بقرار مجلس الأمن لمراقبة تنفيذ إتفاقيات أروشا. الذي كان يهدف إلى حماية حدود الدول خاصة الحدود الرواندية الأوغندية. فقام مجلس الأمن بإصدار قرار 812 من أجل نشر قوات أممية للرقابة على الحدود الرواندية الأوغندية، بسبب إتهام رواندا لأوغندا بأنها تشن حرب عليها إثر دعمها للمتمردين من التوتسي، بالإضافة إلى مراقبة تهريب السلاح عبر الحدود لأبعاد شبح العنف المسلح في المنطقة.[1] فمنذ هذا التدخل عرفت قضية النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى عدّة محاولات من خلال عقد لقاءات ومؤتمرات لمحاولة إدارة النزاع .

وأخذ النزاع في منطقة البحيرات الكبرى بعدا دوليا بعد تدخل قوات حفظ السلام للأمم المتحدة، وذلك بإرسال بعثة وصل عددها إلى 17 ألف جندي، وقد بدأ وصول هذه العناصر مع عام 2000م في مهمة حفظ السلام والتي كثر الجدل حولها بشأن مدى نجاحها أو إخفاقها في بعث السلام بالمنطقة.

لكن أدت المواجهات العنيفة بين قوات الامم المتحدة، وميليشيات مسلحة في شمال شرق الكونغو إلى فشل عمليات نزع سلاح الميليشيات، خاصة تلك التي وقعت اتفاقا لإنهاء القتال لكنها رفضت إلقاء السلاح، بما يفاقم من تعثر محاولات نزع سلاح أكثر من 15 ألف من عناصر الميليشيا، والتي رصدت لها المنظمة الدولية نحو 10.5 مليون دولار، ونشرت من أجلها 11 ألف من قوات حفظ السلام.[2]

وتلت هذه المحاولات عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى(CIRGL) في 2004م والذي تمت الإشارة إلى أهم نقاطه في المبحث السابق.

---

1 محمد أحمد عبد الغفار ، **صلب النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** ،(الجزائر:دارهومة للنشر والتوزيع ،2003)،ص.218.

2 عوض، **مرجع سابق**، ص. 23 .

وكذلك كان هناك تدخل لمنظمات إقليمية إفريقية بدءا من الإتحاد الإفريقي ، إلى عدّة منظمات فرعية منبثقة عنه، أو منظمات إفريقية أهمها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(SADC) والتي يتم الإشارة لها هي أيضا.

بالتالي فإن النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية انتقل من مستوى وطني، إلى مستوى إقليمي، ثم إلى مستوى دولي، ليصبح نزاعا مدولا بتدخل رسمي للأمم المتحدة.

غير ان اللافت للإنتباه هو ضآلة حجم الاهتمام الدولي بما يدور من مأساة في هذه المنطقة، ويعني انخفاض حجم الاموال التي تتقدم بها الجهات الأممية أو الدولية المانحة مساعدات للدول التي تعاني من الحروب ، أي ان الاستجابة الانسانية لدى المجتمع الدولي للنزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى، كانت دون المستوى مقارنة باستجابة المجتمع الدولي لكوارث أخرى. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلمس في جميع المساعي الدولية سواء كانت أممية أو من طرف الدولية والمنظمات عدم وجود رغبة فعّالة في إنهاء الصراع الإثني الدائر في منطقة البحيرات الكبرى نظرا للرهانات التي تضعها الدول على هذه المنطقة. ما بين من تريد بلورة مشروع القرن الإفريقي الكبير، خدمة لمصالحها في المنطقة. وما من تريد إعادة السيطرة والهيمنة على مستعمراتها القديمة. ومصالح الأطراف في هذه المنطقة تتضارب وتختلف، ولكن للأسف المصلحة العليا لكل البشرية وهي السلم والأمن والعيش، هي آخر أولويات هذه الأطراف.

وفي خلاصة هذا الفصل الذي خصصناه لمعرفة كيف أدير النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك من خلال عرض معظم الآليات والإستراتيجيات التي تصلح لغدارة النزاعات التي تنشب بدافع التعددية الإثنية، وحاولنا في حدود معرفتنا القيام بإسقاط واقعي على النزاع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى. أي معرفة كل إستراتيجية وهل طبّقت في هذا النزاع. زمن أجل التغلغل أكثر في النزاع والبحث الكامل على الجواب للإشكالية التي إنطلقنا منها، كان لزاما منا القيتم بدراسة مواقف الدول والمنظمات الدولية من هذا النزاع. ومحاولة معرفة النوايا الحقيقية لكل طرف تدخّل بشكل أول بآخر في هذا النزاع.

الـــــخاتـــمـــة

وفي ختام هذا الموضوع الذي تمحورت إشكاليته حول إلى أي مدى يساهم العامل الإثني في نشوب النزاعات الدولية؟ وحاولنا أن ندرس ونحلل دور هذا العامل في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية التي إعتمدناها كحالة دراسة. ولقد تمت معالجة هذه الإشكالية على إمتداد ثلاث فصول إنطلاقا من الفرضيات الواردة في مقدمة البحث.

فتطرقنا في الفصل الأول إلى دور الإثنية في النزاعات الدولية، والذي خرجنا منه بإستنتاجات أهمها أن الإثنية ظاهرة تاريخية، وأن هذا المصطلح يعاني من عدم وجود تعريف واحد له نظرا لإختلاف رأى الباحثين حوله. وبشكل علم الإثنية هي ظاهرة إجتماعية تطلق على مجموعة بشرية تتميز بسمات طبيعية: اللغة، الدين، القومية، العرق عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى، فالإثنية مفهوم متحرك يفهم في سياقه العام. والتعددية الإثنية أمر إنساني فلا يوجد شعب في العالم يعيش حالة إنتماء أحادي، فالإثنية في حقيقتها تسمح بوجود إثراء وتنوع في المجتمع. ولكن لمّا يصبح هذا المفهوم عرضة للإستغلال يصبح ذو معنى سلبي، فالعديد من النزاعات الدولية نشبت بسبب مشكل إثني بين قبيلتين وخير مثال على ذلك هو نزاع الأكراد في العراق. ولكن عن دراسة دور العامل الإثني في نشوب نزاعات دولية إكتشفنا أنه ليس العامل الوحيد لهذه النزاعات. ومن هنا حاولنا في الفصل الثاني والثالث الغوص في هذا الإشكال أي هل العامل الإثني وحده المسبب لنزاعات وصراعات.

وبعد القيام بدراسة العديد من النقاط والأفكار المتمحورة حول النزاعات الإثنية في إفريقيا، وبشكل خاص في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية التي تمثل قلب القارة الإفريقية، وصلنا إلى عدّة نتائج، أهمها أن النزاعات الإثنية أصبحت هي السيمة البارزة في القارة الإفريقية. نظرا لخصوصيات هذه الظاهرة وطبيعة هذه القارة. ثم حاولنا التعمق في حالة دراستنا إنطلاقا من دراسة جيوبوليتكية المنطقة ثم إستنتاج أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نشوب نزاعات إثنية، من خلال دراسة تفصيلية لأهم دول منطقة البحيرات الكبرى التي

شهدت نزاعات إثنية حادة. وخرجنا في نهاية هذا الفصل بإستنتاجات أهمها: وجود عادات وتقاليد تحكم المجموعات الإثنية خاصة قبيلتي الهوتو والتوتسي منذ القديم. فعاشت لحقبات طويلة من الزمن في إنسجام وتعايش. ولكن لمّ إقترن العامل الإثني بعوامل أخرى سياسية بداية من العهد الإستعماري بدأ يظهر هذا الشكل من النزاعات على أنها نزاعات إثنية .

ومن أجل معرفة مدى تأثير ودور العامل الإثني في نشوب نزاعات دولية خاصة في منطقة البحيرات الكبرى حاولنا القيام بدراسة واقعية لمجريات إدارة النزاعات الإثنية من خلال ذكر أهم الإستراتيجيات في هذا المجال، وعند إسقاطها على حالة دراستنا وجدنا أن العامل له دور في نشوب نزاعات داخلية ثم تصبح إقليمية ثم تدون. ولكن ليس هو العامل الوحيد.

وبغية البحث عن إجابة وافية للإشكالية قمنا بدراسة مختلف مواقف الدول الفاعلة في هذا النزاع سواء إقليميا أو دوليا .

توصلنا في الأخير إلى معرفة مدى تأثير وحقيقة دور العامل الإثني في نشوب نزاعات دولية وذلك من خلال النتائج التالية:

أولا: الإثنيات التي تعاني من الحرمان بمختلف أبعاده تكون أكثر عرضة للإستغلال من أجل إقناعها بالقيام بثورة من أجل تغيير وضعيتها.

ثانيا: إن الظروف التي تعيش فيها هذه الجماعات الإثنية هي التي تتحكم في توجهها الفكري والسلوكي، ففي المجتمعات المتقدمة التي لا تحرم الإثنيات من حقوقها، لا يكزن هناك توجه نحو النزاع.

ثالثا: في ظل الظروف التي تعيش فيها الأقليات الإثنية في القارة الإفريقية تكون فرصة إستغلالها سياسيا وإقتصاديا سهلة، فتصبح التعددية الإثنية أداة في يد القادة يستغلونها من خلال إشعال فتيل الحرب بحجة العامل الإثني، وكل ذلك خدمة لمصالحهم بالدرجة الأولى.

إذن :

العامل الإثني يساهم في نشوب نزاعات دولية حقيقةً ، ولكن ليس هو العامل الوحيد بل هو العامل الظاهري فقط ، إذ يقف ورائه عدّة عوامل أخرى أهمها السياسية والإقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

I - المصادر:

أوّلاً : الموسوعات

1. مسعود الخوند.**الموسوعة الجغرافية** ،ج.5.بيروت : الشركة العالمية للموسوعات ، ط3 ، 2005

ثانياً : التقارير والوثائق الرسمية :

2. المجلس التنفيذي الدورة العادية السابعة المنعقد في ليبيا ، الإتحاد الإفريقي ،**أوضاع النزاع في إفريقيا**،28 ماي2005 المتوفر على الموقع :
http://www.au.int/en/sites/default/files/EX%20CL%20DEC%2093%20-%20164%20(V)%20_A.pdf
3. منظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن ،**التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى**، فبراير 2013م المتوفر على الموقع :
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/2013/773

II - المراجع :

أوّلاً : الكتب

1 - باللغة العربية :

4. وهبان أحمد. **الصراعات العرقية والعالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية.** الإسكندرية: دار الجامعة للنشر،2001.
5. مقلد إسماعيل صبري . **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** .القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991.
6. ظاهر حسين، ***معجم المصطلحات السياسية و*الدولية**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 2011
7. حمود غانم. **البعد الثقافي في العلاقات الدولية – دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**.القاهرة : دار الجمهورية للصحافة ،2007

8. ريد هاليدي وآخرون . **الإثنية والدولة ، الأكراد في العراق وإيران وتركيا** ، ت: عبد الإله النعيمي .العراق ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2006 ، ط1
9. بغدادي عبد السلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكل الأقليات في إفريقيا** . بيروت:مركز دراسة الوحدة العربية،ب دس ن
10. المخادمي عبد القادر رزيق . **النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت** . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2005
11. جندلي عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** . الجزائر ، دار الخلدونية ،ط1، 2007
12. صبح علي. **النزاعات الإقليمية في نصف قرن ، 1945-1995**_لبنان : دار المنهل اللبناني ، ط.2 ،2006
13. مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان . **مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية .**الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ،2008.
14. عبد الغفار محمد أحمد. **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام :دراسة حالة رواندا**،ج2 . الجزائر: دار هومة ،2004
15. عبد الغفار محمد أحمد. **صلب النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** .الجزائر:دارهومة للنشر والتوزيع،2003
16. صبّور محمد صادق **. مناطق الصراع في إفريقيا** .مصر : دار الأمين ، ط1 ، 2006
17. عاشور مهدي محمد. **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات *التسوية*.**عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002
18. نعوم تشومسكسي . ***الدول الفاشلة : إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية*** ،ت ، سامي الكعكي . بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007
19. بوعشة محمد. **مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية.** الجزائر : دار القصبة للنشر ، 2007.
20. زاقود عبد السلام جمعه. **إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**. الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، ط1 ، 2012.
21. قطيش نواف. **الأمن الوطني وإدارة الأزمات** . الأردن : دار الرّاية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2009

2- باللغة الفرنسية:

22. Béatrice GIBLIN. **Les conflits dans le monde : Approche Géopolitique** . Paris : Armand Colin , 2011.
23. Dominique Franche .**Généalogie du génocide rwandais**. Paris : Editions Tribord, 2004
24. Émilie Pèlerin, Aurore Mansion, et Philippe Lavigne Delville, **Afrique des grands lacs : droit à la terre, droit la paix**, (Co-édition CCED, janvier 2012
25. Ghebali et victor yves , **diplomatie preventive** , political science 2- ghabli-michael , geneva 2006
26. Jean – Jacqhes Roche, **Théories des relation internationales** , (paris : Montchrestien ,2004
27. Yann Bedzigui, **Les conflits en Afrique une résolution improbable**, Paris :l'Harmatan , 2008.

3- باللغة الإنجليزية :

28. Donald horowitz **. Ethnic groups in conflict** .(London : university of california press,1985
29. Hinsly f ,h, **nationalism and international system** ,(London : hodder and stoughton , 1973
30. Paul D ,Williams .**security studies :introduction** .U S A, Rout ledge 2008
31. Toussaint, Kafarhire Murhula,**L'autre visage du conflit dans la crise des grands lacs,** Nairobi : Jesuit school of theology , 2004 .

ثانياً : المجلات والدوريات :

1- باللغة العربية :

32. برهان غليون ،" الإثنية ومستقبل الشعوب البدائية "، مجلة التسامح ، (العدد 22 ،2003
33. بطرس بطرس غالي . "الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد " .مجلة السياسة الدولية،(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،ع.108، 1992.
34. خالد حنفى علي . "اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى" . مجلة السياسة الدولية العدد ،155،يناير2004
35. خالد حنفي علي، "البحيرات العظمى ومستقبل السلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152. القاهرة : أكتوبر 2002.
36. عثمان عوض ، "الكونغو الديمقراطية نزاع يطويه النسيان"،_مجلة الإنساني، العدد 31 .القاهرة ،ربيع 2005.
37. عثمان عوض ،" المشكلات الإفريقية بين قمتين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 . القاهرة، أفريل 2003
38. عزو محمد عبد القادر ناجي ، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الإستقرار السياسي في أفريقيا "،الحوار المتمدن . ع ،2376 ، سنة،2008/08/17
39. علي عبد العزيز الشيماء . "الكونغو الديمقراطية : دولة في حالة أزمة مستمرة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، جانفي 2001.
40. أبو العينين محمود ." إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا" ، **مجلة الدراسات الإفريقية** ، ع59 ، 2000 م
41. حسن الحاج علي أحمد. "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية" ،مجلة السياسة الدولية ،(ع.160 ،س.2005،مجلد40.
42. خالد زكريا الكاشف، "إسرائيل والقارة السوداء"، **مجلة الدفاع**، العدد 132، السعودية 2003 .

2- باللغة الفرنسية :

43. "Le Rwanda le pays et sont potentiel économique " Le jeune Afrique , n°2336 ,du 09 au 15 octobre 2005.
44. Anais Leblon,l**e** pulaaku," bilan critique des etudes de l’identité et des peuples en Afrique de l’ouest" , Rahia,collection clio en Afrique,n°20,automne 2006

45. Etienne Rusamira . "Mouvements de Réfugies en Afrique Centrale et dans la région des grand Lacs " ,Migration société . vol14 n° 83,septembre – octobre 2002 .
46. Étienne, Rusamira .« Géopolitique des grands lacs Africains et syndrome de Fachoda : Le rôle de l'État français dans le génocide rwandais et la déstabilisation politique de la région », EUROSTUDIA, vol. 3; n°2 , décembre, 2007
47. François gaulme ,"Question d'Ethnies" **,** Politique Africaine . N° 68,Paris: karthala ,1997
48. Joseph Gahama , Les causes des violences ethniques contemporaines dans l'Afrique des Grands Lacs : une analyse socio-politique ,(**Afrika Zamami** ,Nos 13 , 200 -2006
49. Oana Tranca, **La diffusion des conflits ethniques :une approche dyadique**,(Etudes internationales,vol 37 ,n=4,4 avril 2014

3- باللغة الإنجليزية :

50. Christopher, Williams, Explaining the great war in Africa : How conflict in the Congo became a continental crisis, **The fletcher forum of world affairs**, vol.37 : 2, summer 2013.
51. Zeliko Branovic , "The privatisation of security in failing states : A quantitative assessment" . Geneva center , april 2011.

ثالثاً : المذكرات والرسائل

1- باللغة العربية

52. أحمد إيدابير . **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي** ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012 .

53. بشير شايب ، **مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا_**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010-2011.

54. رابح مرابط . **أثر *المجموعات العرقية على إستقرار الدول : دراسة حالة كوسوفو*_**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية . باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، 2009.

55. سامية شابوني . **النزاع الروندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010/2009.

56. سمية بلعيد ._**النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ،رسالة ماجيستر غير منشورة . جامعة منتوري-قسنطينة -: كلية الحقوق ، 2010/2009.

57. سميرة شرايطية ، **تأثير الدول الفاشلة على الإستقرار الأمني : دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خيضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010.

58. وفاء لطفي عبد الواحد. **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية ، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق** . رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2009 .

2- باللغة الفرنسية

59. Shadrack BAGUMA KAJANGU , **Conflit tribalo ethnique dans les pays des grands lacs et son impact sur le développement de la RDC. Cas de la province du Sud- Kivu** ,master .Université de Lubumbashi,2011)p.121 sur :**www.mémoireonline.com**

رابعاً : المداخلات :

1- باللغة العربية :

60. تسعديت مسيح الدين ." خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة : حالة مالي، "مقال مقدم في الملتقى الوطني الأول حول السلم والأمن في إفريقيا**"**.كلية العلوم السياسية ،12ديسمبر 2013.

2- باللغة الفرنسية :

61. Joseph Ntamahungiro, « BURUNDI :Comment sortir des génocides et des conflits ethnicopolitiques qui endeuillent notre peuple » **,** Conférence donnée la commémoration du 40ème anniversaire du génocide de 1972 à Bruxelles le 28 avril 2012.

خامساً :المراجع الإلكترونية :

62. التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية "، مجلة المعرفة ، في http://www.marefa.org/index.php

63. خريطة توضح موقع روندا وبوروندي في : http://www.genevacall.org/ar/country-page/%D8%A8%

64. خريطة لمنطقة البحيرات الكبرى الإفريقية :

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000098-le-conflit-des-grands-lacs-en-afrique/carte-des-grands-lacs

65. ريناس بنافي ،" ظاهرة الصراعات الإثنية الصراع الكردي في العراق نموذجا" ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3960 ، 2013 على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=339336

66. سيدي أحمد بن أحمد سالم ،" أكراد العراق" ، قسم البحوث والدراسات الجزيرة نت ، 2009 ،في: http://www.aljazeera.net/coerage/pages/04f71265-6a89-419d-bc0c-db34965771ef

67. سيلفيستر، تيبانتجانيا،"منطقة البحيرات الكبرى من عصر الاضطرابات والعنف إلى الاستقرار" ، الموقع : http://www.assecaa.org/Arabic/PeaceMeetingWorkPaper.htm

68. عبد الرحمن حسن حمدي، "صراع البحيرات العظمى.. صناعة محلية وخبرة أجنبية"، مركز الدراسات والبحوث الجزيرة ، في الموقع :-http://aljazeera.net/specialfiles/pages/307ee9b3

69. محمد عبد العاطي، "اغتيال كابيلا حلقة في سلسلة الصراع بين الهوتو والتوتسي". الموقع : http://www.aljazeera.net/.../3C9ABEAA-8354-4531A1A0-55EC0D50BDBF.htm

70. معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات،** 3 فيفري 2006، ص15 في : http://online.usip.org/arabic/analysis/3_0_1.php

71. ملخص كتاب ل : بيتر ويد ،**"** العرق والطبيعة والثقافة : من منظور أنتروبولوجي" . لندن: بلوتو ، 2002، ص 1 على الموقع :www.aljazeera.net//NR / exeres / 4c78 AFB 321 E -4EA

72. موقع : **www.SADC.net**

73. الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الأمن القومي"، **مقاتل من الصحراء،** على الموقع: www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2

74. كمار عباس، أزمة البحيرات العظمى، جذور الأزمة وآفاق الحل. على الموقع : http://www.islam4africa.net/ar/more.php?cat_id=14&artid=6

75. أحمد تهامي عبد الحي ، إسرائيل في مناطق ساخنة : هضبة البحيرات... ملعب مياه إسرائيلي ،على : *http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/84852-2004-05-20%2020-32-09.html.*

2- باللغة الفرنسية:

76. "Burundi Poverty Note : prospect for social protection in a crisis Economy",2010, p .1 on :http://go.world bank.org,

77. Qui sommes-nous "?, « La CIRGL » sur: httpsf://cirgl./spip.php?article1

3- باللغة الإنجليزية :

78. Edmond Keller, culture politics and transnationlisation of Ethnic conflict in Africa, pp,1-2 on :www.poliscienees paradeaux. Fr/vol 10ns/keller.pdf

79. Nouh el Harmouz, "Ethnisme , multipartisme et violence en Afrique", 2008,p 1sur : www.Afrik.com/article 13613.html

80. Nye, Jr (Joseph S) ; « Soft Power », p . 145 , in : *http://www.foreignpolicy.com/Ning/archive/archive/080/SOFT_POWER.PDF*

81. Skyler.J.Crammar, Ethnic Conflict, Second Pass, August 2005, p 2 on :www.unc.edu/ skylerc/files/ethnic-conflict-second-passs

82. Thierry Braspenning ,Constructivisme et Reflexisme en Théorie des relations internationales ,p.319 sur le site: www.diplomatie.gouvfr/Fr/img/pdf/FD001435;pdf